جامعـــــة محمد خيضر- بسكرة-
كليـــــــة الحقــوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

البعد الثقافي في السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي تجاه منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص:دراسات مغاربية

إعداد الطالبة:
فاطمة حموته

إشراف الأستاذ الدكتور:
د.عمر فرحاتي

لجنة المناقشة

الأستاذ الدكتـــــور	صالح زياني	جامعة باتنة	رئيســـــــا
الأستاذ الدكتـــــور	عمر فرحاتي	جامعة بسكرة	مشرفا ومقررا
الدكتـــــــــور	محمد لمين لعجال أعجال	جامعة بسكرة	ممتحنـــــــا
الدكتـــــــــور	عبد الحق بن جديد	جامعة عنابة	ممتحنـــــــا

السنة الجامعية: 2011/2010 م

الموافق لـــ : 1431/ 1432 هـــ

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى:

"ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا"

سورة الإسراء: الآية 70

الإهداء

إلى روح جدي الطاهرة.

إلى الوالدين الكريمين وأفراد العائلة.

شكر و عرفان

– أشكر الأستاذ المشرف "**الأستاذ الدكتور عمر فرحاتي**" لقبوله الإشراف على هذا البحث، على نصائحه وتوجيهاته وتقييمه وتصحيحه.

– كما أشكر الأستاذين الكريمين: الأستاذ زراري إبراهيم، الأستاذ راقدي عبد الله بقسم العلوم السياسية جامعة باتنة على الدعم والمساندة.

– وأشكر الأستاذ رابح زغوني بقسم العلوم السياسية من جامعة قالمة على تقديمه لي أهم المراجع باللغة الإنجليزية.

– كما لا أنسى الأصدقاء والأهل، ولكل من كانت له صلة بالدعم والمساندة لإنجاز هذا البحث، خاصة مسئولي المكتبات بقسم التاريخ والاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة باتنة، وقسم العلوم السياسية بجامعة عنابة، والجزائر العاصمة، والعاملين فيها، فلهم كل الشكر على كل التسهيلات التي قدموها لي.

خطة البحث

مقدمة

الفصل التمهيدي: منطقة المغرب العربي: دراسة جيو إستراتيجية

المبحث الأول: جغرافية إقليم المغرب العربي
المبحث الثاني: الأهمية الجيوبولتيكية والإستراتيجية لمنطقة المغرب العربي
المبحث الثالث: الخصوصية الثقافية للمغرب العربي وأهميتها

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

المبحث الأول: مقاربة مفاهيمية للسياسة الخارجية والبعد الثقافي

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية ومستوياتها التحليلية
المطلب الثاني: المحددات البيئية للسياسة الخارجية
المطلب الثالث: مفهوم البعد الثقافي في العلاقات الدولية
المطلب الرابع: أهمية المتغيرات الثقافية في تحديد سلوك الفواعل الدولية

المبحث الثاني: البعد الثقافي في الأدبيات النظرية لتحليل السياسة الخارجية

المطلب الأول: مقاربة النيوواقعية/ اختلاف ثقافة سلوك الفواعل و منطق سياستـــه الخارجية
المطلب الثاني:مقاربة النيوليبرالية/نمط الثقافة الواحد كمتغير تفسيري للسياســـــة الخارجية
المطلب الثالث: مقاربة النيوماركسية/الموقع النسبي للثقافة كمتغير تفسيري للسياسة الخارجية
المطلب الرابع: مقاربة البنائية/ فوقية الأفكار والمعايير في تشكيل القوة والمصلحة للسلوك الخارجي

الفصل الثاني: محددات البعد الثقافي في السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة

المبحث الأول: محددات البيئة الداخلية(المجتمعية) للبعد الثقافي في السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة

المطلب الأول: البعد الثقافي في التطور التاريخي للإتحاد الأوروبي
المطلب الثاني: انعكاس السياق الثقافي، التاريخي على النخب السياسية ــ نحو بروز الطبيعة فوق– القومية للإتحاد الأوروبي

المطلب الثالث: هندسة السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي عبر نزعة ثقافية أوروبا نية

المبحث الثاني: محددات البيئة الدولية للبعد الثقافي في السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة

المطلب الأول: العلاقات الثقافية الدولية في ظل القانون الدولي الجديد
المطلب الثاني: طبيعة التفاعلات الدولية في ظل نسق الشبكية المحوكم عالميا ــ نحو بروز المتغير الثقافي
المطلب الثالث: الإتحاد الأوروبي بين جدلية المكاسب العالمية وتفاعلات المتغير الثقافي

الفصل الثالث: الدلالات الثقافية لتوجهات السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي نحو منطقة المغرب العربي وانعكاساتها

المبحث الأول: الدلالات الثقافية لتوجهات السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي نحو منطقة المغرب العربي

المطلب الأول: الشراكة الأوروــ متوسطية كأداة للسياسة الخارجية ــ بدايات جنينية لأفكار جديدة
المطلب الثاني: قراءة في واقع وأهداف الشراكة الأورو– مغاربية ــ نحو تكريس للمعايير الثقافية الأوروبية
المطلب الثالث: توجهات السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي نحو منطقة المغرب العربي توليفة بين الأحكام الثقافية والرؤية السياسية– الاقتصادية

المبحث الثاني: انعكاسات التوجهات الثقافية للإتحاد الأوروبي نحو منطقة المغرب العربي على القوى الدولية والإقليمية

المطلب الأول: نحو بروز الولايات المتحدة الأمريكية كمنافس ثقافي في منطقة المغرب العربي

المطلب الثاني: إسرائيل ــ جسر الهوة الثقافية بين الطرفين"شمال ــ جنوب"
المطلب الثالث: مصر بين المشاركة الأورو ــ متوسطية ومحاولة الانضمام للدائرة المغاربية

الخاتمة

مقـــــدمـــــة

باعتبار العلاقات الدولية هي تلك العلاقات ذات طبيعة سياسية أو من شأنها إحداث انعكاسات أو آثار سياسية تمتد إلى ما وراء الحدود الإقليمية لدولة واحدة، و قد تأخذ هذه العلاقات أشكال النزاع أو التعاون أو التكامل؛ أين يعتبر هذا الأخير كإستراتيجية لتحقيق أهداف معينة تتمحور عادة حول بناء السلم والتقليل من العلاقات الصراعية في السياسة العالمية وتحقيق الرفاه الاجتماعي العالمي خاصة بعد نهاية الحرب الباردة التي انتهت بزوال الإتحاد السوفيتي وانفراط المعسكر الشيوعي و بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة وحيدة ومهيمنة عالميا.

لكن في خضم هذه الأحداث برزت فكرة الإقليمية والتي جاءت في إطار التحولات التي أعقبت فترة ما بعد الحرب الباردة و ذلك بهدف الوصول إلى الاندماج في كيان مترابط يحل محل الكيانات القطرية الأصغر.وفي سياق ذلك قد تمكن الإتحاد الأوروبي من قطع شوط كبير لتحقيق التكامل والاندماج وبالتالي، صياغة وتنفيذ سياسة خارجية موحدة تعبر عن سلوكيات وتوجهات الإتحاد الأوروبي كدولة أكبر تجاه محيطه الخارجي بغية تحقيق أهدافه من خلال الوسائل المعتمدة.

1-التعريف بالموضوع:

بناء على ذلك، جاءت فترة ما بعد الحرب الباردة مؤسسة لتفاعلات دولية جديدة، فهي جمعت بين جميع أبعاد العلاقات الدولية سواء الاقتصادية، السياسية، العسكرية، الثقافية ...الخ.ففضلا عن التعاون التجاري والاقتصادي المكثف بين الدول في عدة مجالات كان التعاون الثقافي أهمها،أي قد جاء العامل الثقافي حافزا للإتحاد الأوروبي باتجاه إقامة علاقات ثقافية مع دول البحر الأبيض المتوسط على وجه العموم، و مع دول المغرب العربي بوجه خاص.غير أن جدارة تلك التفاعلات اقتضت أيضا حدوث تغيير في بنية النسق الدولي ولحقها تغيير مباشر في السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي عموما وفي توجهها ونحو دول المغرب العربي خصوصا.

وموازاة لذلك، برز الاهتمام الثقافي في توجهات الإتحاد الأوروبي تزامنا مع أطروحة "**نهاية التاريخ**" لفرانسيس فوكوياما و أطروحة "**صدام الحضارات**" لصمويل هانتنغتون، الأمر الذي أحدث كذلك تحولا في اهتمامات الباحثين في حقل الدراسات الدولية مع أواخر القرن العشرين، وأصبحت بذلك العوامل الثقافية جزءا بارزا من اهتمام التكتلات الإقليمية ــ وأحيانا حافزا لبلورتها ــ وبدت بذلك منطقة المغرب العربي محل اهتمام الإتحاد الأوروبي نظرا لما تحتله هذه المنطقة من موقع جغرافي مميز في الخارطة السياسية في العالم مع الأهمية الإستراتيجية التي يحتلها في المدركات الغربية، و يشكل التوجه الثقافي

للإتحاد الأوروبي نحو منطقة المغرب العـــربي نتيجة علاقاته التاريخية والثقافية به باعتباره إحدى جيرانه المتوسطيين، بالإضافة إلى ما تلعبه العوامل الثقافيـــة في السيـــاسة الخارجية للإتحاد الأوروبي للسيطرة عليـــه وتحقيق مصلحته الوطنية.

2-أهمية الموضوع:

إن الاهتمام بمثل هذا الموضوع له أهمية علمية وعملية:

الأهمية العلمية: تكمن في معرفة أهمية العامـــل الثقافـــي و دوره في الحقـــول المعـــرفية، والحصول على فهم أفضل عن السياســـة الخارجية لاسيما في جانبها الثقـــافي، من خـــلال استعراض أهم الأدبيات النظرية التي تفسر هذا الجانب، بالإضافة إلى ذلك، هـــذا المجـــال يزود الباحثين بتراكم معرفي ويساعد القراء على فهم النشاط الثقافـــي الذي يعبر عن تفاعل الثقافات على المستوى الدولي وتماسك الهوية على المستوى الإقليمي.

الأهمية العملية: تتمثل في أن السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي ببعدها الثقافـــي جـــاءت نتيجة التفاعلات التي تحدث في الساحة الدولية مما جعل تأثير هذه التفاعـــلات يبـــرز لدى النخبة الأوروبية من صناع القرار وغير ذلك بسعيهم نحو إقامة علاقات بينية لها جذور تمتد إلى الماضي و من خلاله يحاولـــون نسج نموذج تكاملي في الحاضر بمزج العناصر الثقافية للأطراف المشاركة بوعي منهم بأهمية الثقافـــة وما لها من دور فـــي عملية تتعلق بالمستقبل والتجدد والقـــدرة على الإفادة من الآخريـــن من خلال التفاعـــل و إقامة شراكة قائمة واقعيا مع المغرب العربي في المجالات التي تعنى بذلك.

ويمكن اختصار ***أهداف الدراسة*** فيما يلي:

1-تقديم المداخل النظرية لتفسير السياسة الخارجية التي تعتبر جزء لا يتجزأ ومشتق مـــن مدرسة كبرى للأفكار في العـــلاقات الدوليـــة (الواقعية، الليبـــراليـــة، الماركسية، البنائية) ومدى مساعدة هاته المداخل لمعرفة عمل الثقافة في تحديد التوجهات الخارجية لدولة معينة.

2- رصد واقع الأداء الثقافي للإتحاد الأوروبي في ظل عملية التكتلات الإقليمية التي ميزت فترة ما بعد الحرب الباردة داخليا وماله من دور في تماسك هويته الثقافية خارجيا.

3 - لفت انتباه الباحثين إلى ضرورة الاهتمام بالدراسات الثقافية في المغرب العربي كوسيلة تمكن من تحقيق تراكم معرفي يساعد على تحسين الأداء التكاملـــي، وبالتالـــي تدعـــيم دور الثقافة في التكامل من جهة، والدعوة إلى تكثيف جهود المهتمين بهذا الحقل الدراسي لإنشاء مركز الدراسات الثقافية ضمن المغرب العربي تفعيلا لدور البحث العلمي وربطه بالمحيـــط من جهة أخرى.

3- إشكالية الدراسة:

تتمحور الإشكالية الجوهرية لهذه الدراسة حول محاولة تفكيك للسياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي في معرفة إحدى أبعادها وإحدى توجهاته نحو منطقة المغـــرب العربـــي، ومعرفة طبيعة هذه العلاقة والمشروع الحضاري الثقافي الذي يركز من جهته على موضوع الشراكة الثقافيـــة بين الإتحاد الأوروبـــي و دول المغرب العربي في ظل ضغوطات المحيط الدولي المتنقل في وقائعه من مرحلة الحرب البـــاردة إلى مرحلة ما بعد الحرب الباردة و ما أفرزته هذه الأخيرة من تحديات ثقافية على منطقة المغرب العربي جعلتـــه محطـــة أنظـــار الأوروبييـــن مـــن جهة أخرى.وبناءا على ذلك فقد تم طرح الإشكالية التالية:

ما هو الدور الذي يلعبه البعد الثقافي في توجهات السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي في منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة؟

لمعالجة هذه الإشكالية تم تدعيمها ببعض ***الأسئلة الفرعية*** المساعدة لتحليلها :

1 – بماذا يمكن الاستناد نظريا في تفسير التوجهات الثقافيـــة للسياسة الخارجـــية للإتحـــاد الأوروبي نحو منطقة المغرب العربي؟

2- كيف تؤثر المحددات الثقافية "**الدولية**" و"**المجتمعية**" في تشكيـــل السياســـة الخارجيـــة للإتحاد الأوروبي تجاه منطقة المغرب العربي؟ وهل يمكن لهذه المحددات كـــل على حدا أن تفي بالغرض التحليلي لهذه السياسة؟

3- ما هي الحوافز المفسرة للتوجهات الثقافية للسياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي بالتركيز على منطقة المغرب العربي؟

4- فرضيات الدراسة:

لتحليل هذه الإشكالية وتغطيتها على مستوى التحليل المقدم للموضوع تم إتباعها بالفرضية التالية:

1- أدى تنامي دور الأبعاد الثقافية في العلاقات الدولية إلى بروز سياسة خارجية أوروبـــية ذات نزعة ثقافية أوروبا نية تجاه منطقة المغرب العربي.

5-تبرير خطة الدراسة: ستقسم الدراسة إلى أربعة فصول كما يلي:

بداية كان **فصلا تمهيديا** يتناول دراسة جيو إستراتيجية لمنطقة المغرب العربي لما له من أهمية لأنه النقطة المحورية في الدراسة، لذا سيتم التركيز على ثلاثة مباحث تؤدي غرض الدراسة الجيو إستراتيجية وذلك بالتطرق لمبحث أول بعنوان جغرافية إقليم المغرب العربي، ثم المبحث الثاني بعنوان الأهمية الجيوبولتيكية والإستراتيجية لإقليم المغرب العربي، وأخيرا المبحث الثالث بعنوان الخصوصية الثقافية لإقليم المغرب العربي وأهميتها.وهذا الفصل سيوضح لنا الرؤية فيما بعد سواء تعلق الأمر بالتوجه الثقافي الأوروبي نحو المنطقة، أو تنافس القوى الدولية الأخرى عليه نظرا لما يتمتع به هذا الإقليم من خصوصية ثقافية "**عربية- إسلامية**" تجعله يشكل خطرا على الشمال.

و يعنى **الفصل الأول** بعرض إطار مفاهيمي ونظري للدراسة بمبحثين يتطرق المبحث الأول لمقاربة مفاهيمية للسياسة الخارجية والثقافة ومحاولة الربط بينهما؛ وهذا المبحث يبين لنا كيف أن للتقاليد الثقافية أهمية تجعل الفاعلين يدركون أن ليس فقط التقارب الجغرافي و الترابط الاقتصادي هي من تفعلهم على المستوى النظمي بل إن للمتغيرات الثقافية دور في بلورة التوجهات والسلوكيات الخارجية للفواعل الدولية، فهو يتضمن أربعة مطالب أساسية.أما المبحث الثاني فقد خصص للبعد الثقافي ضمن الأدبيات النظرية لتحليل السياسة الخارجية بأربعة مباحث تتناول المداخل النظرية؛ هذه المداخل مشتقة عن مدارس كبرى للتنظير في العلاقات الدولية هي(الواقعية، الليبرالية، الماركسية، البنائية)باستعارة فرضيات هذه الأخيرة لتكييفها مع السياسة الخارجية لاسيما مع الموضوع المطروح حتى تكون مصدرا مثمرا ومفيدا لنظريات السياسة الخارجية .

و يهتم **الفصل الثاني** برصد أفكار عامة حول محددات البعد الثقافي في السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي نحو المغرب العربي بمبحثين و يتناول المبحث الأول نظرة شاملة على البيئة الداخلية للإتحاد الأوروبي في إطار ثلاثة مطالب أين يتم التوصل من خلالها إلى هندسة سياسة خارجية للإتحاد الأوروبي عبر نزعة ثقافية أوروبا نية.أما المبحث الثاني يحاول إلقاء نظرة شاملة على البيئة الدولية وما تحدثه من تفاعلات دولية جديدة جعلت الإتحاد الأوروبي يتوجه ثقافيا لمنطقة المغرب العربي ويحتوي على ثلاثة مطالب أساسية.

أما **الفصل الثالث** فهو مخصص للدلالات الثقافية لتوجهات السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي نحو منطقة المغرب العربي وانعكاساتها على أهم القوى بمبحثين.
يحمل المبحث الأول عنوان الدلالات الثقافية لتوجهات السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي نحو منطقة المغرب العربي، وينضوي تحت هذا المبحث ثلاثة مطالب؛ فأما المطلب الأول

جاء ليعرض الشراكة كأداة للسياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي، والتي تمثل في الوقت نفسه الشراكة الأورو ــ متوسطية وهي ميلاد وبداية أفكار جديدة بسبب ضغوطات المحيط الدولي بالتخلي عن وقائع الحرب الباردة ــالجانب العسكري ــ وبداية مع أفكار فترة ما بعد الحرب الباردة ــ تكريس ثقافة "الأنا" مع "الآخر"ــ ثم المطلب الثاني، الذي يجسد واقع و أهداف كلا الطرفين(الإتحاد الأوروبي والمغــرب العربي)من هذه الشراكــة أين يظهر ذلك في هيمنــة و قوة المعاييــر الثقافية الأوروبية فيها.و يأتي المطلب الثالث ليبين لنا أن توجهات الإتحــاد الأوروبــي ليست فحســب توجهات ثقافية و إنما هي توليفةــ مجموعة مشتركــة ــ مــن التوجهات تتدرج ضمنها التوجهات السياسية والاقتصادية لتكريس مبادئ الثقافة الغربية فــي المغــرب العربــي و مسايرة العولمة بكل أبعادها لاسيما الجانب الثقافي.في حيــن، يتناول المبحــث الثاني انعكاسات التوجهات الثقافية للإتحاد الأوروبي نحو منطقة المغرب العربــي على القوى الدولية والإقليمية بثلاثة مطالــب، و قد خصص المطلب الأول لبروز الولايات المتحدة الأمريكية كمنافس ثقافي في منطقة المغرب العربي، ثم المطلب الثاني الذي خصص لقــوة دولية وإقليمية في الوقت ذاته تمثل جسرا رابطا بين الطرفين "شمال– جنوب" نظرا للهوة الثقافية الموجودة بينهما.و أخيرا وليس آخرا المطلب الثالث الذي يحمل عنوان مصرــ كقوة إقليميةــ بين المشاركة الأورو–متوسطية و محاولة الانضمام للدائرة المغربية.

6– المقاربة المنهجية: تستدعي طبيعة الموضوع الاعتماد على المقاربة المنهجية التاليــة:

منهج دراسة حالة: كونه سيساعد على إبراز في مثل هذه الحالات الدراسية بتفسير توجهات السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي نحو منطقة المغرب العربي، بالإضافــة إلى ذلك كونه سيساعد على إبراز مدى تناسب التفسيرات التي تزودنا بها الأطر النظرية التي تعنــى بالبعد الثقافــي للسياســة الخارجيــة مع الواقع العملي لهذه السياسة ، مع تضافــر مجموعة مــن المقاربات والأدوات بحيث تم الاعتماد على:

المقاربة النسقية: وذلك بدراسة تأثير نسق الإتحاد الأوروبي على نسق المغــرب العربــي كنسقيــن جزئيين من النسق الدولي. فالتحليــل النسقي يسمــح لنــا بتحديد البعد الثقافي في السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي كتكتل إقليمي وفاعل دولــي،وتسليــط الضــوء علــى التداخلات الثقافية الناتجة بينه وبين محيطه الخارجي سيما مع منطقــة المغــرب العــربي، وذلك عن طريق محددات ثقافية قادرة على توفير إجابة مناسبــة للهيمنــة على المغــرب العربي ثقافيا.

كما تم كذلك الاعتماد على النسق المعرفي وفق منظور تحليلي"**أنطولوجي-ابستمولوجي**" الذي نقارب من خلاله للسياسة الخارجية ضمن المستويات التحليلية الثلاثة (النظمي،الوطني،الفردي) وفق الاعتماد على الاستبصارات النظرية لبعض المدارس الكبرى في العلاقات الدولية التي تخدم طبيعة الموضوع"**البعد الثقافي في السياسة الخارجية**" مع دراسة حالة الإتحاد الأوروبي في منطقة المغرب العربي واختبار الواقع الإمبريقي لهاته الحالة .

المقاربة المنظومية المعرفية: والتي اعتمدت التحليل التتابعي(Sequential Analysis)، أي بدأت بالتعامل مع الثقافة كمنظومة كلية وكشبكة من المفاهيم والممارسات في الفصل الأول أي الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة، ثم بقراءة تفكيكية ونقدية بداية من الفصل الثاني الذي يركز على الثقافة بطابع سياسي تكشف أهم المبادئ الثقافية التي يستند عليها الاتحاد الأوروبي في سياسته الخارجية نحو منطقة المغرب العربي أثناء الواقع المعاش.

إضافة إلى ذلك فقد تم استخدام ***أسلوب تحليل المضمون*** من خلال تحليل مضمون اتفاق الشراكة الأور-مغاربية في إطار ما يمكن تسميته بالقراءة المزدوجة أو قراءة ما بين سطور هذا الاتفاق بالتركيز على الشق الثقافي وبعض المواد منه، واستنادا لذلك يمكن الاستدلال ببعض مقاطع الخطابات الغربية الأوروبية التي جاءت في سياق "**صدام الحضارات**"، "**حوار الحضارات**"لأن التراكيب التصورية تعكس مصالح مادية ضمنية، و التي من شأنها أن تفسر تماسك هوياتي ثقافي على مستوى الإتحاد الأوروبي والتي تعمل على خدمة المصلحة الوطنية له، الأمر الذي يقودنا إلى أبعد من ذلك نحو قراءة واقع وأهداف هذه الشراكة الثقافية الأورو- مغاربية التي يصبو إليها الإتحاد الأوروبي .

7ــ أدبيات الدراسة:

بالرغم من ثراء ميدان العلاقات الدولية بالكتابات والإسهامات الجادة التي تناولت شتى مواضيعها سواء باللغة العربية أواللغة الإنجليزية، سواء تعلق الأمر بجانب التنظير أو الواقع الملموس، إلا أننا نلمس نقص في المراجع التي تهتم بالبعد الثقافي في العلاقات الدولية بصفة عامة، وفي السياسة الخارجية بصفة خاصة، إلا أن ذلك لا ينفي الاستعانة بعدة مراجع التي تعنى بذلك نذكر أهمها:

1ــ التي تشترك مع موضوع الدراسة في العينة:

ــ سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة لــ"علي الحــاج" بحيث هذا المرجع يشترك مع الدراسة التي تناولناها في العينــة والمتمثلــة فــي الإتحــاد الأوروبي، إلا أنه و بإسهاب تناول سياساته في المنطقة العربية بما فيها المنطقة المغاربية، وتناول جل الأبعاد التي تخص سياسة الإتحاد الأوروبي دون استثناء عكس ما ركزت عليه الدراسة من جانب ثقافي وتجاه منطقة المغرب العربي.

ــ صنع القرار في الإتحاد الأوروبي والعلاقات العربية–الأوروبيــة لــ "محمــد مصطــفى كمال، فؤاد نهرا"، و تمثل العينة الإتحاد الأوروبي والتي تشترك مع الــدراسة، لكن تنــاولا الكاتبان صنع القرار فيه الذي أفاد الدراسة في المبحث الثاني من الفصــل الثانــي أي فــي المحددات المجتمعية للسياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي.

ــ الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا لــ"حسن نافعة"،فهذا المرجــع كذلك تنــاول بإسهاب السياسة الداخلية للإتحاد الأوروبي، و تجاه منطقة العالم العربــي، وأزال الكثير من الغموض والإبهام الذي تكون لدينا عن سياسته الداخلية والخارجية معا، و مساهمته في إثراء موضوع الدراسة بالمعلومات لاسيما في الفصل الثاني.

ــ عمار حجار، السياسة الأمنية الأوروبية تجــاه جنوبها المتوسط"، مذكرة ماجستيــر فــي العلاقات الدولية، وهي تناولت البعد الأمنــي في السياسة الأوروبية تجاه منطقة المتوســط، بمعنى آخر تشترك معنا في العينة وهي الإتحاد الأوروبي وكيف لهذا الأخير يسعى لمحاولة الحفاظ على أمنه بشتى الوسائل.

2ــ التي تشترك مع موضوع الدراسة في المتغيرات:

ــ البعد الثقافي في العلاقات الدولية: دراسة في الخطاب حول صدام الحضارات لــ"أمانــي محمود غانم"، فهذا الكتاب كان رسالة ماجستير أنجزت في القاهــرة ثم أخرجت على شكــل كتاب نظرا لأهميتها، فهي تشترك مع الدراسة في متغير الثقافة لكن في العلاقــات الدوليــة عكس ما تطرقت له الدراسة في السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي.

ــ العلاقات الثقافية الدولية(دراسة سياسية– قانونية)لــ"العلا لي الصادق"، الذي تطرق للثقافة كمتغير له أهميته في تحديد سلوك الفواعل باعتبارها خارطة الطريق الذهنية، و يرى الكاتب أنها تساهم في إنشاء علاقــات بين الــدول فلا بد من الاحتمــاء لقوانين ومعاهدات ومواثيق رسمية تحمي الخصوصيات الثقافية لكل فاعل و تساهم في بناء قانون دولي يكون مع لا ضد سياسة الحوار وتعايش الثقافات والحضارات.

ـــ مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضـــارات إلى أنسنة الحضارة و ثقافـــة الســـلام لـــ "محمد سعدي"، تناول فيه مستقبل العلاقات الدولية على ضوء متغير الثقافة و في ضـــوء أطروحة صدام الحضارات في فترة ما بعد الحرب الباردة وقصد الكاتب من هذا الكتاب تبني آليات لازمة لإرساء ثقافة السلام والديمقراطية والحيلولة دون السقوط في فخ التعصب بعد ما اكتشفه من انقسامات ستحصل في العالم بسبب الاختلافات الثقافية، لذا فقـــد استفـــادت منـــه الدراسة في جميع فصولها.

ـــ إبراهيم بن دايخة، "أهمية العوامل الثقافية في السياسة الخارجية الأمريكية لفترة مـــا بعد الحرب الباردة"، وهي مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية، و هي تشترك مع الدراسة في المتغير المـــدروس "**الثقافة**" إلا أن الطالب تطرق له فـــي السياســـة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية بصفة عامة بعد الحرب الباردة.و توصل إلـــى نتيجـــة مفادها "أن السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكيـــة ليست سياســـة يحكمـــها منطـــق المصالح البحت وفقط ، وإنما تخضع حتى لمنطق الحسابات الثقافية والحضارية".

3ـــ التي تشترك مع موضوع الدراسة في النظرية:

- Henning BoeKle,(and others) « Norms and Foreing Policy : Constructivist Foreing Policy Theory

الذي تناول نظرية البنائية في السياسة الخارجية وأهمية المعايير والمبادئ الثقافية كحوافز في بلورة التوجهات الخارجية.

- Apostolos Agnantopoulos, « The Europeanization of Greek Foreing Policy Toword the Arab Israeli Conflict » :

ساهم هذا المقال أيضا في إثراء الجانب النظري بتزويدنا لفهوم حول التحليل البنائي الـــذي يتناول الزاوية فوق– القومية وكيـــف يمكن أن نسقطها على السياسة الخارجيـــة للإتحـــاد الأوروبي.

- John Baylis and Steve Smith (eds), The Globalization of World Politics:

هذا الكتاب لا يشترك مع الدراســـة في النظريات المتناولة فقط ـــ بالرغم من تناولـــه جل نظريات العلاقات الدولية ـــ وإنما يتعاط مـــع جميـــع القضايا كالإقليمية، الثقافة، العولمة، السياسة الخارجية، البيئة... الخ، التي تخص العلاقـــات الدوليـــة لذا تم الاعتماد عليه فـــي جميع فصول الدراسة.

– حسن الحاج علي أحمد،"دراسة في البناء الاجتماعي للسياسة العالمية"، مقال يركز علـــى البنائية في العلاقات الدولية والسياسة العالمية ككل، ويرى بأن الثقافة والقيم والأفكـــار لهـــا أهمية في تحديد سلوك الفواعل بجميع أنواعها ومنطق مصلحتهم.

8 -أسباب اختيار الموضوع:

أ-الأسباب الموضوعية:

- الرغبة العلمية في مناقشة مسألة مهمة طرحت بحدة في الأوساط الأكاديمية الغربية بعد إطلاق أطروحة "نهاية التاريخ" لفرانسيس فوكوياما و أطروحة "صدام الحضارات" **لصامويل هانتنغتون** وتتعلق بـ: كيف تؤثر المتغيرات الثقافية في السياسة الدولية بصفة عامة والسياسة الخارجية بصفة خاصة لاسيما الثقافة الغربية على العالم العربي، وذلك من خلال دراسة التوجهات الثقافية للإتحاد الأوروبي نحو منطقة المغرب العربي.

- الرغبة العلمية في البحث عن الجانب النظري للعلاقات الدولية، من خلال الاقتراب للموضوع " البعد الثقافي في السياسة الخارجية" بهدف الإسهام في جانب مازال مقصر فيه ضمن الأوساط الأكاديمية العربية، والذي يحتاج المزيد من الاهتمام، وتجاوز تلك الرؤية القائلة بأن الجانب النظري صعب ويجب تجنبه، وتقديم مقاربة عملية تجعل من النظرية حجة يستدل بها ووسيلة تبسيطية لفهم الواقع المعاش.

ب ــ الأسباب الذاتية:

إن الاهتمام بمثل هذا الموضوع كان نتيجة الرغبة الذاتية في معرفة الجانب الثقافي لأن المبادئ الثقافية (من فكر وأنساق معرفية وقيم ورؤى عقائدية وثقافية...)ذات ثقل حاسم في تحديد توجهات الأفراد و المجموعات البشرية و انتماءاتهم.من هذا المنطلق تولدت لدينا الرغبة الملحة في معرفة توجهات الإتحاد الأوروبي نحو منطقة المغرب العربي، ضمن أهداف مرجوة منه على رأسها الحفاظ على الثقافة الأوروبية، لأن العالم أصبح يعيش في اختراق ثقافي و الذي بإمكانه جعل المغرب العربي كإحدى أطراف المحيط للعلاقات الدولية في علاقات تبعية طويلة المدى للمجتمع الأجنبي إن نجح في نشر رموزه الثقافية.هذا من جهة،ومن جهة أخرى،فالاهتمام بمثل هذا الموضوع والإطلاع عليه سيجعل حقل الدراسات المغاربية ثري؛ بالتركيز على إحدى لبنات تعثر تكامل دول المغرب العربي آلا وهو الخطر الثقافي الخارجي.كما أن هذه الدراسة ستضيف للباحثين معارف أخرى والتخصص في الشؤون المغاربية.

9ـ الصعوبات المواجهة في إعداد المذكرة:

من بين الصعوبات التي واجهت هذه الدراسة أثناء انجازنا لها ما يلي:

1- ندرة المراجع التي تعنى بالبعد الثقافي في السياسة الخارجية بصفة عامة، بالرغم مـــما لاقته الأبعاد الثقافية من اهتمامات الباحثين و الأكاديميين في العلاقات الدولية بعـــد الحـــرب الباردة.

2- ندرة المراجع التي تهتم بالتنظير للبعد الثقافي في العلاقات الدولية بصفة عامة،والسياسة الخارجية بصفة خاصة، باستثناء المراجع التي تهتم بالمدخـــل البنائي فهي متوفرة لأن مـــن شـــأن هذا الأخير التركيز على الجوانب القيمية والثقافيـــة وغيرها من الجوانـــب المعنوية، إلا أن ذلك لا يكفي بالإلمام بسياســـة خارجية معينة، ما لم يتم الاستعانة بمداخل نظـــــرية أخرى كبـــرى في العلاقات الدولية مثل الواقعية والليبراليـــة والماركسية.

الفصل التمهيدي:

منطقة المغرب

العربي: دراسة

جيواستراتيجية

تعتبر منطقة المغرب العربي ذات أهمية إستراتيجية على المستوى الإقليمي(على مستوى العالم العربي) والدولي، ولها إرث حضاري وتاريخي وثقافي كبير، ما جعلـــــها تصبح محل اهتمام مختلف الأنظار الغربية في جميع المجالات الاقتصاديـــة، السياسيـــة، الثقافية...وغيرها، وسيتم معرفـــة طبيعة مكانة هذه المنطقة في المدركات الغربيـــة سيما المدركات الثقافية للإتحاد الأوروبي من خلال الاستعانة أولا بدراسة جيوإستراتيجية لهذه المنطقـــة في فصـــل تمهيدي لهذه الدراسة.

المبحث الأول: جغرافية إقليم المغرب العربي

تعني كلمة مغرب باللغة العربية "الغرب" فهي تدل على مجمل المناطق الواقعة غـــربي وادي النيـــــل،أي بالتعبير الحديث: الجمهورية الليبية، والجمهورية التونسيـــة، والجمهورية الجزائريـــة ومملكة مراكش، وجمهورية موريتانيا الإسلامية.[1] ثم إن منطقة المغرب العربي في بعدها وعمقها التاريخي والحضاري عرفت في الماضـــي تسميـــات متعددة:[2]

1- فمن كان يأتي من الشمال مثل الرومان و الأوروبيين كان يسميها شمال إفريقيا مع أن هـــــذه التسمية تستدعي إدخال مصر.

2- ومن كان يأتي من الشرق العربي مثل العرب و الأتـــراك كان يستعمل كلمة غـــرب أو مغرب ويدخل بالطبع ضمنها الأندلس وغرب إفريقيا.

3- في بداية العصر المعاصر، حاول الأوروبيون أن يشيعوا تسمية بلاد البربـــر علـــى اعتبار أن العنصر الغالب في المنطقة هو من أصل بربري، ولكن البربر لم يطلقـــوا في الماضي كلمـــة واحدة على البلاد التي كانوا يسكنوها وأنهـــم لم يكونـــوا هـــم السكـــان الأصليون كما تدل على ذلـــك الحفريات.

على العموم، المغرب العربي

> **"متسع جغرافي، يعتبر جزء من البحر المتوسط، كما أن إقليمه اليابس يعتبـــر جزء لا يتجزأ من القارة الإفريقيـــة، ويشكل كتلة جغرافية متناسقة ومتماثلة، لا تتخللها حواجز أو فواصل طبيعية، مما هيأ تشابها في الظروف المناخيـــة وتقارب في نشاط السكان، ويسر سبل التواصل بين المقيمين.كما أن المغرب العربي يعتبر أقرب إفريقيا اتصالا بأوروبا،إذ يقع في شمال القارة السمـــراء مشكلا- في الوقت ذاته - الجناح الغربي للوطن العربي"[3]**

---

[1] سمير أمين، **المغرب الحديث**، ط.2(ترجمة: كميل ق. داغر)، (الجزائر: دار الحداثة بالتعاون مع ديوان المطبوعات الجامعيـــة، 1981)،ص.07.

[2] مصطفى الكثيري، **الخصوصية التاريخية والحضارية لبلدان المغـرب العربي ومـدى انعكاساتهـا على التنميـة الإداريـة** (الأردن: منشـورات المنظمة للعلوم الإدارية، 1986)، ص.17.

[3] أحمد عبد الحكم دياب، ميلود عبد الله المهذبي، "إتحـاد المغرب العربي والمجموعة الأوروبية في إستراتيجية العلاقات الدولية: آفاق عام2000"، **المستقبل العربي**، ع.184 (1994): ص.57.

وهكذا، يكون المغرب العربي معزول عن العالم العربي المصري والمشرقـــي، كما عن العالم الأسود، بآلاف الكيلومتـــرات من الأرض الصحـــراوية. يعزله البحر عن أوروبا فيستحق بالتالي الاسم الذي أطلقه عليه العرب: جزيرة المغرب.* و هو يوصف بالكبير لتمييزه عن دولة المغرب الأقصى وبالعربي لتمييزه عن دول شمال إفريقيا ضمن مجموعة البلدان العربية.[1]

إذا، يتكون المغرب العربي من الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، وموريتانيا، ويتربع على مساحة تزيد على ستة ملايين كيلومتر مربع. وتكتسي هذه البلدان الخمـــس مميزات طبيعية متجانسة.فهذه المناطق تمتلك مناطق صحراوية مترامية الأطراف ولها واجهة بحرية مهمة،[2] أي تقع منطقة المغرب العربي في

> **"شمال قارة إفريقيا وتطل على البحر الأبيض المتوســط الذي يحــدها شمـــالا بساحل طوله 4837 كلم، وعلى المحيط الأطلسي غربا بساحل طوله3146 كلم ويحدها من الشرق مصر والسودان ومن الجنوب دول الساحل الصحـــــراوي".** [3]

أما الأوضاع الطبيعية، فان الجغرافيا تقسم المغرب العربي إلى:

> **"منطقتين مختلفتين كثيرا من حيث دعوتها الطبيعية:في الشمال،المغرب بحصر المعنى، البلد"النـــافع" المتوسطي وشبه الاستوائي،وفي الجنوب الصحـــراء المغربية.يجري التسليم تقليديا كحد شمالي للصحـــــــراء بالخط الشمالي لبساتيـــن الأخيرة الذي يتبع المنحدر الجنوبي للأطلس الداخل و للأطلس الأعلى المراكشـــي الشرقي، وللأطلس الصحـــراوي الجزائري ولسلاسل قفصة في تونس".**[4]

إن الوضع الجغرافي لمنطقة المغرب العربي يختلف باختلاف المناطـــق، فمنطقـــة التـــل المحاذية للبحر المتوسط والتي تتخللها سلاسل جبلية تشمل السهول و الأراضي الخصبـــة الصالحـــــــة للزراعة،في حين نجد المنطقة الصحراوية توجد فيها الصخـــور الرملـــية والحجريـــة.[5] وعلى المستوى المناخي، يتجانس المجال المغاربي و يتميـــز بالتنوع فـــي الوحدة، نظرا لاتساعه الكبير ففي

---

* جاء مصطلح المغرب العربي من التسمية العربية**"جزيرة المغرب"**، وهي تسمية أطلقها الجغرافيون العرب على هذه المنطقة التي تمتد من ليبيا إلى المغرب الأقصى، والتي أدخل العرب إليها الإسلام ابتداء من القرن السابع.ولكلمة المغرب دلالة مزدوجة جغرافية وتاريخية في الوقت نفســه. وكثيرا ما وصف المغرب العربي بالأسطوري، وترافق مع هذا الوصف الإلحاح على الخصوصيات التي تميز البلدان التي تشكـــله، والجـزم بأن هذه الكتلة لا تكون أية وحدة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، مع أن المعطيات الموضوعيـــة تبين أن المغـرب العربـي ليس قليل الانسجام بالقدر الذي يروج له، سواء كان ذلك من وجهة نظر جغرافية أم حضارية أم تاريخية أم سوسيو ديموغرافية.لمزيد من المعلومات أنظر:
عبد الحميد براهيمي، **المغرب العربي في مفترق الطـرق في ظل التحولات العالمية**، ط.1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر 1996)، ص ص.27،28.

[1] مصطفى الكثيري، **الخصوصية التاريخية والحضارية لبلدان المغرب العربي ومدى انعكاساتها على التنمية الإدارية**، المرجع السابق، ص.16.

[2] عبد الحميد براهيمي، المرجع السابق، ص.28.

[3] جمال عبد الناصر مانع، **إتحاد المغرب العربي: دراسة قانونية سياسية** (عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع،2004)،ص.22.

[4] سمير أمين، **المغرب الحديث**، المرجع السابق، ص.08.

[5] جمال عبد الناصر مانع، المرجع السابق، ص.23.

" الشمال يسيطر مناخ البحر الأبيض المتوسط، مع درجات حرارة لطيفة عموما، تبقى الفوارق بين الصيف الحار والشتاء البارد معقولة على الرغم من أهميتها. أما التغيرات الحرارية فهي واضحة في الهضاب العليا، حيث تفوق 30 درجة مئوية بين الشتاء البارد الذي يقارب درجة الصفر، والصيف شديد الحرارة حيث يسجل معدل35درجة في الجزائر وتونس، بينما يتميز في الجنوب بالمناخ الصحراوي يشتد الاختلافات الحرارية وتصل إلى 40درجة في الجنوب المغربي والجزائري والتونسي والليبي، وقد تفوق50درجة في موريتانيا".[1]

أما مساحة المغرب العربي تبلغ6،062،941 كلم² فكما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم(01):مساحة المغرب العربي

الدولة	المساحة كلم²	%
الجزائر	2.381.741	39،28
المغرب	458.730	7،56
تونس	164.150	2،73
ليبيا	1.775.500	29،28
موريتانيا	1.030.700	17
المجموع	6.062.941	100

المصدر: جمال عبد الناصر مانع، إتحاد المغرب العربي: دراسة قانونية سياسية (عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2004)، ص.26.

[1] عبد الحميد براهيمي، **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية**، المرجع السابق، ص.29.

ويتضح من خلال الجدول رقم(02): سكان المغرب العربي(2001)

الدولة	السكان		الكثافة السكانية (كلم²)	النمو السنوي للسكان %	سكان المدن %
	مليون	%			
الجزائر	30.800.000	38.50	12.93	2.9	52
المغرب	29.200.000	36.50	63.65	2.6	48
تونس	9.700.000	12.12	59.09	1.15	54
ليبيا	5.400.000	6.75	3.04	3.5	70
موريتانيا	4.900.000	6.12	4.75	2.93	47
المجموع	80.000.000	100			

المصدر نفسه.

من الجدول نستشف تباين عدد السكان في بلدان المغرب العربي، وتعد الجزائر أكبر البلدان سكان(38.50%) بالمنطقة يليها المغرب(36.50%)، ثم تونس(12.12%)، ثم ليبيا (6.75%)،ثم موريتانيا(6.12%).ولعبت البنية الطبيعية والجيولوجية دورا أساسيا في توزع السكان داخل المنطقة، وهذا ما يتح إمكانية التعاون البشري بن البلدان الخمسة.

المبحث الثاني:الأهمية الجيوبولتيكية والإستراتيجية لمنطقة المغرب العربي

يحتاج البحث في المغرب العربي إلى قراءة معمقة للجغرافيا، ودراسة الواقـــع السياسي للمنطقة في ضوء المستجدات الدولية، والبحث في إمكانيـــات المغـــرب العربي لمعرفة أهميته جيوبولتيـــكيا* واستراتيجيا[1] ومدى مساهمتها في تشكيل توجهـــات القـــوى الدولية نحو هذه المنطقة بالخصوص الإتحاد الأوروبي.

ولتناول جيوبولتيكا* المغـــرب العربي يمكن التركيز على العناصـــــر التالية: الإقليـــــم، الموارد، الهوية.

كما جاء آنفا في المبحث الأول من هذا الفصل، فإقليم المغرب العربي يحتل موقعا مميزا جنوب البحر المتوسط، وينتمي للقارة الإفريقية، له ظروف مناخية متقاربة، فهو يقع في شمـــال غرب هذه القارة، ويطل على المحيط الأطلسي، كما أنه يمثل الجناح الغربـــي للعالم العربي.وبالتالي، أهميته كإقليم أنه يحتل موقعا جغرافيا مميزا في الخارطة السياسية للعالم، كما يمثل حلقة من سلسلة طويلة من حلقات مترابطة أدت العوامل الجغرافية الثابتة دورا كبيرا في ربط هذه الحلقات.

و كل ذلك، راجع إلى ما تزخر به منطقة المغرب العربي من الجماهيرية الليبية شرقا إلى المملكـــــة المغربية غربا بثروات كبيرة، فهناك موارد و ثروات طبيعية زراعية متنوعة وطاقات بشرية كبيرة، وموارد مالية معتبرة.

---

* يهتم عالم الجيوبولتيك قديما بقوانين الدولة،أما حديثا فهو يهتم بتشكيل أهداف الدولة القوميـة بصورة واقعية، ونشأته تعود إلى بداية اهتمام المفكرين والفلاسفة اليونان خاصـــة هيوقراط (460-276 ق م) وأسطرالون (63-24ق م)، ثم في القرن16 على يد جون بودان (1530-1596) ومونتيسكيو، وفي القرن 19على يـــد هيجل(1770-1831)، كلاوزفيتر وفريدريك نيتشه وكارل رينر وأخيرا فريدريك راتزل(1844-1904) الذي وضـــع أساس النظرية العضوية لنشوء الدولة معتبرا إياها كائن حي قائم في مجال محدد ويناضل في سبيل توسيع هذا المجال.وفي القرن20 ظهر علماء الجيوبولتيك رودلف كيلين السويدي(1864-1922) ثم الدكتور كارل هوسهوفر(1924)، وهذا العلم في نظرهم يهدف لإلى تعليـــــم وتثقيف الشعب بمفهوم المجال الحيوي. لمزيد من المعلومات أنظر: مبروك غضبان، **المدخل العلاقات الدولية**، ط.1(شركة باتنيت للمعلوماتية والخدمات المكتبية)،ص ص.29-33.

[1] الإستراتيجية مصطلح مشتق من(استراتجيوس) اليونانية التي تعني القائد، وعلى هذا الأساس تبلورت كلمة إستراتيجية فاستخدمها البعـض بمعنى(فن القيادة)ونظرا لكثرة التعريفات لمصطلح الإستراتيجية، ولعدم إمكانية البحث للتطرق إلى صيغها لكن بعد نهاية الحرب العالمية الثانيـــة تطور مفهـــوم وأبعاد الإستراتيجية ولاسيما في العلاقة بينها وبين السياسة. وبذلك أصبحت تشمل الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلاميـــة إلى جانب البعد العسكري ومن بين هذه التعريفـــات تعريف الهيثم الأيوبي"إن الإستراتيجيـــة في جوهرها أداة ومنهج عمل يستهـــدف تحقيـــق الأغـــراض السياسية". لمزيد من المعلومات أنظر: بوزيد عبوله، "سياسة الجزائر الخارجية تجاه حوض البحـــر المتوسط" (رسالة ماجستـير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 1990)، ص.39.

1-الإمكانيات والمـــوارد الطبيعـــية الزراعـــية: يبين الجدول التالي إجمالي المساحة ونسبة الأراضي الصالحة للزراعة في منطقة المغرب العربي.

الجدول رقم(03):الأراضي الزراعية في منطقة المغرب العربي

البلدان	المساحة بالمليون هكتار	الأراضي الصالحة للزراعة بالمليون	نسبة ا إلى المجموع	الأراضي المروية كنسبة منا	الأراضي الرعوية%من المجموع
الجزائر	238.2	07.5	%03	%07	%02
المغرب	44.6	03.7	%19.4	%13	%17.8
تونس	15.5	03.0	%19.5	%7.5	%4.1
ليبيا	176	01.7	%01.0	%11	%0.4
موريتانيا	102.5	00.2	%0.2	%10	%4.8
المجموع	468.8	21.1	%4.5	%04	ــــــــــ

المصدر:صالح الصالحي،"الإتحاد المغاربي:الإمكانيات المتاحة والإستراتيجية البديلة لتحقيق التنمية المستدامة والشراكة المتوازنة"(ورقة بحثية قدمت في المؤتمر الدولي حول"التجارة العربية البينيـــة والتكامل الاقتصادي"،عمان،الأردن،20 ــ22 سبتمبر2004)، نقلا عن تقرير التنمية البشرية لعام 1993،ص.338.

من خلال هذا الجدول يتضح بأن الأراضي الزراعية المتاحة للاستغلال كنسبة مئوية إلى إجمالي مساحة الأقطار المغاربية، فرغم أنها لا تزيد عن 4.5% من المساحـــة الكلية و تشكل30% من المساحة المزروعة في العالم العربي.زيادة على ذلك، الأراضـــي القابلة للزراعة والممكن إصلاحها سواء في المناطق الجافة أو المناطق الصحراوية، وثمة موارد مائية التي لا يستخدم منها سوى النصف للأغراض الزراعية والصناعية والبشرية، وهذا ما يؤكد إمكانية رفع المساحة المروية إلى النصف بالاستفادة من مياه الأمطـــار عن طريق زيـــــادة طاقات التخزين للمياه السطحية و استغلال المياه الجوفية.[1]

[1] صالح الصالحي، " الإتحاد المغاربي: الإمكانيات المتاحة والإستراتيجية البديلة لتحقيق التنمية المستدامة والشراكة المتوازنة" (ورقة بحثية قدمت في المؤتمر الدولي حول **"التجارة البينية والتكامل الاقتصادي"**، عمان ، الأردن،20-22 سبتمبر 2004)، ص ص.338،339.

2- الإمكانيات والموارد المعدنية والطاقوية:

الجدول رقم(04):إنتاج الثروة المعدنية والطاقوية2001.الوحدة مليون طن،ماعدا الغاز مليار م^3.

البلد / الإنتاج	الجزائر	المغرب	تونس	ليبيا	موريتانيا	المجموع المغاربي
البترول	65	0.02	3.5	63	ـــــ	135
الغاز الطبيعي	140	0.04	1.7	5.6	ـــــ	147
الحديد	1.5	0.006	0.18	1.5	11	14
الفوسفات	0.8	22	8	ـــــ	ـــــ	31

المصدر: صالح الصالحي،المصدر السابق، نقلا عن ATLASCO 2004، ص.340.

تكتسي منطقة المغرب العربي أهمية كبيرة من حيث حجم ونوعية الموارد الاقتصادية، فهي تشمل على حجم احتياطات غازية يزيد عن 6000 مليار م^3 و احتياطي بترولي يتجاوز5 مليار طن، إضافة إلى الاحتياطات من الفوسفات التي تزيد عن 6 مليار طن خاصة في المغرب وتونس.[1]

[1] صالح الصالحي، المرجع السابق، ص ص.339،340.

3- الإمكانيات المالية والتجارية:

الجدول رقم(05):المؤشرات المالية والتجارية في البلدان المغاربية/مليار دولار

المؤشرات / الدول	الصادرات	الواردات	المديونية الخارجية	الاحتياطات الرسمية	رصيد ميزان المدفوعات
الجزائر	22	12	22.5	30	4.4
المغرب	11.2	12.3	17	5.7	1.6
تونس	9.5	10.4	12.4	2.3	-0.6
ليبيا	14	7	4.2	8.3	2
موريتانيا	0.38	0.43	2.4	0.23	0.065
المجموع	57	43	58	46	7.5

المصدر: صالح الصالحي، المرجع السابق، ص.345.

من هذا الجدول نلمس تباين كبير في حجم الإمكانيات المالية المتوفـرة على مستوى هذه الأقطار، فأغلبها تعاني من مشكلة المديونية والتي أصبحت تشكل عبئا على اقتصادياتها. حيث تجاوزت 22 مليـار دولار في الجزائر، و17مليار في المغرب، و حوالي 2 مليار في موريتانياو12 مليار في تونس و5مليار في ليبيـا، ليصبح المجموع 60 مليار دولار.[1]

أما عن عنصر الهوية تم الإجماع بالدفاع عنها في منطقة المغرب العربي تاريخيـا في أبعادها الدينية، واللغوية والثقافية.وقد اعتمدت على

> **"تأكـيد وجـود تاريخ مشترك لشعـوب المغـرب العـربي، وبالضـرورة وجـود أمة، الدفـاع عن اللغة التي هي لغـة القرآن الموحد لمختلـف مكونات المجتمعات المغاربية، ثم التشـديد على أن يبقي التعليـم عربيـا إسلاميا في مضمونه وأبعاده ومراميه".[2]**

هذه هي المنطلقات الأساسية في تحديد الهوية الحضارية للمغرب العربي التي دافـع عنهـا الرأي العام المغاربي عبر التاريخ،موازاة مع تبلور مواقف الحركات الوطنية وبروز مواقف القيادات الفكرية والسياسية.

والدفـاع عن الهوية المغاربية تزامن أيضا مع قضايا العصر والمصالح الوطنـية لأي بلد من بلدان المغـرب العربـي، والتصدي للحركة الثقافية و السياسيـة للاحتـلال الأجنبي.[3]

---

[1] صالح الصالحي، المرجع السابق،ص 344.

[2] محمد مالكي، **الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي**، ط.1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، جانفي 1993)،ص.251.

[3] مصطفى الكثيري، **الخصوصية التاريخية والحضارية لبلدان المغرب العربي ومدى انعكاساتها على التنمية الإدارية**، المرجع السابق، ص.18.

ومن هذا المنطلق، شكل الدفاع عن الإسلام ومقوماتـــه الأرضيـــة التي علـــى أساسها قامت معالم الهوية،لا سيما مع بروز التحدي الديني والمذهبي للسياسة الاستعمارية الفرنسية في بلـــــدان المغرب العربي.و فعلا كان للإدراك القومي لبلدان المغرب العربي على امتداد الأجيال والعصور عن طريق اللقاءات والرحلات والكتابات الصحفية و الأدبية والفكرية الدفاع عن الهوية بالتواصل والاحتكاك الثقافي والسياسي داخل الأقطار المغاربية وبين المشرق العربي والمغرب العربي.[1]

فمن ثمة، وتأسيسا على هذا الاعتقاد، فإن الإسلام والعروبة تاريخيا يعبران عن إطار فكري متميز يحمل القيم والشعارات المغاربية جعلته موحدا عبر التطور الاجتماعي والثقافـــي الوطني الذي أدى بدوره إلى توافق الهوية القوميـــة العربية مع الهوية المحلية لبلدان المغرب العربي.

مما سبق تتبين لنا الأهمية الإستراتيجية، وبالاستناد إلى"**الوحدة الطبيعيـــة**" للمنطقة المغاربية المؤطرة مابين الصحـــراء المصرية شرقا والمحيـــط الأطلســـــي غربا، وما بين الصحراء الإفريقية جنوبا والبحر الأبيض المتوسط، وتعتبر أمتـــن جغرافيـــا وتاريخـــيا من مثيلاتها لدى المجموعـــات الجهوية العربية.[2]

والواقع، أن الموقع الإستراتيجي لإفريقيا الشمالية الغربية هو الذي كان سببـــا في طمع الدول الأجنبية فيها منذ التاريخ القديـــم، و أن الشعوب الأصليـــة كانـــت دائما تكافـــح الهجمات العسكرية الأجنبية.[3] إضافة إلى ذلك، هذا الموقـــع جعـــل المنطقـــة أكثر تنافسيـــة من بعض المناطـــق الهامة في العالـــم مثل بلدان شرق آسيا من حيث قربها من الأســـواق الحيوية كالإتحاد الأوروبي وانخفاض النقـــل للسلع والخدمات إلى المنطقة، مما جعلها تجذب الاستثمـــارات وتستقطـــــب فروع المؤسسات الهامـــة لتحقيق مزايا تنافسية كثيرة بالمقارنة مع مناطق أخرى بعيدة.[4]

كما تكمن الأهمية الإستراتيجية لبلدان المغرب العربي في مجموعة من المستجدات التي حدثت على الساحة الدولية؛ فقد لعبت دورا في تحسين العلاقات العربيـــة والإسلاميـــة، والمصالحات العربية– العربية، العربية – الأوروبية.[5]

---

[1] مصطفى الكثيري، المرجع السابق، ص ص.18-20.

[2] عبد الإله بلقزيز وآخرون، **الحركة الوطنية المغربية والمسألة الوطنية**، ط.1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، جوان 1992)،ص ص.176،177.

[3] عبد الحميد براهيمي، **المغرب العرب في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية**، المرجع السابق، ص.31.

[4] صالح الصالحي،"الإتحاد المغاربي: الإمكانيات المتاحة والإستراتيجية البديلة لتحقيق التنمية المستدامة والشراكة المتوازنة"،المرجع السابق، ص.346.

[5] علي الحاج، **سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، ط.1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة الأوروبية، فيفري 2005)، ص.163.

وانطلاقا من المصالح الإستراتيجية الجديدة للإتحاد الأوروبي في المنطقة المغاربية، فإنه يهدف إلى ربط هذه المنطقـــة به اقتصاديا كونها تشكل المجـــال الحيوي له، وهذا راجع إلى عوامـــل القرب الجغرافي و الانتماء المشتـــرك لحوض المتوسط، ومصدرا للمواد الخام اللازمة للصناعة الأوروبية، وسوقا لمنتجاته.

إذا كل ذلك، دفع بالإتحاد الأوروبي إلى القيام بعمليات مشتركة للتعـــاون مع دول المغـــرب العربي في جميع المجالات سواء الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الثقـــافية، كما يعتبر ذا أهميـــة إستراتيجية للأمن الأوروبي.

المبحث الثالث:الخصوصية الثقافية للمغرب العربي وأهميتها

تبين المتابعة المتمعنة لمنطقة المغرب العربي أنها تحظ

"برصيد هائل من التراكم الثقافي والمعرفي، إن على مستوى التـــراث التاريخي، الشاهد على تعاقب الحضارات، وإن على مستوى الاهتمام بسياسة بلدانه الحاضرة، على مستويات التبادل التجاري و السياحي، والاستثماري، والثروات الطبيعية".[1]

ويمكن التحدث عن الثقافة في المغرب العربي الكبيـــر انطلاقا من التاريخ القديم، فنشأة الثقافة في هذه المنطقة جاءت من وحدة الطبيعـــــة، الأمر الذي يظهر جليا في تعابير مختلفة: فلكلورية، فنية، لغوية، أدبية، فكرية.[2]

كما شهد المغرب العربي ظاهرة الترحل عند زناته وفريق من صنهاجة التي ارتبطت بتجارة القوافل عبر الصحراء الكبرى مثلا، وظاهرة الاستقرار عند مصمودة و كتامة وغمـــاره ... الخ، التي ساهمت في إيجاد بنيات اقتصادية وثقافية محلية.[3]
كما وظلت المؤثرات الخارجية مشتركة بين المغاربة منذ التاريخ القديـــم مـــن بينها:[4]

1- توغل التأثير الحضاري القرطاجي في عدة جهات من المغرب، حيث أدى إلى انتشـــار اللغـــــة القرطاجية وما يرتبط بها من فنون وثقافة في مختلف تعابيرها.

2- تعميم النفوذ الحضاري الرومـــاني الناشئ عن السيطرة القوية والحكمة التي مارستـــها روما على بلاد المغرب طوال قرون.

إلا أن ذلك، أثار تيارات وحـــدوية عكسية، مثلت تيارات الرفض والمقاومـــة ضد الاستعمار الأجنبي، والتحرر من السيطـــرة الاستعمارية يمثل بالنسبة لأقطار المغرب تحررا ثقافيا، بحيث:

"لم تذب في اللاتينية كما ذابت بلاد أخرى، وهذا برغم انتشـــار المسيحية وقيام مراكز ثقافة لاتينية كبرى، واستمرار الهيمنة السياسية ولو من بعيد على يد الدولة البزنطية وريثة رومـــا".[5]

---

[1] أحمد عبد الحكم دياب، ميلود عبد الله المهذبي، "إتحاد المغرب العربي والمجموعة الأوروبية في إستراتيجيـــة العلاقـــات الدوليـــة: آفاق عام2000"، المرجع السابق، ص.57.
[2] مصطفى الفيلالي وآخرون، **تطور الوعي القومي العربي**، ط.1(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أفريل 1986)، ص.138.
[3] المرجع نفسه، ص. 139.
[4] المرجع نفسه.
[5] المرجع نفسه، ص .140.

إلا أن الشمال الشرقي للمغرب العربي هو

> **"أكثر أجزائه تأثرا بالفاتحين من قرطاجيين وإغريق، وروما__ن،وعرب، وأتراك، وأوروبيين، على عكس جزئه الغربي الذي ظل متحصنا بسياج جبلي طبيعي صد عنه غارات الغزاة. وقد يكون في هذا تفسيرا لارتفاع نسبة السكان ذوي الأصول"الأمازيغية"(الحميرية) القديمة، في المغـرب الأقصى عنه في الجزائر وتونس وليبيا.و في الألف الثانية قبل الميـلاد استقر الفنيقيون في المنطقة، وأسسوا حضارة نقلت إلى السكان فنـون الزراعة والري".[1]**

والواقع، أن التحول في مظاهر حضاريـة ذات دلالات عميقة، جاء مع القـرن السابـع الميلادي، عندما قام العرب المسلمون بفتح المغرب العربـي، ويتبين ذلك بوضوح فـي تركيبة السكان ولغتهم وثقافتهم، لمواكبة انتشار الدين الإسلامي، مع تأسيس المـدن فـي السهول وعلى امتداد السواحل.[2]

وبالتالي، فالشخصية الثقافية الطامحة إلى الإبداع والإنتاج توصل إليها المغرب العربي

> **"بمجيء الإسـلام الذي زاد، بصفة عامة من تأكيد الاتجاهات الوحدويـة سواء في ميدان السياسة أو الاقتصاد أو الفكر والثقافـة.ذلك أن الإسلام أوجد في عين المكان الأدوات*الكفيلة بإغناء الشخصية الثقافية وتوحيدها على نطاق المغرب".[3]**

والعوامل التي كان لها تأثير حاسم على تطور الثقافة في البلاد تجلى في عدة ظواهر نذكر منها:[4]

1- توحيد الحياة الدينية والروحية: سواء على المستوى الفردي أو المجتمعي، مما نتج عنه تكويـن فكري وروحي موحد، شكلا ومضمونا في جميع البلاد المغاربية.

2 - التلاحم البشري المتواصل: أصبح الحيز المغاربي مجالا للتحركات البشرية الجماعيـة على أوسع نطاق، التي تترتب إما عن عمليات الفتح الأولى، و إما عن تأسيـس دول جديدة.

3- توحيد اللغة: لم يكتس التعريب الذي انتشر باطراد في البلاد أي صيغة قسرية، إذ تركت للسكان حريتهم في استعمال لهجاتهم الدارجة التي مازالت حتى اليوم في المغرب العربي.

---

[1] أحمد عبد الحكم دياب، ميلود عبد الله المهذبي، "إتحاد المغرب العربي والمجموعة الأوروبية في إستراتيجية العلاقات الدولية: آفاق عام 2000"، المرجع السابق، ص.57.

[2] المرجع نفسه.

* من بين تلك الأدوات ما يلي: الدولة، الأمة، الدعوة، المسجد، الاقتصاد.

[3] مصطفى الفيلالي وآخرون، **تطور الوعي القومي العربي**، المرجع السابق، ص.141.

[4] المرجع نفسه، ص ص.143،144.

علاوة على ذلك، أكد الباحثين أن التلاقح التاريخي والتفاعل مع ضفاف المتوسط الأوروبية والعمق العربي، و البعد الإغريقي خصوصية ميزت المغرب العربي الكبير عربيا عن الغرب وباقي شعوب المتوسط، وميزته عن العرب.[1]

وتزامنا مع هذا، كانت السياسة حاضرة، فقد لعبت الثقافة دوما على التقارب والتوحيد ومحو الفوارق؛ فمن خلال التاريخ الحديث ـإلى جانب التاريخ القديم ـ تاريخ المعاناة المشتركة من الاستعمار وتاريخ الكفاح المشترك، والتضحيات المتبادلة، طوال هذا الكفاح ضد الاحتلال الاستعماري ، فبالرجوع إلى تصورات الحركات الوطنية وبرامجها السياسية، التي قامت على الدفاع عن الهوية وهي بذلك تشكل الأساس الأيديولوجي والنضالي مدافعة:[2]

أولا: عن السيادة الوطنية

ثانيا: داعية إلى استحضار تراثها المشترك، ومقومات انتمائها إلى المشروعية العربية الإسلامية.

وذلك لبلورة وعي جماعي بالتنسيق والوحدة لمقاومة "الآخر" وصيانة "الأنا"، خاصة من الاستعمار الذي تحددت معالمه في بلاد المغرب باحتلال الجزائر سنة 1830م والتقدم نحو إسقاط تونس والمغرب الأقصى.

وهنا تم إقحام الجانب السياسي مع الجانب الثقافي لأن الثقافة والسياسة

> "**التقيتا في مراحل الكفاح الوطني فصارتا شيئا واحدا.و أن استعراض الوقائع السياسية هو، في الوقت نفسه،استعراض لوقائع ثقافية،سيما وأن المثقفين بكل أصنافهم لعبوا دورا أساسيا في التوعية وتخطيط حركة النضال وقيادتها**".[3]

وما عبر عن ذلك النضال في مختلف مراحله ومظاهره، فكرة الإصلاح والتغيير، والاتصال والانفتاح بواسطة ما كتب من كتب ومقالات وأبحاث تحث على الكفاح الوطني والوحدة في عهد الاستعمار، و هذا كله يعبر عن المضمون الفكري والأيديولوجي للعمل الثقافي المغاربي.

---

[1] أحمد عبد الحكم دياب، ميلود عبد الله المهذبي، " إتحاد المغرب العربي والمجموعة الأوروبية في إستراتيجية العلاقات الدولية: آفاق عام 2000"، المرجع السابق، ص.57.

[2] محمد مالكي، **الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي**، المرجع السابق، ص.216.

[3] مصطفى الفيلالي وآخرون، **تطور الوعي القومي العربي**، المرجع السابق، ص.155.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فالمغـــرب العربي ينتمي لحضارة أعرق من ذلك وهـــي الحضارة العربية الإسلامية، التي أعطت على مدى المراحل التاريخية،كثيرا للحضـــارة الأوروبية الحديثة في مجالات العلوم و الأدب والفنون، ولها موقع استراتيجي فـــي قلـــب العالم، فموقعها الجغرافي أضفى عليها أهمية حضارية فهي مهد الحضـــارة الإنسانيـــة،[1] عملت على مواجهة التحديـــات الخارجيـــة وأشكال الغزو والاستـــلاب الأجنبي، وحماية التراث العربي والعروبة، والدفاع عن الإسلام والانطلاق من إطار فكري إسلامي.

وباختصار تتلخص الخصوصيات الثقافية لمنطقة المغرب العربي فيما يلي:

1– **الإسلام:** شكل منعطفا أساسيا في تاريخ الثقافة العربة بصفة عامة، والثقافة المغاربية بصفة خاصة فقد مكنها من ناء حضارة متطورة، أيين ظل فيها القرآن الكريم والسنـــــة النبوية الشريفة هي المرجعية المعرفية والسلوكية لهذه الثقافة على الأقل في فترة الخلافة الإسلاميـــة، و مع التفاوت في التطبيق بين مرحلة وأخرى. وبالتالي أصبحت التعاليـــم الإسلامية هي مرجعية منظومة المعايير والقيم السائدة في المجتمع، و على أساسها تتحدد النظرة للذات والآخر(الهوية).

2 – **العائلة وعلاقات القربى الحميمة:** والتي لها أدوار وقيم وتوجهات تعمل على حفـــظ التوازن وانسجام النظام الثقافي والاقتصادي والاجتماعي.

3 – **البنى الاقتصادية والاجتماعية والبيئية:** حيث منها نشأت ثقافة بدوية رعوية، وثقافة ريفية زراعية، وثقافة حضارية تجارية، و أسهم التفاعل الداخلي بين هذه الثقافـــات في تكوين ثقافة مشتركة.

4– **التاريخ المشترك واللغة المشتركة:** الذي كان في دور للحركات التحررية في مقاومة الاستعمار الأجنبي؛ فهي قد مثلت اسهام ثقافي وحركي من خلال محاولة السيـــر على منهج واحد في الفكر والحركة ورص الصـــف وجمع الشمل تحت لوائها إلى مستـــوى كبر من التجانس الفكري عن طريق اللغة العربية.

من هنا، تتبين أهمية المغرب العربي ثقافيا؛ فالخصوصية العربية–الإسلامية على مر التاريخ العربـــي بصفة عامة، وفي عالم ما بعد الحرب الباردة بصفة خاصة هي الشغل الشاغل للمفكرين والساسة الغربيين، وبالأحـــرى،القـــوى السياسيـــة الدولية الكبرى.باعتبار أن الإسلام يمثل تهديدا للغرب فهو الأرضية الأساسية لأية خطوات وحدوية عربية،فلابد من مواجهته والتصدي له من طرف الغرب، لأن تناميه يقضي على الثقافة الغربية لاسيما مـــع موجات الهجـــرة العربية عموما، والمغاربية خصوصا إلى الغرب، فهي عامل يهدد استقرار مجتمعاتهم– حسب وجهة نظرهم–والثقافة الإسلامية خطر عليهم بعدما زال الخطر الشيوعي بانهزام الإتحاد السوفيتي.

[1] علي الحاج، **سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، المرجع السابق، ص.158.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

تعتبر العلاقات الدولية مجال تطبيق السياسة الخارجية إذ تتشكل هذه العلاقات مـــن خلال سياسات الدول الخارجية، وتتصرف السياسة الخارجية إلى دراسة المؤثرات الخارجية والداخلية والقضايا السياسيـــة والاقتصادية و الثقافية التي تهتم بها الوحدة الدولية في المحيط الخارجي.

وتشكل الحرب الباردة براديغم طوال الأربعين سنة اشتغل فيه الباحثون والدارسون في مجال العلاقات الـــدولية بوجه عام،والسياســـة الخارجية على وجه الخصوص واستطاع تفسير ظواهر أكثر أهمية والتفكير في الشؤون الدولية سواء كان ذلك على المستوى التحليلي الذي يخص المناهج و أدوات التحليل أو على المستوى الواقعـــي الـــذي يخـــص الجوانـــب الملموسة.

إلا أنه وعقب هذه الفترة ونظرا للتغيرات التي مست الواقع الدولي وبفضل الحركية التي شهدها العالم كتفكك الإتحاد السوفيتي ونهاية المركزيات والأرثوذوكسيات الأيديولوجية؛ جعل من الباحثين يعيدون النظر في سلوكيات الوحدات الدولية بأبعادها المختلفة.فكان للثقافة أن نالت حظا وافرا من ذلك في عالم ما بعد الحرب الباردة و تم بذلك الانتقال من القضـــايا ذات المحتوى السياسي، العسكري، الأمني التقليدي/الاقتصادي، السياسي المتجدد إلى الحديث عن الثقافة كمحرك لسلوكيات الفواعل الدولية.

وهذا الفصل يعتبر بمثابة الخطوة الهامة والأساسية في البحث وصياغة الموضوع في قضايا ومفاهيم واضحة و محددة ضمن إطار نظري محـــدد يكون بمثابة الخلفية النظرية التي ستنطلق منها الدراسة.

المبحث الأول: مقاربة مفاهمية للسياسة الخارجية والبعد الثقافي

إن تحليل ودراسة أي حقل معرفي يجب أن يراعي دائما الإشكالات التي تثيرها المفاهيم والتعريفات كإحدى قضايا ما وراء النظرية وما قبل النظرية.

ثم إن دراسة المفاهيم في بنيتها وتطور دلالتها،يعد من أفضل الطرق لتقويم أي علم من العلوم وفي ذلك يقول **طومسون:**

> **"أن كل العلوم تعتمد على المفاهيم،فهي الأفكار التي حملت أسماء، وهي التى تحدد السؤال الذي يسأله الباحث،وتتحدد الأجابة عليه، وهي البناء الأساس الذي تؤسس عليه النظريات.فالعلم دائما يبدأ بتشكيل المفاهيم التي تصف العالم".**[1]

ومن البديهي أن هذا المبحث لا بد أن يعرض مقاربة مفاهيمية؛ بحيث تعرض مكونات وأجزاء البحث من خلال مفهوم السياسة الخارجية كبنية و مكوناته الفرعية من مستوياتها التحليلية و محدداتها وصولا إلى تعريف الثقافة في العلاقات الدولية بصفتها إحدى المتغيرات التي تقع ضمن محددات السياسة الخارجية ولها أهمية في تحديد سلوك الفواعل الدولية .

[1] نصر محمد عارف، **ابستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي - النظرية - المنهج**، ط.1 (لبنان: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002)، ص.30.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية ومستوياتها التحليلية

ظاهرة السياسة الخارجية في الواقع ظاهرة معقدة لذا من الصعب التوصل إلى مجموعة الأبعاد التي تتدرج في إطارها والعلاقة بينها، هذا بالإضافة إلى تعدد التعريفات وتفاوت نواحي التركيز فيها. إلا أن ذلك لا ينفي تقديم تعريف يأخذ في اعتباره الخصائص الأساسية لعملية السياسة الخارجية، وقبل ذلك يمكن إدراج بعض التعاريف ثم إعطاء تعريف إجرائي للسياسة الخارجية.

تعرف السياسة الخارجية بشكل عام على أنها:

> "**سلوكية الدولة تجاه محيطها الخارجي.وقد تكون هذه السلوكية التي قد تأخذ أشكالا مختلفة موجهة نحو دولة أخرى أونحو وحدات في المحيط الخارجي من غير الدول كالمنظمات الدولية و حركات التحرير أو نحو قضية معينة**".[1]

فهناك اتجاه يعرف السياسة الخارجية على أنها مرادف لأهداف الدولة في المحيط الخارجي.ومن هؤلاء "**سيبوري**" الذي يعرف السياسة الخارجية على أنها تتصرف أساسا إلى أهداف الوحدة الدولية . فالسياسة الخارجية عنده هي:

> "**مجموعة الأهداف والارتباطات التي تحاول الدولة بواسطتها، من السلطات المحددة دستوريا، أن تتعامل مع الدول الأجنبية ومشكلات البيئة الدولية باستعمال النفوذ والقوة بل العنف في بعض الأحيان**".[2]

والملاحظة التي يمكن تسجيلها على هذا التعريف هي أن السياسة الخارجية تتضمن ما هو أكثر من مجرد الأهداف.لذا فهناك اتجاه يرى بأن السياسة الخارجية مرادف لسلوكيات السياسة الخارجية التي يقوم بها صانعو القرار الرسميون فيقول في ذلك " **تشارلز هيرمان**":

> "**تتألف السياسة الخارجية من تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعوا القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم والتي يقصدون بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية**".[3]

كما يعرفها"**باتريك مورجان**" بأنها:

> "**التصرفات الرسمية التي يقوم بها صانعوا القرار السلطويون في**

---

[1] ناصيف يوسف حتى ، **النظرية في العلاقات الدولية**، ط.1 (لبنان: دار الكتاب العربي، 1985)، ص.157.
[2] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، ط.2 (القاهرة: مكتبة النهضة، 1998)، ص.08.
[3] المرجع نفسه، ص.09.

الحكومة الوطنية، أو ممثلوهم بهدف التأثير في سلوك الفاعلين الدوليين الآخرين".[1]

كما تعتبر السياسة الخارجية إحدى أهم فعاليات الدولة التي تعمل من خلالها لتنفيذ أهدافها في المجتمع الدولي.لذا تعتبر الدولة هي الوحدة الأساسية في المجتمع، وهي المؤهلة لممارسة السياسة الخارجية بما تملكه من مبـــدأ الســـيادة والإمكانـــيات المادية والعسكرية.[2]

ويعرفها الدكتور "**بلانو داولتون**" بأنها:

"**منهج تخطيط للعمل يطوره صانعوا القرار في الدولة تجاه الدولة أو الوحدات الدولية الأخرى بهدف تحقيق أهداف محددة في إطار المصلحة الوطنية".**[3]

من جانب آخر يعرف "**هولستي**" السياسة الخارجية بأنها:

"**مجموع القرارات والأعمال التي تقوم بها الدولة تجاه البيئة الخارجية لتحقيق أهداف معينة".**[4]

لذا يرى"**هولستي**" بأن السياسة الدولية ترمز إلى التفاعلات التي حصلت بين دولتين أو أكثر، أي أنها نتيجة لتفاعل السياسات الخارجية.[5]

ويعرفها "**مارسيل ميرل**" بأنها :

"**ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج، أي مشاكل تطرح ما وراء الحدود".**[6]

هذا التعريف يوحي إلى أن السياسة الخارجية هي قرارات –لأنها جزء من النشاط الحكومي الموجه إلى الخارج – و أفعال– لأنها تعالج مشاكل تطرح ما وراء الحدود.

إلا أن"**بير جستراسر**" يقدم تعريفا شاملا للسياسة الخارجية بقوله:

---

[1] محمد السيد سليم، المرجع السابق، ص.09.

[2] أشواق عباس، "السياسية الخارجية"، متحصل عليه: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=43455>

[3] المرجع نفسه.

[4] K.J Holsti, **International politics :A Framework for analysis**, 2nd .Ed (New Jersey : Prentice Hall. Inc. Englewood chiffs, 1972), p. 29.

[5] Ibid., p.21.

[6] مقال بدون مؤلف، "نظرية الواقعية في العلاقات الدولية"، متحصل عليه:
<http://www.K-css.org/.../Nazaryat %20 Al-Waq3ya-fy-Al-3ylaqat_Al_Dawlya_Bab_1.pdf >

"أنها مجموعة الأعمال التي يقوم بها جهاز متخصص لدولة لتسيير علاقاتها مع دول أخرى، أو مجموعات العلاقات لكيانات اقتصادية وثقافية تابعة لهذه الكتل".[1]

أي هذا التعريف يشير إلى العلاقات التقليدية لدولة ما، و يشمل كذلك العلاقات ما بين أنظمة دول– كتل، و منظمات اقتصادية وثقافية تابعة لهذه الأنظمة.

مما سبق يمكن أن نستشف تعريفا إجرائيا للسياسة الخارجية ألا و هو:

السياسة الخارجية هي عبارة عن سلوكيات و توجهات دولة معينة تجاه محيطها الخارجي من أجل تحقيق أهدافها وبواسطة الوسائل والآليات المعتمدة.

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه عند الحديث عن السياسة الخارجية ينصرف الذهن إلى الدول والحكومات التابعة لها كأطراف وحيدة تتخذ في تحليل هذه السياسة،ولكن مع التركيز و التمعن تظهر أطراف أخرى كمستوى لتحليل[2] السياسة الخارجية خاصة الأطراف التي تشارك في التفاعلات التي تحدث داخل الدولة مثل الأفراد والشركات والمؤسسات الأخرى، ومنها ما هو خارج الدولة كالنظام الدولي كمستوى للتحليل وتأثيرات المجتمع الدولي ككل على هذه السلوكيات.وعلى هذا الأساس تم تبني منظورتحليلي ثنائي"**انطولوجي– ابستمولوجي**" يحاول إيجاد توافق بين هذه المستويات التحليلية أين يمثل:

الجانب الأنطولوجي: النظرة إلى الفواعل وطبيعة هذه الفواعل و دوافع سلوكها فمثلا عند الواقعية الفواعل هم الدول والقوة هي الدافع التي يحركها للعب أدوار على الساحة الدولية.

في حين يمثل **الجانب الإبستمولوجي:** النظرة إلى سلوكيات الفواعل وكيفية تحليلها بمعنى الانطلاق من الإجابة على سؤالين :

1–كيف يمكن فهم سلوك هذه الفواعل ؟
2–كيف يمكن تحليل سلوكيات تلك الفواعل ؟

[1] مقال بدون مؤلف، "نظرية الواقعية في العلاقات الدولية"، المرجع السابق.
[2] يعرف الأستاذ **"ماكس فيبر"** مستوى التحليل بقوله " في العلوم السياسية يوجد ثلاث مستويات عامة للتحليل تساعدنا على فهم المشاكل المعقدة في عالم السياسة ، يوجد:الفرد ، الدولة أو المجتمع ، النظام الدولي".
إذن مستوى التحليل هو الأداة التي تساهم في فهم الواقع الدولي، و يقصد به المنهجية المتبعة لتفسير و تحليل الواقع الدولي عكس وحدة التحليل هي جزء من الكل (مستوى التحليل) وهي قضية ماذا ندرس فمثلا الدولة هي وحدة التحليل بالنسبة للنظام الدولي الذي يمكن اعتباره مستوى التحليل.

الفرع الأول: المستوى النظمي:

ينطلق دعاة هذا المستوى من مفهوم النظام "System" الذي يعد عندهم بمثابة وحدة التحليل الأساسية ، وقد عرف النظام "**بريار**" قائلا :

"**أنه مجموعة العناصر المتفاعلة المكونة لكلية، التي تنم عن تنظيم ما**"[1]

ويرى "**جارلس ماكيلندان**" أن النظام يعني:

"**عبارة عن كيان عام تتداخل عناصره ومكوناته على نحو يجعله يتفاعل ويتبلور في النهاية في صورة أخرى، وأي نظرية تحاول أن تتعرف على الكيفية التي ترتبط بها هذه المكونات، وتتفاعل يطلق عليها نظرية القيم**".[2]

من هنا يتضح أن مستوى التحليل النظمي يشتمل على مختلف أشكال التفاعل بين الفاعلين في النظام الدولي، فهو يتناول:

"**موقع الفواعل- أي الدول- وترتيبها في النظام الدولي من جهة، وطبيعة توزيع القوة من جهة أخرى**".[3]

فالدولة بحكم

"**احتكارها وسيطرتها على مصادر القوة، هي الوحيدة الرئيسية القادرة على العمل الخارجي المؤثر**"،[4]

ومن ثم دراسة السياسة الخارجية تقتصر على الدول.

إلا أن الينوواقعية ترى بأن العالم يشهد تزايدا كبيرا لفواعل جديدة في النظام الدولي، من شركات متعددة الجنسيات وكذا المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية الأمر الذي جاء به"**والتز**" أين يبين فيه بأن تفاعل هذه الفواعل يشكل لنا بنية النظام الدولي وطبيعة هذا النظام فوضوية وتؤثر على سلوكيات هذه الفواعل.

لذلك يعتبر الكثير من المفكرين أن السمات المختلفة للنظام الدولي، وكذلك بنية النظام وطريقة توزيع القوى فيه في مرحلة معينة تؤثر كلها في سلوكيات الوحدات أعضاء النظام.[5]

---

[1] أحمد نوري النعيمي، **السياسة الخارجية** (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2008)، ص.107.
[2] المرجع نفسه، ص. 109.
[3] محمد أبو غزله، "مقارنة بين السياسة الخارجية الألمانية والأمريكية: تباين في المحددات والأهداف"، متحصل عليه: <http://www.dw-world.de/dw/article/0,,1675783,00.html>
[4] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، المرجع السابق، ص.123.
[5] ناصيف يوسف حتى، **النظرية في العلاقات الدولية**، المرجع السابق، ص.320.

ويعتمد المستوى النظمي تحليلا ابستمولوجيا بالنظر إلى سلوكيات الفواعل وكيفية تحليلها بالاستناد على تفكيك المستـــوى النظمي إلى ثلاث مستويات فرعية:الهيكل العميـــق، الهيكل التوزيعي، الهيكل المؤسساتي تماشيا والمنظورات التحليلية.

انطلاقا من ***الهيكل العميق*** لفهم سلوكيات الفواعل على المستـــوى النظمـــي يمكن الاعتماد على عنصرين أساسيين هما: العنصر الناظـــم والعنصـــر الوظيفي الأول يشير إلى طبيعة المبدأ العام الذي يحكم أو يميـــز النظـــام الدولي؛ أي هل هو فوضـــوي أم هراركي تراتبي.[1] إلا أن النظـــام الـــدولي– وكما جاء آنفا– لا يستند إلى تراتيبة فهو فوضوي أي أنه ببساطة يفتقد لأية سلطة مركزية أو حكومـــة عالمية تمتلك القـــدرة و الصلاحيات للمحافظة على الأمن والاستقرار الدوليين.والنظام الدولي مجتمع فوضوي نتيجة :

"**الاختلاف الكبير بين الدول من حيث مفاهيمها وقيمها وثقافتها وتجربتها...**"[2]

في حين يشير العنصر الثاني– الأداء الوظيفي للوحدات– وفقا للنيو واقعية إلى أن الدولة متشابهة في أدائها و عملها الوظيفي في النظام الـــدولي لأنها تتمتع بالسيادة فالنظـــام الدولي الحالي يتكون من دول متباينـــة في السيادة ولهذا فإنها تؤدي وظائف مختلفة ضمـــن هذا النظام.والدول غير القادرة على القيام بوظيفة سياسيـــة كاملة هي في الواقـــع عرضـــة لأشكال متعددة من النفوذ والتأثير من الآخرين.و هو ما يدفعها إلى إتباع منهج الاعتماد على الذات – حسب المبدأ الناظم للسلوك الخارجي للـــدولة – لضمان حاجاتها الأمنية،[3]أو تضطر كبديل إلى اعتماد التعـــاون بين الـــدول وازدياد الاتصال بينها في مختلف الميادين لاسيمـــا و أن النظام الدولي الذي من أبرز سماته حاليا الاعتماد المتبادل بين مختلـــف وحدات هـــذا النظام و ازدياد الاندماج بمختلف أشكاله.[4]

هذا من جانب، ومن جانب آخر يمكن تناول تفسير السياســـة الخارجيـــة وفهـــم سلوكيات الوحدات الدولية عبر المستوى الفرعي الثاني للمستوى النظمي ألا وهـــو ***الهيكـــل التوزيعي***؛ حيث يتناول هذا الأخير بالتحـــديد توزيع القـــدرات التي تتمتع بها الوحدات داخل النظام.

والهيكل التوزيعي عرضة للتحول والتغير أكثر من التغير والتحـــول في مستـــوى الهيكـــل العميق.و لعل تحول النظام الـــدولي القائم خلال الحرب الباردة من ثنائي إلى أحادي القطبية فيما بعدها و ظهور حاليا قوى صاعدة كالإتحاد الأوروبي والصيـــن واليابان، والتي تأخـــذ في حسبانـــها تحسين مستويات القـــوة لديها حتى يكون لها دور أكبر في النظام الدولي؛ هي ربما نقطة القوة التحليلية لدى البنائيين والتي تتجلـــى في تزويـــد الباحثيـــن بأدوات لتشريح فتـــرات التحول والتغير في أي نظام.

---

[1] محمد أبو غزله، "مقارنة بين السياسة الخارجية الألمانية والأمريكية: تباين في المحددات والأهداف"، المرجع السابق.
[2] ناصيف يوسف حتى، **النظرية في العلاقات الدولية**، المرجع السابق، ص.320.
[3] محمد أبو غزله، المرجع السابق.
[4] ناصيف يوسف حتى، المرجع السابق، ص.320.

وبالتالي فإن قدرة أو عدم قدرة صانع قرار السياسة الخارجية في اتخاذ القرار السياسي تتوقف على إدراكه لما يمتلكه من قدرات وإمكانيات تتيح له و لو هامشا بسيطا من حرية الحركة السياسية الدولية المستندة إلى القوة والنفوذ[1] ومدى استعداده أن يقوم بدور فاعل و مؤثر وأيضا مستقل في المجتمع الدولي.[2]

فضلا عن ذلك، يؤكد ***المستوى المؤسساتي*** على أن وحدات النظام الدولي في سلوكها الخارجي تسعى إلى تطوير تعزيز مجموعة من المبادئ و قواعد السلوك التي تساعد في المقابل على التنبؤ بسلوك هذه الدول في المستقبل و يوفر مظلة سلمية للتعاون طويل الأمد فيما بينها.[3]

أي هذا المستوى بحسب النيو ليبراليين يحدث تفاعلات ثنائية أو جماعية بين الدول ضمن التفاعلات تؤدي إلى تشكيل أنماط تؤثر على السلوك الخارجي للدول وهذه الأنماط تشمل التحالفات والتفاعلات الاقتصادية والثقافية متعددة....الخ.

من هنا يتبين جليا، لماذا المختصين في مجال تفسير السياسة الخارجية اعتمدوا كثيرا على المستوى النظمي للتحليل نظرا لتأثيرات النظام الدولي على تلك السلوكيات، وبحكم طبيعته و قواعده.

الفرع الثاني: المستوى الوطني (المجتمعي):

هناك العديد من الكتاب الذين ركزوا على البنية المجتمعية لتفسير السياسة الخارجية خاصة و أن هذه البنية تتكون من مصادر فرعية هي: البنية السياسية، البنية الاقتصادية، والبنية الاجتماعية.[4]

ويشمل هذا التحليل عند هذا المستوى:

> "**العوامل أو بمعنى أكثر خصائص الدولة الداخلية ومن أهمها طبيعة نظام الحكم ونوع الحكومة،والقدرات والإمكانات المؤسساتية، ودرجة الاستقرار الداخلي ومدى التقدم الصناعي والاقتصادي، دور المؤسسات والقوى المختلفة في المجتمع لمعرفة مدى تأثيرها على سلوك الدولة الخارجية**".[5]

أي هذا المستوى يتناول التفاعلات الحاصلة داخل أي هذا المستوى يتناول التفاعلات الحاصلة داخل المجتمع بجميع مستوياته وفواعله الداخلية وفي هذا السياق يعتقد الليبراليون بأن الدولة ليست فاعلا وحدويا لأن ذلك تجاهل للأفكار والقيم المجتمعية الداخلية كالثقافة.

---

[1] يعرف أرلوند وولفرز القوة بأنها "القدرة على دفع الآخرين نحو عمل ما تريد ومنعه من عمل ما يريد أي تحريك الآخرين عن طريق التهديد أو معاقبتهم بالحرمان"، أما التأثير يعني عنده " القدرة على تحريك الآخرين عن طريق الإكراه و الإغراء أي سياسة العصا والجزرة التي تتبعها الولايات المتحدة الأمريكية".

[2] أحمد نوري النعيمي، **السياسة الخارجية**، المرجع السابق، ص.120.

[3] محمد أبو غزله، "مقارنة بين السياسة الخارجية الألمانية والأمريكية: تباين في المحددات والأهداف"، المرجع السابق.

[4] ناصيف يوسف حتى، **النظرية في العلاقات الدولية**، المرجع السابق، ص.313.

[5] محمد أبو غزله، المرجع السابق.

أنطولوجيا يبدو أن التحليل على المستوى الوطني لتفسير السياسة الخارجية لا يقتصر على الدولة ككيان جامد و إنما الدولة كوحدة صناعة القرار عبر تخصصية تتفاعل في إطارها كل المؤسسات لتقديم المعطيات مع مشاركة كل الفواعل تحت الوطنية (بحثية، اقتصادية، سياسية، مجتمع مدني...)من أجل بناء تصور واضح نحو البيئة الخارجية بشكل يتوافق مع المصلحة الوطنية للدولة.

بمعنى آخر السياسة الخارجية لدولة معينة تشمل المستوى الداخلي بواسطة ما أسماه "كارل دوتش" "**الاتصال**"الذي يعد بمثابة عملية محورية داخل نظام سياسي معين لأنه يسهل من عملية الارتباطات القائمة بين مختلف العناصر والمتغيرات الأساسية في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية.لأن عدم التركيز على البنى المجتمعية و المؤثرات الداخلية للدولة يفقد النظرة الشاملة للسياسة الخارجية ككل متكامل بسبب إهماله للجزئيات التي تحدد الخصائص العامة لسياسة دولة ما.[1]

وقد أشار "**نيكولاس سبيكمان**" إلى أن السلوك الدولي هو:

"السلوك الاجتماعي لأشخاص أو مجموعات تستهدف أو تتأثر بوجود سلوك أفراد أو جماعات ينتمون إلى دول أخرى".[2]

ويتضح من هذا التعريف أن العلاقات الدولية مجالا لتطبيق سلوكيات الجماعات الداخلية لدولة ما مع سلوكيات الجماعات الداخلية لدولة أخرى.

بمعنى أن التحليل الأنطولوجي الوجودي للسياسة الخارجية حسب الماركسيين يقع ضمن المستوى الوطني بفضل سيطرة البنى الحكومية والسياسية أو ما يسمى في الأدبيات الماركسية الطبقة المسيطرة على مقاليد الحكم والتي تعبر في نهاية المطاف على المصالح الاقتصادية لذلك المجتمع أو تلك الدولة.

بالنتيجة يمكن التوصل إلى ما يلي :

1- الطبيعة الأنطولوجية الوجودية للسياسة الخارجية ضمن هذا المستوى تعكس التفاعلات أو خصائص الدولة الداخلية خاصة طبيعة نظام الحكم في إطار ما يسمى بتوزيع السلطات والعلاقة بين الدولة والمجتمع وقوة الدولة نفسها.
2- ابستمولوجيا تفسير السياسة الخارجية ضمن هذا المستوى يفترض فواعل مجتمعية تقع داخل الدولة بحسب ما يؤكده الليبراليون فالدولة ليست فاعلا وحدوي بل تتكون من أفراد وغير ذلك.و التوصل إلى فهم سياسة خارجية معنية لا بد من التركيز على التركيبة المجتمعية بشتى عناصرها وتفاعلاتها أهي مترابطة متوافقة أم لا ؟ بالإضافة إلى التركيز على سلوكيات الفواعل الداخلية بالاعتماد على تحليل الدوافع

[1] أحمد نوري النعيمي، **السياسة الخارجية**، المرجع السابق، ص ص.134،135.
[2] مقال بدون مؤلف، "نظرية الواقعية في العلاقات الدولية"، المرجع السابق.

التي توجه ذلك السلوك في إطار وحدة قرار السياسة الخارجية بيد الطبقة المسيطرة في المجتمع و دافعها تحقيق المصالح الاقتصادية.

الفرع الثالث: المستوى الفردي

ينظر إلى السياسة الخارجية على أنها تعبير على انطباعات أو نزوات أو مزاج قائد أو زعيم واحد، و طبقا لوجهة النظر هذه، فإن ملوك الدول ورؤساءها هم وحدهم مصدر السياسة الخارجية.[1]

وبالرجوع قليلا إلى الوراء نجد أن جون جاك روسو رائد الليبرالية الديمقراطية يشير إلى أن

> **"الممارسة الخارجية للسلطة لا ترجع إلى الشعب لأن مناهج الدولة ليست في متناوله، وإنما في يد الرؤساء الأكثر استنارة وإلماما بخصوص هذه القضايا".**[2]

وكان أيضا لهذا المصدر إقبالا خاصا عند المدرسة السلوكية التي تنطلق من مسلمة أساسية مفادها:

> **"أن سلوكية كل وحدة سياسية أو غير سياسية هي بالنتيجة سلوكية الأفراد الذين هم صناع القرار في تلك الوحدة".**[3]

إذن مستوى التحليل الفردي للسياسة الخارجية يركز على الطبيعة الإنسانية وفهم السياسة الخارجية ابستمولوجيا تتشكل وتتحدد تبعا لتصور وتشخيص وتقدير وإدراك سلوك الإنسان–الفرد، ويستدعي ذلك التركيز على تركيب شخصيته النفسية، أي معرفة دوافعه، وإدراكه، وثقافته ومعتقداته، وخبراته التاريخية، وتجاربه القاسية التي مر بها، وتنشئته وطفولته، وتقدير الفرد لذاته، وذلك من حيث الصورة التي يكونها عن نفسه.[4]

فالصفات والقدرات الشخصية للسياسي أو صانع القرار تلعب دورا أساسيا في عملية تنظيم و توجيه السياسة الخارجية، لذا نجد في ألمانيا مثلا في السياسة الجديدة ساد شعور عام بأن:

> **"من يتولى السلطة السياسية والمواقع الرفيعة يجب أن يتمتع بمهارات معينة أهمها الحنكة السياسية والقدرة على الحزم والذكاء كشروط أساسية يجب أن**

---

[1] علي الدين هلال، بهجت قرني، محررين، **السياسات الخارجية للدول العربية**، ط.2 (ترجمة: سعيد عوض)،(القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2002)، ص.14.

[2] عصام لعروسي، "البعد الاقتصادي للسياسة الخارجية المغربية إزاء العالم الإسلامي"، متحصل عليه:
<http://Documents and Settings /nl/Bureau/البعد الاقتصادي للسياسة الخارجية . htm>

[3] ناصيف يوسف حتى، **النظرية في العلاقات الدولية**، المرجع السابق، ص.304.

[4] محمد شلبي،**المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات، والأدوات**، ط.5 (الجزائر: دار هومة، 2007)، ص.227.

يتمتع بها السياسي الألماني"،[1]

لأن هذا من شأنه التأثير في توجيه السياسة الخارجية.

والقاعدة العامة في وضع تقديرات نفسية في الشؤون الدولية هي البدء بالأفـــراد والذين يتخذون القرارات ووضعهم في بؤرة الاهتمام، من خلال متابعة وتحليـــل قراراتهـــم لأن الأفراد يحملون صورة مصغرة للضوابط المجتمعية في إدراكا تهم.[2]

ويعتقد "**وولفرز**" أن:

"سلوك الدول هي تجمعات منظمة من الأفراد"[3]

فإنه يدعو إلى التركيز على:

"الأفراد الذين يعتمد السلوك الذي ينسب للدول على ردود أفعالهم السيكولوجية"[4]

و قد ظهر اتجاه إنساني في الستينيات من القـــرن الماضـــي كرد فعـــل علـــى السيكولوجية والتحليل النفسي،وركز على ضرورة دراسة[5] الإنسان– الفرد وعدم إهمال أي جانب عند دراسته لأنه أحد وحدات العلاقات الدولية في وضع حجر الأساس لنظرية صنع القرار والتي تمثلت في تحليل أفكار وإرادات ومشاعر الأفراد بدلا من الدولة.

وهذا ما ترتكز عليه نظرية المجال المحفـــوظ التي أكـــدها الجنـــرال "**ديغول**" و "فرانسو ميتران" من حيث أن هندسة السياسة الخارجيـــة والدفاع تدخل ضمن صلاحيـــات رئيس الدولة الملتزم شخصيا بمراقبة كل ما يسمى بأمن الدولة.[6]

في الواقع، هذا المستوى من الناحية الأنطولوجية لتحليل السياســـة الخارجيـــة يركز على الفرد كفاعل أساسي مع إهمال وإقصاء الفواعل الأخرى التي يتبناها التحليل على المستوى الوطني والنظمي. وذلك راجع إلى التحليل الابستمولوجي لهذا المستوى الذي يركز على فهم سلوك هذا الفاعـــل، و على أساس أن السلوكيـــات و التصرفـــات الخارجية لدولة ما إزاء محيطـــها الخارجـــي تكون نتيجة دوافـــع شخصيـــة أم منفعية حســـب ما يقر به الواقعيون و الليبراليون، أو أخلاقية ودينية كما يدعي البنائيون؛ نظرا لما يتمتع به هذا القائد أو صانـــع سياســـة خارجيـــة معينة تعكس الصورة التي يكونها عن نفسه (ميالا للعنف أو السلم) و باعتباره المسئول الأول و الملتزم شخصيا بمراقبة أمن الدولة.

---

[1] محمد أبو غزله، "مقارنة بين السياسة الخارجية الألمانية والأمريكية: تباين في المحددات والأهداف"، المرجع السابق.

[2] سعد حليم، مترجما، **دور الثقافة والإدراك في العلاقات الدولية** (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 2004)، ص.63.

[3] جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ط.1 (ترجمة: وليد عبد الحي)،(الكويت: كاظمة للنشر والتوزيع، 1985)، ص.79.

[4] المرجع نفسه.

[5] الحارث عبد الحميد حسن، غسان حسين سالم دايني، مؤلفين، **علم النفس الأمني**، ط.1 (لبنان: الدار العربية للعلوم، 2006)، ص.154.

[6] عصام لعروسي، "البعد الاقتصادي للسياسة الخارجية المغربية إزاء العالم الإسلامي"، المرجع السابق.

المطلب الثاني: المحددات البيئية للسياسة الخارجية

لم تعد دراسة وفهم السياسة الخارجية لأية دولة مجرد معرفة أو اطلاع إنما باتت ضرورة ملحة تفرضها التغيرات الحاصلة في العالـــم من منطلق الأهمية البالغـــة للسياســـة الخارجية لأنها تعكس قدرة التأثير والفعالية للوحدات الدولية في النسق الدولي.

والسياسة الخارجية تشمل على توليفة من المحددات البيئية تتحكم في توجيهها في إطـــار ما يسمى بالثالوث البيئي؛ و التي تقع خارج الحدود القطريـــة للدولة في إطار طبيعـــة النســـق الدولي، أو ضمن هاته الدول أو ما يسمى السياسة الداخلية للدول و كل ما يتعلـــق بالنظـــام السياسي ووحداته الجزئية، أو فيما أكد عليه الكثير من المفكريـــن أمثال"**جيمس روزنو**" من العامل الشخصي وماله من أهمية في تحديد السلوك الخارجي.

الفرع الأول: محددات البيئة الدولية

إن مفهوم البيئة الدولية لأغراض هذا البحث هو:

> " **الحالة السائدة للمجتمع الـــدولي والنظام الدولي الذي يحكمه في حقبة محـــددة، والتي تكون حصيلة تصرفات وسلوكيات الوحدات الدولية،وخاصة الدول العظمى و الكبـــرى، دون أن تغفل في هذا الصدد الأدوار الفاعـــلة التي يمكن أن يؤديها اللاعبون الآخرون، وتحدث صدى ورد فعل على الساحة الدولية**".[1]

بناء على ذلك، تم الاعتماد على هذه المؤشـــرات: طبيعة الفواعل وبنية التفاعل، المكانة الدولية، الالتزامات الدولية، الفرص، المخاطر لمعرفة محددات البيئة الدولية لسياسة خارجية معينة.

بعد ظهور معالم التفكك في المعسكر الشيوعي سنـــة 1989، بدأت الولايـــات المتحدة الأمريكية تبحث عن ذريعة لتبرز كقوة مؤثرة وتبسط سيطرتها على العالم، وبالفعل قامت بذلك من خلال إزالتها لخطرين اعتبرتهما عائق أمام بروزها كقوة عالمية والمتمثلان في الخطر الشيوعي (مبرر الحرب الباردة) والخطر العراقي الذي(يهدد الاستقرار العالمي) ومن ثم زوال الثنائية القطبية الأحادية وفوز الولايـــات المتحدة الأمريكية.

[1] محمد المصالحة، "التطورات في البنية الدولية وتأثيرها في ظاهرة الإرهاب"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ع.21(شتاء 2009): ص.64.

وفي الحقيقة، ما يميز البيئة الدولية في عالم ما بعد الحرب البـــاردة أنها ذات حراك مركب وسريع التشكل أي تشير إلى:

"عملية التوسع العالمي بتنوع أشكاله السياسية والاقتصادية والثقافية وفق أنماط تأثير لا قبل للعالم بها".[1]

بالإضافة إلى ذلك، البيئة الدولية مركبة من فواعل متعـــددة الأشكـــال والأوزان، فبعد أن كانت:

"الدول فاعل أساسي وطرف فعال وأصيل في العلاقات الدولية"،[2]

أصبح ينظر إليها خاصة بعد نهاية الحرب الباردة بنظرة أخرى، بمعنى أنها غيـــر قادرة على حل المشاكـــل والصراعات التي تنشب بينها وبين الـــدول أو داخلهـــا كالحروب الداخلية، فلا بد لها من مؤسسات دولية يمكن أن تتقاسم معها الدور لأن:

"تعدد أطراف العلاقات الدولية وتنوعها يجعل من الحياة الـــدولية ذات نشاط وحيوية، ويجعل من المجتمع الدولي في حالة حركة لا سكون، تطور لا جمود".[3]

ففي خضم المتغيرات الهائلة التي شهدها المسرح الدولي بعد نهاية الحرب الباردة لم تعد الحكومات أو الدول ولا المنظمات الدولية هي الوحيدة في الساحـــة الدوليـــة؛ حيـــث أصبحت الشركات متعددة الجنسيات وشبكة المعلومات الإعلامية والمنظمات غيـــر الحكومية والأهليـــة والاتحادات المهنيـــة، تلعب دورا ديناميكيا وفعالا في بلورة استراتيجيات عالميـــة مهمة حسب قواعدهم و أفضليتهم وقيمهم تستجيب بفاعلية لتلـــك التحديات العالمية الجديدة.[4]

في ذلك يقر المنظور النيو ليبرالي على أن البيئة الخارجية هي بيئة للتفاعل الرسمي بين الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين بالرغم من فوضوية النظـــام الدولـــي خاصة و أن الفاعلين غير الحكوميين من مؤسســـــات دولية لها أهمية كبيرة و دور فعال في المساومـــة لتحقيق أهداف سلوك أو سياسة خارجية معينة.[5]

---

[1] نور الدين زمام، "عولمة الثقافة: الممكن والمستحيل"، متحصل عليه:
<http://www.google.com/accounts/service login? Continue=http%3A%2F%>

[2] مبروك غضبان، **المدخل العلاقات الدولية**، المرجع السابق، ص.137.

[3] المرجع نفسه، ص.113.

[4] محمد حسني أبو الحسن، "قراءات إستراتيجية: رؤى كونية جديدة عند منعطف القرن"، متحصل عليه:
< http : /^/accueil/ documents /قراءات إستراتيجية.htm>

[5] Stephan Keukeleire , Simon Schunz, « Forieng Policy, Globalization and Global Gouvernance-The European Union's Structural Foreing Policy » (paper prepared for **the ECPR Standing Group en the European Union Fourth Pan-European Conference on EU Politics**, Riga, 25-27 September2008), p.05.

وحسب المنظـــور النيو واقعي الذي يتزعمه "**كنيث والتز**"أين يجادل هذا الأخيـــر بقـــوة أن المجال أو البيئة الخارجية لها تأثير في السياسة الخارجية على أساس أن النظام الدولي يتميز بالفوضوية، ويرى "**جير فيس**" أن سلوك أو سياسة خارجية معينـــة محـــدد بقوتهـــا النسبية والتـــي تمثل وظيفة توزيع القوة في النظام الدولي،ويجب الاهتمام بالدرجة الأولى بالمصادر المادية (المواد الأولية، القدرات العسكرية).[1]

من هذا المنطلق تتبين مكانة الدولة في ظل التفاعلات الحاصلة في الساحة الدولية، ومن منطلق نموذج"**جيمس روزنو**"الذي جاء به في مجـــال السياسة الخارجية وبشيء مـــن التفصيل أثناء محاولته لتصنيف الدول إلى دول صغـــرى ودول كبرى من جهة، وإلى دول منفتحة أو مغلقة من حيث شكل وطبيعة النظام السياسي، متقدمة أو متخلفة من حيث قدراتها وإمكانياتها من جهة أخرى؛[2] فإن هذا يعني أن الدول المستقلة متشابهة من حيث أنها تتمتـــع نظريا وشكليا بالسيادة، إلا أنها وظيفيا وعمليا مختلفـــة، وبالتالي فإن أداءها السياســـي على المستـــوى الخارجـــي يختلف باختلاف الإمكانـــات والقدرات.[3]

كما يتجلى من هذا مكانة الدول، أي أن البيئة الدولية تتدرج ضمنها القيـــم تعمل على إرساء التعاون الدولي بين الفاعلين الدوليين وغير الدوليين كمقدمة ضروريـــة لإقـــرار السلم والأمن العالميين، من خلال الالتزام بتطبيق القانـــون الدولي وتدعيم الشرعية الدوليـــة والابتعاد عن الصراعات والعمل وظيفيا من تقليصها وذلك في إطار اعتماد متبادل من خلال الاعتماد على الوسائل السلمية بشكل تعاوني و بما يخدم الشرعية الدولية.

وبالطبع، نجد نظريات التبعية والنظام العالمي تدعم ذلك برؤيتها للدول على أنها غير متساوية وغير متشابهة و إن تساوت شكليا في السيادة، إلا أنها مختلفـــة فـــي القدرات، وبالتالي فإنها تؤدي وظائف مختلفة ليس فقط في المجال الاقتصادي واستغلال الموارد و إنما أيضا في المجال السياسي والأمني،[4] والدول الضعيفة دائما تحرص على تدعيم القانون الدولي وتحاول أن تلتزم بالقوانين الدولية، لأنها غير قادرة على القيام بوظيفة سياسية عكس الـــدول العظمى كالولايات المتحدة الأمريكية والتي تتحرك بأشكال دبلوماسية متعـــددة من الإذعـــان والنفوذ والتأثير على الآخرين باسم الشرعية الدولية، وإرساء القيم والمبادئ الليبرالية ونمـــط الحياة الأمريكي.

[1] Stephan Keukeleire , Simon Schunz, Op . Cit.

[2] ناصيف يوسف حتى، **النظرية في العلاقات الدولية**، المرجع السابق، ص.195.

[3] محمد أبو غزله، "مقارنة بين السياسة الخارجية الألمانية والأمريكية: تباين في المحددات والأهداف"، المرجع السابق.

[4] المرجع نفسه.

لكن بالرغم من ذلك فالبيئة الدولية تفتح الفرص لجميع السلوكيات الخارجية سواء تعلق الأمر بالدول الضعيفة أو الدول القوية، فعالم ما بعد نهاية الحرب الباردة من بين المتغيرات التي شهدها تزايد الاهتمام بمجالات البحوث العلمية والتكنولوجية لمواكبة التطورات التي أحدثتها التكنولوجيا الشيء الذي أدى إلى زيادة الترابط بين أنحاء العالم حتى أصبح يطلق عليه"**القرية الصغيرة**".[1] وهذا ما خلق فرصة للتنسيق بين الفواعل الدولية وتبادل الخبرات والمعلومات و الاطلاع على ما يجري من أحداث وتطورات على أرض الواقع عبر مختلف أنحاء العالم و محاولة الاستفادة منها.

دون أن تغفل فرصة الإقليمية، كظاهرة تهدف لإقامة مشروعات متعددة الأطراف والوصول إلى صورة اندماجية ذات كيان مترابط يمكن أن يتطور مع الزمن إلى دولة أكبر تحل محل الكيانات القطرية الأصغر،[2] ومؤسسا على قواعد المصالح الإستراتيجية كالاتحاد الأوروبي مثلا، و موازاة للإقليمية تزايدت فرصة الاعتماد المتبادل التي تولد الرغبة في التعاون بين أعضاء البيئة الدولية لأن ذلك من شانه التقليص من الصراعات و الحروب، وتدعيم التقارب والحوار لاسيما الثقافي .

إلا أن ما صاحبته العولمة من تهديدات في عالم ما بعد نهاية الحرب الباردة جراء هذه الفرص الهائلة التي أفرزها التقدم البشري في كافة المجالات، ونظرا لسرعة انتقال المعرفة والتكنولوجيا الحديثة وحرية انتقال السلع والخدمات،ساهم في معاناة الوحدات الدولية بأنواعها من هذه التهديدات كتجارة المخدرات عبر الحدود، الجريمة المنظمة، انتشار الأمراض أو الأوبئة كالايدز، انتشار الإرهاب الدولي...الخ،والتي تحاول في ظلها سلوكيات هذه الوحدات الدولية العمل على الحد والتقليص منها بواسطة إنشاء مؤسسات للحوار فيما يخص هذه المخاطر التي تنجر عن هذه التهديدات،وهذه المؤسسات تقدم بديلا ثقافيا عالميا يحترم آدمية الإنسان، ويحترم المجتمعات والطبيعة والكون.

الفرع الثاني: محددات البيئة الداخلية

إن عملية صنع السياسة الخارجية تختلف من دولة إلى أخرى حسب تركيبة النظام السياسي للدولة، فالسلوكية الخارجية للدول ذات النظم الديمقراطية غير السلوكية الخارجية للدولة ذات النظم غير الديمقراطية ولمعرفة ما إذا هناك سياسة خارجية ذاتية أي نابعة من الفرد كصانع السياسة الخارجية أو موضوعية نابعة من فواعل مجتمعية عدة تعكس ديمقراطية ذلك النظام لا بد من تفحص المحيط أو البيئة الداخلية لأية دولة وذلك وفق ما يلي :

---

[1] مبروك غضبان، **المدخل العلاقات الدولية**، المرجع السابق، ص.352.

[2] محمد محمود الإمام، **تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي**، ط.1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر 2004)، ص.324.

1*البناء الاجتماعي (العوامل المجتمعية): وتنقسم بدورها إلى قسمين مادية وغير مادية.

أ ــ العوامل المادية: أو ما يسمى بالمقدرات القومية للدولة وتتضمن عنصري حجم الموارد ومستوى التحديث.

فالدول الكبيرة والمتقدمة تتبع سياسات خارجية نشطة وفعالة في القضايا الهامة والمثيرة، أما الدول الصغيرة تتبع سياسات خارجية ضعيفة وفاشلة لهذا الغرض أجرى "**موريس إيست**" دراسة حول السلوك 32 دولة في الفترة (1959–1968)فوجد أن الدول الكبيرة أنشأت 288 سلوكا خارجيا مقابل 55 سلوكا خارجيا للدول الصغيرة كما أجرى"**ماكلاند هوجارد**" دراسة أخرى وجد من خلالها أن الدول الخمس الكبرى وهي الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفيتي سابقا وبريطانيا وفرنسا والصين الشعبية تحتكر 41 % من السلوك العالمي.[1]

وهذا نظرا لما تمتع به هذه الدول من موارد تسهم في تحديد موقعها ونمط تفاعلها الاستراتيجي، و معظم الدارسين يعمدون لقياس قوة الدولة من خلال :

> **"مجموعة من المتغيرات الاقتصادية(المساحة، وعدد السكان، حجم الناتج القومي الإجمالي وبالنسبة للفرد، وحجم إنتاج الطاقة والحديد) والمتغيرات العسكرية (عدد القوات المسلحة والإنفاق العسكري، ومدى امتلاك قوة نووية وغيرها)".[2]**

لذا نجد مجموعة محدودة من الوحدات الدولية كالدول المتقدمة تستأثر بنسبة كبيرة من الموارد المتاحة ما يجعلها تحتكر السلوك العالمي.وهذا ما يتضح من:

> **"إحصاءات سنة 1994 أن الدول الصناعية السبع الكبرى التي تكون مجموعة 7 تستحوذ على 69% من الناتج القومي العالمي كما أنها تستأثر بحوالي 63% من حجم التجارة الدولية".[3]**

وهذا راجع بدوره إلى ارتقاء مستوى التحديث في هاته الدول وماله للمؤسسات الاقتصادية و المالية و التجارية داخليا في تحريك وتوجيه السياسة الخارجية من خلال إشرافها على مجمل الاتفاقيات التجارية الخارجية.

---

[1] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، المرجع السابق، ص.166.
[2] المرجع نفسه، ص.263.
[3] المرجع نفسه، ص.264.

عكس الدول المتخلفة التي تنعدم فيها الموارد الفنية والتحضر والتعليم والحراك الاجتماعي لأن من شأنه عرقلة عملية السياسة الخارجية هذا من جهة ومن جهة أخرى بما أن الدول المتقدمة تتمتع بدرجة عالية من التطور التكنولوجي جعلها تتخذ من سياستها الخارجية أداة للتنمية مع توفير للدولة أدوات جديدة – كتكنولوجيا الاتصال – لتنفيذ سياستها الخارجية.

بالإضافة، إلى المقدرة العسكرية التي تمتلكها هاته الدول الشيء الذي جعل سلوكها الخارجي هو المهيمن في السياسة العالمية من خلال ميلها لاستخدام القوة العسكرية والحروب و الردع مثلما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية في حربها ضد العراق سنة 2003.

ب ــ العوامل غير المادية (المعنوية):

وتتمثل في مستوى التطور القومي الذي يعني درجة تبلور الخصائص المشتركة ووعي الأفراد بها (تكوين الدولة) و من العوامل الهامة التي تبين التطور القومي ما يحدده "**جيمس روزنو**" في:

1-***<u>الثقافة الساسية للمجتمع</u>*** التي تشمل :

"نظام القيم والمعتقدات وطبيعة الولاءات القائمة وعددها والتي تحدد كلها درجة التجانس في المجتمع وتؤثر على السلوكية الخارجية للدولة".[1]

2ــ <u>التراث التاريخي و الوطني ووجود عقيدة عامة</u> يمكن أن تساهم في

"تعبئة الشعب وراء سياسة معينة كما أنه يمكن أن تشكل ضوابط على سياسة أخرى".[2]

بمعنى أن التطور القومي يؤدي إلى تبلور هوية قومية واحدة تعمل بها الدولة إزاء محيطها الخارجي، وهذا يتضح كذلك في درجة تماسك المجتمع أمام مسألة معينة كقضية الوحدة، وصموده في وجه الخطر الخارجي مما يبين تأثر السياسة الخارجية بعامل التطور القومي وخير دليل على ذلك:

[1] ناصيف يوسف حتى، **النظرية في العلاقات الدولية**، المرجع السابق، ص.194.
[2] المرجع نفسه، ص.194.

مثال: الولايات المتحدة الأمريكية بالرغم من التركيبة المجتمعية غير المتجانسة المكونة لهذا البلد من مختلف شعوب العالم، إلا أن لها وعي قومي جد متطور ما جعلها تتوصل إلى سياسة خارجية تهدف إلى خدمة المصلحة الوطنية الأمريكية وفق مبدأ مونرو "**أمريكا للأمريكيين**".

- تطور الوعي القومي في أوروبا ولد ما يسمى بالاتحاد الأوروبي ومن ثم سياسة خارجية مشتركة ذات نزعة وهوية أوروبا نية.

2* البناء السياسي:

ويعبر عن النسق الوطني الذي يؤثر على السياسة الخارجية وذلك حسب طبيعة كل نظام.ثم إن صنع السياسة الخارجية يتطلب سرعة الحركة والتعامل مع المتغيرات الخارجية الجديدة، والنظم الديمقراطية تضطر إلى إعداد سياستها الخارجية بما يتفق ومصلحتها الوطنية مع الأخذ بعين الاعتبار:

> "**المؤسسات الحكومية والمؤسسات غير الحكومية من سلطة تنفيذية وما يتبعها من أجهزة فرعية مثل الوزارات والمؤسسات العامة،وكذلك السلطة التشريعية وما تشمله من لجان مختلفة.أما المؤسسات غير الحكومية التي تشمل الأحزاب السياسية وجماعات المصالح، والإعلام والرأي العام**".[1]

وهذا ما يقر به الليبراليون، فهم يرون بان النظم التسلطية ليست بأفضل من النظم الديمقراطية في صنع السياسة الخارجية لأنها تحتكر عملية صنع السياسة الخارجية في جهة واحدة وهي الفرد (رئيس الدولة)، أما النظم الديمقراطية عكس ذلك فهي تتمتع بالانفتاح والعلنية ووجود حوار حقيقي وطني حول قضايا السياسة الخارجية، من خلال وفرة المعلومات وتقديم البدائل المختلفة...الخ.بين مختلف الأجهزة الحكومية و غير الحكومية بمعنى آخر، أنه بالرغم من المسؤولية المباشرة للجهاز التنفيذي في صياغة السياسة الخارجية سواء في الدول التي تتمتع بدرجة كبيرة من الديمقراطية أو التي تنعدم فيها الديمقراطية، إلا أن الفرق يكمن في مشاركة بعض الجهات الداخلية في صياغة هذه السياسة كالسلطة التشريعية مثلا تظهر قوتها في كل دولة حسب الصلاحيات التي يمنحها لها الدستور ففي:

[1] مقال بدون مؤلف، "صنع السياسة الخارجية"، متحصل عليه:
<http://ocw.kfupm.edu.sa/user%5CGS4230405/BBduc22.htm>

"أمريكا مثلا تعتبر السلطة التشريعية والمتمثلة بالكنغرس من أقوى السلطات في العالم، و ذلك راجع إلى الصلاحيات الواسعة التي يمنحها لها الدستور الأمريكي".[1]

هذا إضافة إلى المؤسسات غير الحكومية مثل الأحزاب السياسية و يتوقف دورها في صنع السياسة الخارجية على تعدد الأحزاب وانضباطها و مكانتها الهيكلية وحجم الأغلبية البرلمانية التي تحوزها.[2]

أما جماعات المصالح و تعرف بهذا الاسم لأنها:

"تستخدم الضغط كوسيلة لحمل رجال السياسة على اتخاذ قرارات لصالحها".[3]

و هذا خاصة على المستوى الخارجي في عالم يسوده نشاط اللوبيهات والمجموعات ذات النشاطات عبر الوطنية.[4]

وفي الحقيقة، هذا يعبر عنه بدرجة التماسك السياسي للنظام التي تعبر عن تجانس وتوافق القاعدة السياسية للنظام السياسي لأن مشاركة كل القوى الفاعلة بما فيها المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في صنع السياسة الخارجية و مدى تعبير النظام السياسي على مصالح مختلف القوى العرقية والدينية والأيديولوجية المتباينة في المجتمع كما تعبر في الوقت ذاته على مؤسسة النظام السياسي أي وجود أبنية بيروقراطية و قنوات مستقلة لجمع المعلومات وتحليل البيانات واتخاذ القرار السياسي، يعتمد عليها النظام السياسي لأنها تؤهله للتحرك في مجال السياسة الخارجية.[5]

الفرع الثالث: المحددات السيكولوجية(النفسية)

عبر التاريخ ظل الشغل الشاغل لعلماء السياسة هو:

" تحديد مواصفات السياسة الناجحة التي توفر للمجتمع الرخاء والازدهار، والأمن والسلام،الحرية والاستقلال وبالتالي السيادة والكرامة،وقد انصبت اهتماماتهم على الممارسات السياسية...خاصة وهم يعلمون أن كل سلوك أو قرار يتخذه السياسي سينعكس سلبا أو إيجابا على المجتمع. كذلك كان

---

[1] مقال بدون مؤلف، **"**صنع السياسة الخارجية**"**، المرجع السابق.
[2] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، المرجع السابق، ص.184.
[3] مقال بدون مؤلف، المرجع السابق.
[4] محمد السيد سليم، المرجع السابق، ص.186.
[5] محمد نصر مهنا، **النظرية السياسية والسياسة المقارنة: دراسة لمجموعة مختارة من الدول** (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ب.د.ت)، ص.253.

الهم الدائم لعلماء السياسة أن يحللوا الدوافع والأسباب الكامنة وراء هذه أو تلك هذا السلوك أو ذاك".[1]

لأنه في نظرهم إذا ما تمت معرفة الأسباب والدوافع وراء هذه السياسة أو ذلك التصرف يصبح بالإمكان فهمه وبالتالي، تفادي وقوع مثيل له في المستقبل.

ضمن هذا المجال ينضوي اهتمام علماء السياسة بدراسة ظاهرة تبدو في غاية الأهمية لتأثيرها البالغ في مجرى السياسة الخارجية ألا وهي ظاهرة سيكولوجية صانع السياسة الخارجية أي البيئة النفسية التي يتصف بها شخص صانع القرار انطلاقا من أن الرئيس أو القائد لدولة ما هو الذي :

"يصنع سياسة المجموعة ويرسم أهدافها وهو الذي يفرض على الأعضاء ما يقومون به من أعمال، كما أنه يحدد نوع العلاقات التي تقوم بينهم، وهو وحده الحاكم والحكم، لأنه وحده القادر على إدارة الشؤون المختلفة للبلاد وتوجيه الأمور".[2]

و لمعرفة هذه البيئة أجمل الباحثون بأنها تشمل: العقائد، الإدراك، التصورات.

1- **العقائد:** يعتبر النسق العقدي مجموعة من العقائد تعبر عن طبيعة البيئة وأساليب التعامل مع تناقضاتها، تتميز هذه العقائد بأنها ترتبط مع بعضها بروابط أفقية ورأسية متعددة.و يلعب النسق العقدي للفرد دورا في مساعدته على استيعاب المعلومات المشتتة وربطها ببعضها وإنشاء منطق ذاتي للظاهرة محل البحث كما يلعب هذا النسق دورا هاما وحاسما في ضبط حجم المعلومات الممكن قبولها واستيعابها من البيئة الخارجية كما يقدم للفرد منهجا للاختيار بين البدائل أي لاتخاذ القرار من خلال المقارنة بين البدائل المتاحة له بسلم الأفضليات الكامن في نسقه العقدي.[3]
ومن ثم فإن النسق العقدي للقائد السياسي يقوم بوظيفتين مهمتين في التأثير على السياسة الخارجية:[4]

---

[1] عبد الكريم ناصيف، "سيكولوجيا السياسة (علم النفس السياسي)"، متحصل عليه:
<http://www.ibtesama.com/vb/forumdisplay-F_164.htm>

[2] نبيل زكار، "القيادة..ودورها في ضبط السلوك الجمعي"، متحصل عليه:
<http://www.annaba.org/index.htm>

[3] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، المرجع السابق، ص ص.405،406.

[4] المرجع نفسه، ص.407.

الوظيفة الأولى: هي أنه يحدد نمط إدراكا ته للموقف، فالقائد السياسي يدرك الموقف من خلال عقائده و بمعرفته أو البعد المعرفي الذي أنشأه لنفسه من خلال المعلومات التي تلقاها فهو يرى إن كانت متناقضة مع عقائده يقلل من أهميتها وإن كانت عكس ذلك فإنها تدخل في حساب ذلك الموقف.

الوظيفة الثانية: بما أن النسق العقدي يتضمن عقائد محددة كطبيعة النسق الدولي الإعداد السياسيين و استراتيجياتهم، الأساليب المثلى لاختيار الأهداف، ودور القوة العسكرية في تحقيق هاته الأهداف ...الخ. فلا بد للقائد السياسي أن يقوم بتوظيف هذه العقائد كمعيار للاختيار أو كقاعدة لاتخاذ القرار حينما يواجه موقفا محددا،وهذا ما يسمى بالبعد التفضيلي للنسق العقدي.

و يوضح "هولستي" أثر هذين البعدين في الشكل رقم (01)

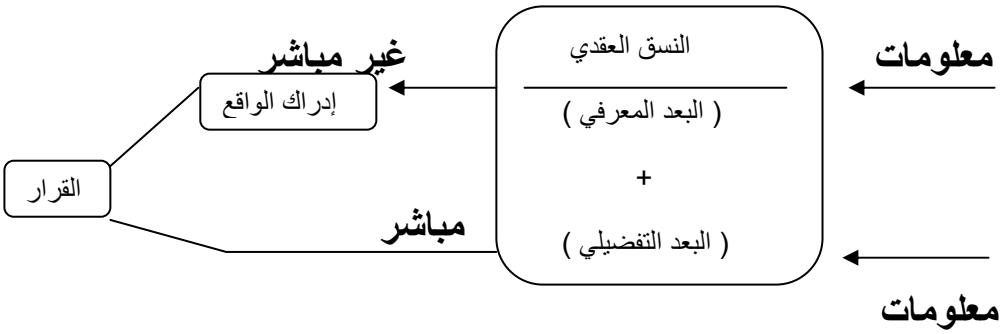

المصدر: محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ص.407.

2-<u>الإدراك:</u> من بين أهم العوامل السيكولوجية التي تؤثر في عملية صنع السياسة الخارجية نجد عامل الإدراك الحسي وسوء الإدراك و هو يتحدد من خلال العقائد.

أ- **<u>عامل الإدراك الحسي:</u>** يمكن تعريفه بـــ:

> **"تلك النظارات التي يرى من خلالها صانع قرار أو أي شخص آخر بيئته ...وهي عملية اختيار دون أن يعي الشخص أنه يختار"النظارات" التي يرى من خلالها بيئته".[1]**

[1] ناصيف يوسف حتى، **النظرية في العلاقات الدولية**، المرجع السابق، ص ص.161،162.

وتحدد هذه العملية العوامل التالية:[1]

1- **التجربة السابقة للشخص:** فهي تحدد بدرجة كبيرة ما ننتظـــره من ردة فعـــل أو سلوكية معينة من بيئة معينة.
2- **الأهداف العامة لصانع القرار** والتي تؤثر بشكل مستمر ومتواصل على إدراكه الحسي للأمور.
3- **القناعات الراسخة عند شخـــص:** نتيجة تكوينه الثقافي والاجتماعي والسياسي والعقائدي ومن الصعب تغيير قناعاته بسرعة.

ولفهم مدى تأثير عامل الإدراك، قدمت جماعة ستانفورد تحت إشراف الأستـــــاذ "هولستي ونورث و برودي" نموذجا للإدراك والذي يسمى بالنمـــوذج الوسيـــط- للحافـــز- الاستجابة من خلال إعلان الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا قرار سحب عرض تمويـــل مشروع السد العالـــي في مصر في جويلية 1956.أدى إلى تحفيز مصـــر على تأميـــم قناة السويس، ذلك أنه إهانة لمركز مصـــر الدولي إذ الإدراك هو عملية وسيطة بيـــن الحافـــز والاستجابة و منه فإن درجة الاستجابة تختلف بحسب درجة إدراك صانع القرار في السياسة الخارجية.[2]

كما أن دراسة جماعة البحث"جماعة ستانفورد"ركزت على موضوعـــي الحـــرب العالميـــة الأولـــى و أزمة الصواريخ في كوبا 1962 من خلال دراسة العلاقة بين الحافز والاستجابة و بين السلوك و الإدراك.[3]

[1] ناصيف يوسف حتى، المرجع السابق، ص.162.
[2] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، المرجع السابق، ص.415.
[3] جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، المرجع السابق، ص ص. 327- 330.

و الشكل رقم (02) يوضح ذلك

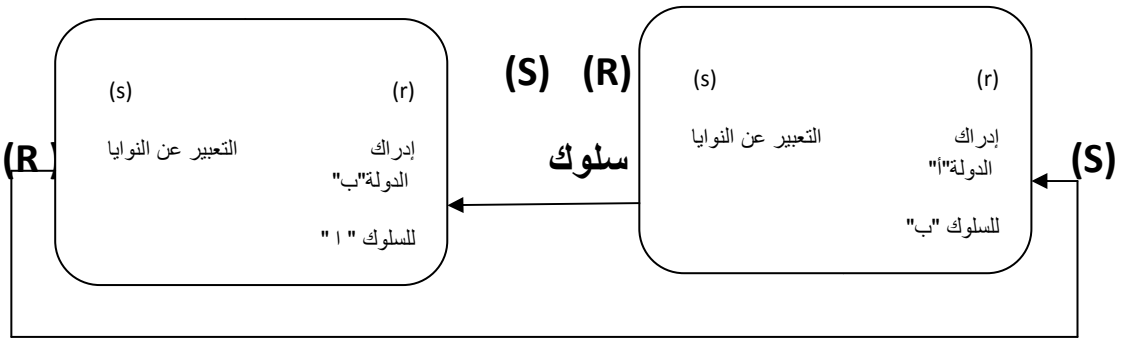

حافز	**s: stimulus**
إدراك	**r: perception**
تعبير	**S: expression**
سلوك (استجابة)	**R: behavior**

المصدر : محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، ص.114.

ب ــ سوء الإدراك الحسي أو الخطأ الإدراكي:(Misperception)

كما هو معروف في أدبيات علم النفس الاجتماعي على أن الخطأ الإدراكي هو:

"**عجز القائد السياسي عن فهم الحقائق الموضوعية للموقف نتيجة تأثير الشاشة المعرفية التي يمثلها نسقه العقدي**".[1]

لأن جمود النسق العقدي للقائد السياسي يؤدي إلى:

"**فهمه للموقف السياسي بشكل يتعارض جذريا مع حقائق الموقف مما يؤدي إلى إتباع سياسات خارجية فاشلة**".[2]

وسوء الإدراك يؤثر سلبيا على عمليـــة اتخاذ القرار، و بالذات من زاوية ميل القائد السياسي إلى تبني خيارات لا علاقة لها بنوايا و أهداف واستراتيجيات العدو.

[1] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، المرجع السابق، ص.420.
[2] المرجع نفسه.

3 ــ التصورات: يقصد بالتصور في أدبيات السياسة الخارجية ذلك

"الانطباع الأولي والعام للقائد السياسي عن موضوع معين دون تعمق في تحليل ماهية هذا الموضوع".[1]

بمعنى أنه لا يتعمق في تحليل في كافة أجزاء الظاهرة، ولكنها تكتفـــي بتصور عام. ولعل من أهم أشكـــال تأثير التصور على السياســـات الخارجيـــة هو تأثير ما يسمى بـــ "التصورات المتبادلة" Mirror-images أي أن:

"تتماثل التصورات العدائية للقادة السياسيين في الدول الداخلة في الصراع. فينظر كل قائد سياسي إلى الدولة الأخرى على أنها "شريرة" وعدوانيـــة. بينما إلى دولته على أنها"خيرة" ومحبة للسلام".[2]

ويستدل على هذا بمثال استمرار الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، بحيث أن كل طرف كان ينظر إلى الآخر على أنه "عدواني" ويستغل شعبه ويفتقر إلى التأييد الشعبي، وغير جدير بالثقة، بينما ينظر الطرف الآخر غلى أنه محب للسلام ويحترم شعبه ويحظى بالتأييد وجدير بثقته.وهذه التصورات جعلت من التوصل إلى التسوية أمر صعب وعسير إلى أن انتهت الحرب الباردة بتغير الادراكات السوفيتية للولايات المتحدة الأمريكية ابتداء من سنة 1987 بمجيء جورباتشوف إلى الحكم.[3]

[1] محمد السيد سليم، المرجع السابق، ص.223.
[2] المرجع نفسه، ص ص.223،224.
[3] المرجع نفسه، ص.224.

المطلب الثالث: مفهوم البعد الثقافي في العلاقات الدولية

يعتبر الإطار النظري لنموذج سنايدر لصناعة القرار بؤرة تركيز أساسية لتحليل السياسة الخارجية وجده قد ركز على المتغيرات التي تدخل ضمن المحددات البيئية للسياسة الخارجية سواء على المستوى المحددات الداخلية التي تشمل السياسات الداخلية، الرأي العام والموقع الجغرافي، والثقافة المجتمعية العامة، وطريقة تنظيم المجتمع وأدائه لوظائفه أوعلى مستوى المحددات الخارجية التي تشمل المحيط المادي و الجغرافي، الدول والمجتمعات والثقافات ...الخ.وأخيرا المحددات السيكولوجية للفرد صانع السياسة الخارجية وما يمثله من نظام القيم في المجتمع.

على غرار هذا، نستشف أن الثقافة من بين المتغيرات التي تدخل ضمن المحددات البيئية للسياسة الخارجية بأبعادها الثلاثة (الدولية، الوطنية، الفردية)فما هو مفهوم الثقافة بشكل عام، وبالخصوص في العلاقات الدولية ؟

إن مفهوم الثقافة* يثير جدلا واسعا بين المختصين في الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع وعلم السياسة وغيرهم، حيث يعرفها "**تايلور**" على أنها :

> "**ذلك الكل المركب الذي يشتمل على المعرفة والعقائد والفنون والأخلاق والتقاليد والقوانين وجميع المقومات و العادات الأخرى التي يكتسبها الإنسان كونه عضوا في المجتمع**".[1]

من هذا التعريف نجد أن الثقافة تتكون من ثلاثة دوائر مترابطة و متماسكة: أولها القيم والمبادئ والمعتقدات، وثانيتها أنماط سلوكية، وثالثتها جزاءات جماعية للممارسة والتعامل، كما يربط "**مالينسكي**" بين الثقافة ووظيفتها ويعرف الثقافة بأنها:

---

* بالنسبة للغة العربية فإن هذه الكلمة لم تكن متداولة في الكتابات القديمة، حيث ظهرت بعد الاحتكاك بالمجتمعات الغربية حتى أن فعل"ثقف" في المعاجم العربية لا يتطابق مع الاستعمالات الجارية اليوم، ففي لسان العرب لابن منظور "ثقف الشيء ثقف و ثقافا و ثقوفة: حذقه"، و يقال ثقف الشيء و هو سرعة التعلم. و يستعمل هذا المفهوم كمرادف "التربية و التعليم".
أما بالنسبة للغات اللاتينية ، فبينما يرجع البعض هذه الكلمة إلى الأصل الألماني مثل جير و شيه يرى البعض الآخر أنها نشأت في أحضان اللغة الفرنسية في عصر الأنوار قبل أن تنتشر في اللغات المجاورة و الانجليزية.و استعملت روشيه الكلمة في ألمانيا في نهاية القرن الثامن عشر، للإشارة إلى الدراسات الخاصة بالتاريخ العالمي من خلال تناول تاريخ العادات و المؤسسات، الأفكار، الفنون، و العلوم...الخ أما في اللغة الفرنسية فكانت تعني في القرون الوسطى "طقوس العبادة cultes" و استعمل فعل culturer للدلالة على حراثة الأرض،و في القرن17 امتد المفهوم ليشمل إلى جانب فلاحة الأرض.أما في القرن 18 يستعمل للدلالة على تكوين العقل بشكل عام. و الثقافة أنواع بحيث يفرق العلماء بين ثلاثة أنواع من الثقافة نفسها culture ، الخاصة بشعب ، ثم يتفرع منها من ثقافات محلية ربما كانت هي الأساس الذي تقوم عليه حياة الشعب نفسها، وهذا ما يسمى بالثقافة الفرعية أو التحتية sub-culture ثم الثقافة العالمية أو العامة universal culture ، التي تتكون الآن بفضل ازدياد وسائل الاتصال بين الجماهير Mass-media من صحف و مجلات و إذاعات و الانترنيت...الخ
لمزيد من المعلومات و بشيء من التفصيل حول تطور مفهوم الثقافة و أنواعها أنظر:
حسن مؤنس، **الحضارة: دراسة في أصول و عوامل قيامها و تطورها**، ط.2 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة و الفنون والآداب، عالم المعرفة، سبتمبر 1998).

[1] الحارث عبد الحميد حسن، غسان حسين سالم دايني، مؤلفين، **علم النفس الأمني**، المرجع السابق، ص.204.

"التراث الاجتماعي الذي يشتمل على العناصر المادية والموروثة والسلـــع والعمليات التقنية والأفكار والعادات الفردية و القيم و من حيث الوظائف، فإنه يرى أن كل ثقافة يجب أن تشبع الاحتياجات البيولوجية للإنسان مثل الغذاء والتناسل والحماية والأمن.كما أن الانجاز الثقافي ما هو إلا تدعيم آلي وتلقائي للفيزيولوجيا البشرية،لأنه مرتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بإشباع الحاجات البيولوجية".[1]

أما معاصروهـــم من المفكرين الانجليز فقد نظروا في القيمة العمليـــة للثقافـــة، فذهب"**ماثيو أرلوند**" في كتابه المسمى "الثقافة والفوضى" (سنة1869)، إلى القول أن الثقافة هي :

"محاولتنا الوصول إلى الكمال الشامل عن طريق العلم بأحسن ما في الفكر الإنساني مما يؤدي إلى رقي البشرية، وقال إن الدين من العناصر التـــي استعان بها الإنسان في محاولته الوصول إلى الكمال".[2]

كما يعرفها " **كابلان**" على أنها:

"مجموعة القواعد الشكلية الممتدة للسلوك الفردي في شكل قواعد و منظمات رسمية".[3]

و يعرفها "**روس**" على أنها:

"ذلك الكل الذي يعين حدود مجموعة معينة وينظم الأعمال ضمن وبينهم، ويزودهم بالمصادر المنظمة والتعبئة السياسية ويساهم في ربط هويتهم الفردية بالهوية الجماعية".[4]

إلا أن الثقافة حسب تعريف عبد الوهاب الكيالي (الموسوعة السياسية) هي:

"ذلك الإرث الاجتماعي ومحصلة النشاط المعنوي والمادي للمجتمع،إذ يتكون الشق المعنوي من حصيلة النتاج الذهني والروحي والفكري والفني والأدبي والقيمي الذي يتجلى في الرموز والأفكار والمفهومات والنظم وسلم القيـــم و الحس الجمالي، في حين يتكون الشق الثاني من مجمـــل النتاج الاقتصادي و التقني(الأدوات والآلات)والبيوت وأماكن العمل والسلاح،أما الإطار الاجتماعي الذي يتعمق من خلاله هذا الإرث المستمر والمتطور من جيل إلى آخر،فنعني به تلك المؤسسات والطقوس وأنماط التنظيم الاجتماعي الآخر".[5]

---

[1] الحارث عبد الحميد حسن، غسان حسين سالم دايني، المرجع السابق، ص ص.204،205.

[2] حسن مؤنس، **الحضارة: دراسة في أصول و عوامل قيامها و تطورها**، المرجع السابق، ص.378.

[3] Krasten Wenzlaff, « Culture, Negotiation and Politics : A youth Perspective », in site internet : <http://www.Krasten-Wenzlaff.de/wp-content/.../10/culture negotiation politics.pdf>

[4] Ibid.

[5] أمنة الذهبي، **"الثقافة بين التغيير والتجديد"**، متحصل عليه: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=54260>

إذن الثقافة حسب هذا التعريف تعتبـــر بمثابة حلقة وصل بين الدين والقيم الروحية (الجانب المعنوي)من جهة، والنتـــاج المادي الناتج عن الثقافة في الزمان والمكان من جهة أخرى أو بعبارة أخرى الثقافة هي:

"**عملية تفاعلية متعددة المراحل والأبعاد والتي تمكن الناس بواسطة الاتصـــال ــ بأنواعه ــ بتنظيم تصوراتهم إزاء الآخرين بحافز سلوكي دون تمييز يعمل على حل المشاكل والتقليص من النزاعات فيما بينهم**".[1]

من خلال هذه التعاريف يبدو أن تقديم تعريف ناجز ومكتمل للثقافة مستعصيا وهذا راجع إلى أن مفهوم الثقافة نفسه قد خضع لتغيرات و تحولات بئوية مختلفة، بمعنى أن لكل حضارة وثقافة كان لها تعريفها الخاص لهذا المفهوم وأي تعريف ينطلق ويتأسس على البنى المعرفية المكونة للنظام المعرفي الذي يحكم كل بيئة.[2]

ولعل أحد الأسباب أيضا أنه من أحد المفاهيم التي يمكـــن أن يطلق عليها المفهوم المظلة، فيتفرع منه مفاهيم عدة لا يمكن للمهتم بالثقافة أن يعزل المفهوم المظلة عن شبكتـــه المفاهيمية الواسعة ولعل هذه الأمور وغيرها هي ما تمنح المفهـــوم ثرائه وقدرتـــه التحليلية والتي يعول عليها البعض آمالا واسعة في الإسهام النظري و التطبيقـــي للعلاقـــات الدولية.[3]

وانطلاقا من هذه النظرة اهتم دارسو العلاقات الدولية برصد الثقافة على مستويات مختلفة منها مستوى القضايا السياسيـــة وكمحدد لخطاب النخب والقاعدة وفي أعلى مراتبـــها كعنصر تفسيري للعلاقات الدولية وهو ما يشكل في النهاية الاهتمام بالثقافة كبعد واسع التأثير مـــن أبعاد العلاقات الدولية.[4]

مما سبق يمكن اعتبار أن جوهر الثقافة هو:

"**محصلة تراكمات تاريخية لعمليات تراثية مستمرة على طول زمن تطور المجتمعات عقديا واجتماعيا واقتصاديا وأخلاقيا وسلوكيا**".[5]

---

[1] Krasten Wenzlaff, « Culture, Negotiation and Politics : A youth Perspective », Op., Cit.

[2] رضوان جودت زيادة، **صدى الحداثة: ما بعد الحداثة في زمنها القادم**، ط.1 (لبنان: المركز الثقافي العربي، 2003)، ص.106.

[3] أماني محمود غانم، **البعد الثقافي في العلاقات الدولية: دراسة في الخطاب حول صدام الحضارات** (القاهرة: برنامج الدراســـات الحضارية وحـوار الثقافات، 2007)، ص.96.

[4] المرجع نفسه، ص.107.

[5] المرجع نفسه، ص.103.

كخلاصة يمكن التوصل إليها مما تم التطرق إليه:بما أن العلاقـــات الدوليـــة تعتبر مجـــال تطبيق السياسة الخارجية، و لا يمكن للعلاقات الدولية أن تتشكل إلا من خلال سياسات الدول الخارجية السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية و أنماط التفاعل الـــدولي مثل الصراع والتعاون...الخ.والثقافة من بين المتغيرات الأساسية التي تربط بين المحددات البيئية للسياسة الخارجية بمستوياتها الثلاثة فإنه سيتم إعطاء **تعريف إجرائي للثقافـــة** وفقا لهذا الترابط بين السياسة الخارجية والعلاقات الدولية على أنها:

> **"ذلك الجسد المنظم من القواعد التي تحكم تواصل أفراد شعب ما مع غيرهم، تحكم رؤيتهم لذاتهم ولبيئتهم، وكذلك تحكم سلوكهم تجاه الآخر وتجاه سائر موضوعات البيئة المحيطة بهم".**[1]

ومن ثم يعتبر البعد الثقافي مفسرا للعلاقات الدولية ويؤثر في مستوياتها هذا كما تتحدث عنه الدكتورة نادية مصطفى بأن:

> **"الأبعاد الحضارية الثقافية تعني الأبعاد المتصلة بآثار اختلاف الرؤية للعالم ومعايير التقويـــم ودوافع السلوك وأسس الهوية، وهي ذات تأثيـــــر على المستويات التالية: أسسا جديدة لتقسيم العالم، و محركا للتفاعلات الدولية، ومحددا لنمطها ولحالة النظام الدولي، وأداة من أدوات السياسة وموضوعا من موضوعاتها، ومحددا لخطاب النخب والقاعدة، وأخيرا عنصرا تفسيريا أو تبريريا للتحالفات ومكونا للقوة".**[2]

[1] أماني محمود غانم، المرجع السابق، ص.97.
[2] المرجع نفسه، ص.113.

المطلب الرابع: أهمية المتغيرات الثقافية في تحديد سلوك الفواعل الدولية

على أساس التعريف المعطى للثقافة، تتبين أهمية الثقافة في كونها خاصية إنسانية لأنها تستفيد وتفيد غيرها من الثقافات الأخرى، مما يخلق روابط و صلات متينة بين الدول بالرغم من أن العلاقات الثقافية الدولية تجري اليوم في مجتمع دولي غير متجانس ودولة منقسمة ومختلفة ثقافيا وحضاريا وإيديولوجيا و غير متساوية في التنمية الاقتصادية.[1]

والجانب الثقافي هو تعبير عن الأنماط الثقافية المنتشرة في المجتمع والتي تشكل هيكله القيمي ومعتقداته المحددة لتوجهاته الحضارية والقيمية وقد ساهمت الثقافة في توسيع توجه الفرد، ومنحه القدرة على التوسع والتسارع على الصعيد المحلي والعالمي.

وبحكم أن هذه الدراسة تسلط الضوء على دور البعد الثقافي في توجيه السلوكيات الخارجية، أي تحديد سلوكات مجموع أفراد، فمن الضرورة العمل على تحديد أهمية الثقافة في حياة الإنسان– الفرد في سلوكياته كصانع السياسة الخارجية.

والاهتمام بالعامل الثقافي في العلاقات الدولية جاء في خضم الأحداث الدولية في العقدين الأخيرين، التي من بينها الثورة الإيرانية حيث أعادت العامل الديني والثقافي كمحرك للثورة إلى مسرح السياسة الدولية الذي اعتقد الكثير من الباحثين والمختصين اندثاره وبالتالي تسليط الضوء من جديد على اعتبار الثقافة ودورها بكل مكوناتها في صناعة سلوك الفواعل الدولية.[2]

ولقد اختلفت الآراء وتعددت المدارس حول طبيعة وأهمية دور الثقافة في تحديد سلوك الفواعل الدولية، فالبعض ينكر أي دور لها، و البعض يعتبرها أهم العوامل في حين يمثل **الاتجاه الأول** العالم الأمريكي "**هانس مورغانتو**" الذي يرى بأن:

"**السياسة الخارجية لأية دولة من الدول هي البحث عن السلطان**"[3]

ومن ثم يصبح العامل السياسي المتمثل في المصلحة هو الموجه لسياسة الدولة، ويسترسل بقوله:

"**فيصير العمل السياسي في فترات التاريخ، معتمد المحتوى السياسي والثقافي الذي تصاغ فيه وحسبه السياسة الخارجية**".[4]

---

[1] العلالي الصادق، **العلاقات الثقافية الدولية(دراسة سياسية- قانونية)** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006)، ص ص.104،105.
[2] المرجع نفسه، ص.109.
[3] المرجع نفسه، ص.111.
[4] المرجع نفسه.

بالرغم من ذلك، الشيء الملاحظ من سياق هذا الحديث أن "**مورغانتو**" جعل العامل السياسي منطلقا للسياسة الخارجية إلا أن العامل الثقافي له دور لأنه جعله من مضامين وغايات هاته السياسة.

فضلا عن ذلك، نجد الماركسيين يقلصون من دور العامل الثقافـــي ويجعلونه انعكاسا ونتاجا للبنية التحتية التي هي الاقتصاد.

أما أصحاب **الرأي الثاني** أمثال العالم الفرنسي "Duroselle" الذي أشار في كتابه"**كل الإمبراطوريات فانية**" إلى أهمية القيم والمبادئ الثقافية في التأثير على الجماعات الدولية.[1]

من هذا المنطلق تمثل الثقافة :

> "**رؤية متكاملة تندك فيها القيم والمعايير والاعتقادات، التي تمثل المصدر الذي يمد السلوك الحياتي للفرد و طبيعة تعاطيه مع المفردات السياسية (رفضا أو قبولا)**".[2]

فمجمل عملية السياسة الخارجية هو نشاط سلوكي يأخذ أشكالا متنوعة، ولكن في كل أشكاله ينطلق من رؤية وتصور، وبالتالي، تكون الثقافة سابقة في سطوتها وتأثيرها.

فمثلا عملية التنمية تعد شكلا من أشكال النشاط السلوكي وهي:

> "**عملية متكاملة تهدف إلى بناء كيان الإنسان في كل أبعاده دون أن تحيف على واحدة منها، وهي في هذه الصورة لا تنظر فقط إلى النمو المادي و وفرة الإنتاج وارتفاع مستوى الدخل وإنما تلحظ الكيان المعنوي وحاجاته الروحية والأخلاقية ومحدداته القيمية**".[3]

فالعامل الثقافي المكون لشخصية ونفسية شعب ما ينتظم سلوكه طبقا له،ما جعل"**دي روسيل**" يقر بتكامل هذا العامل مع العامل الاقتصادي فهما يتبادلان التأثير حسب المراحـــل أحيـــانا ويتغلب أحدهما على الآخر أحيانا أخرى.[4]

---

[1] العلالي الصادق، المرجع السابق، ص.111.

[2] مقال بدون مؤلف، "التنمية والثقافة: جدلية العلاقة في ظل..الانسجام/التزاخم/والتخاصم"، المركز العراقي للبحوث والدراسات، متحصل عليه: <http://www.icrs-iraq.org/ar/r+s/1-1-4-htm>

[3] المرجع نفسه.

[4] العلالي الصادق، المرجع السابق، ص.113.

أما **الرأي الثالث** والأخير الذي يرى بأن العامل الثقافي أهم من العوامل الأخرى في تحديد سلوك الفواعل الدولية و هذا انطلاقا من أن:

> **"الثقافة هي "خارطة الطريق الذهنية" التي تقدم المعرفة و الإرشاد للسلوك السياسي... أي بالمحصلة هي نظرة إلى العالم، تفسر لماذا أو كيف يتصرف الجماعات والأفراد على النحو الذي يتصرفون به.هذه النظرة المختلفة إلى العالم تفسر ظواهر و سلوكات معينة، مثل سلوك قائد سياسي في موقف بعينه،ردود الأفعال تجاه أفعال بعينها،الموقف تجاه تهديد خارجي مثلا...الخ"،[1]**

أو بعبارة أخرى، فإن طبيعة القيم الثقافية تظهر من خلال ما يعرف بإطار المنظومة القيمية المعرفية cognitive Map [2] على حد تعبير الدكتور وليد عبد الحي والتي في نظره تظهر على شكل :

> **"شبكة من الترابطات المنتظمة بين المعلومات عن الذات وعن الآخرين وعن الكون"[3]**

وعليه فإن السلوك البشري هو:

> **"تراكم محصلة تطور الإنسان، ويعكس بشكله البسيط آلية تعامله مع محيطه ورغبته في تجاوز ما يواجهه من مشاكل و تحديات، أي أن السلوك هو طريقة استجابة الإنسان للمؤثرات الداخلية والخارجية وشكل الرد عليها والتعامل معها. وعليه فالسلوك الإنساني مختلف باختلاف البشر ونظم حياتهم ورؤاهم وطرق تجاوبهم مع المحيط".[4]**

وكون السياسة الخارجية هي أنماط السلوك السياسي النابع من الواقع الذاتي والموضوعي للدولة، والموجه خارج حدودها السياسية قصد تحقيق هدف سياسي محدد خدمة لمصالحها، بمعنى أن السياسة الخارجية هي عبارة عن سلوك سياسي للأفراد والنخب والدول مع أفراد ونخب ودول أخرى بوجود نشاط متبادل بين أسلوب الحياة والسلوك السياسي تخلقه الثقافة و يتبناه هؤلاء ويكون:

> **"متوافقا مع خصائصها وميزاتها بحيث يكون هذا السلوك ملزما وقابلا للرفض والتعديل في الوقت ذاته انطلاقا من حركية الإنسان ونشاطه العقلي".[5]**

---

[1] عبد الكريم ناصيف، "سيكولوجيا السياسة (علم النفس السياسي)"، المرجع السابق.

[2] وليد عبد الحي، **تحول المسلمات في نظرية العلاقات الدولية**، ط.1 (الجزائر: مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، 1994)، ص.09.

[3] المرجع نفسه.

[4] نصر حسن، "السلوك الإنساني وتحديات التكنولوجيا...والحاجة إلى الهندسة الثقافية!"، متحصل عليه:
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=134866>

[5] سفيان ميمون، "رؤية مالك بن نبي للثقافة"، متحصل عليه:
<http://taker78-blogpost.com/2009/11/blog-post.html>

أي أن بناء الحضارة الإنسانية لا يمكن فصله عن الأفكـــار والمذاهب والقيم ووسائـــل العمل والإنتاج الذهني داخل المجتمـــع لأن هذه تعتبر من مقومات التعاون والتعاضد وتدفع الإنسان إلى التقدم المستمر حيث يذهب **أحمد سويلم** إلى أن:

"**الدولة القوية ثقافيا وعلميا وتكنولوجيا هي التي تقود الشعوب وتخضعها**"[1]

كما يؤكد أحد الاقتصاديين الفرنسيين "**كازانوفا**" بقوله أن:

"**رصد قوة الدولة ودراستها وبحثها إلا من خلال ثلاثة مستويات، هي:**
مستوى المصادر الطبيعية ــ الرساميل المتوفرة ــ النمو الثقافي".[2]

إذن، خلاصة القـــول هي أنه من العسير فصل المتغير الثقافي عن الإستراتيجيـــة السياسية نظرا لما يلعبه من دور في تحديد سلوك الفواعل الدولية سواء الأفـــراد أو النخـــب أو الدول أو المنظمات الحكومية وغير الحكومية لأن تأثيره ازداد في العلاقـــات الخارجيـــة للدول وذلك باستطاعته التحكم في العالم وتغيير أوضاعه و ما يؤكد قوة ذلك هو أنه:

"**لا تخلو اتفاقية أو بروتوكول أو المعاهدة من الإشارة إليها، من بين هذه الاتفاقيات: الاتفاقية الأوروبية(ماستريخت)، الاتفاقية الخاصة بالشراكـــة الأورو ــ متوسطية، الشرق أوسطية...الخ**".[3]

[1] العلالي الصادق، **العلاقات الثقافية الدولية (دراسة سياسية- قانونية)**، المرجع السابق، ص ص.116،117.
[2] المرجع نفسه، ص.119.
[3] المرجع نفسه، ص.120.

المبحث الثاني: البعد الثقافي في الأدبيات النظرية لتحليل السياسة الخارجية

إن دراسة العلاقات الدولية بصفة عامة والسياسية الخارجية بصفة خاصة تعاقبت على كثير من المراحل و في كل مرحلـــة كان ظهور عدد من المنظورات، وإن كان ظهور منظور جديد لا يعني انتهاء المنظور السابق عليه، و إنما يعني ظهور أكثر من بديل لتفسير السلوكيات الدولية، كل يقف عند عوامل ومتغيرات معينة كان لها من الأهمية ما جعلها يفسر بها هذه السلوكيات.

لذا ما شهده الواقع الدولي من تحولات سريعة على مستوى مجالات عديدة، من حيث طبيعة القضايا المطروحة للنقاش على الساحـــة الدولية، أو من حيث طبيعة وعدد الفواعـــل في العلاقات الدولية أو حتى من حيث نمط التفاعل في النظام الدولي لعالـــم ما بعـــد نهايـــة الحرب الباردة أظهر مساهمات جديـــــدة في ميـــدان التعامل مع سلوكيات وتوجـــهات هذه الفواعل لاسيما الدول كفواعل أساسية في العلاقات الدولية؛ وذلك في البحث عـــن المتغيرات المؤدية إلى فهم وتفسير سير هذه السلوكيات وديناميات تحركها وتوجهها على أساس أن هذه المتغيرات تمس جانب استقرارها الذي بـــدوره يؤثر على استقرار النظام الدولي.ذلك كـــون التعامل مثل هذه الموضوعات ليس بالأمر البسيط. وبالتالي هذا المبحث يركز على اتجاهات نظريـــة تحاول أن تظهر إسهامات أخرى لتفسير السياسة الخارجية من خلال إدراج متغيـــر الثقافة في ذلك.

المطلب الأول: مقاربة النيوواقعية/اختلاف ثقافة سلوك الفواعل ومنطق سياسته الخارجية

إن التقليد السائد في العلاقات الدولية هو الواقعية التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية، وتهدف إلى دراسة وفهم سلوكيات الدول، وهي جاءت لتحلل ما هو قائم في العلاقات الدولية كسياسة القوة و الحرب و النزاعات.[1]

والفكر الواقعي تبلور خلال فترة ما بعد الحرب الباردة على يد الواقعيين الكلاسيكيين مثل "**هانس مورغانتو**" و"**راينهولد**"الذين يركزون على الطابع التنازعي للعلاقات بين الدول، وما الشؤون الدولية في نظرهم إلا صراع من أجل القوة بين دول تسعى لتعزيز مصالحها بشكل منفرد، وهي بذلك تحمل نظرة تشاؤمية حول آفاق تقليص النزاعات والحروب.[2]

والنظام الدولي يمثل الموضوع الرئيسي للبناء النظري والمفهوماتي للنيوواقعية، وتعتقد أن النظام الثنائي القطبية أكثر استقرارا من نظام المتعدد الأقطاب، فبنية هذا النظام حسب "**والتز**"هي:

"**التي تشكل خيارات السياسة الخارجية**".[3]

والواقعية تمثل ردة فعل أساسية على تيار المثالية، وهي تندرج ضمن منطق القوة و الدولة في سياق فوضى النظام الدولي.وهي في نظرها عوامل ثابتة تحدد السلوكية الدولية بخلاف ما تراه المثالية من أن المعرفة والثقافة هي التي تحدد هذه السلوكية.

إلا أن الحرب الباردة و تغير بنية النسق الدولي بانتهاء نظام الثنائية القطبية وبروز نظام أحادي القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية أدى إلى إعادة النظر في بعض المقولات و النظريات نظرا لما ورد فيها من قصور في الاهتمام ببعض العوامل أثناء تحليل وتفسير سلوكيات الدول الخارجية.

أو بعبارة أخرى، لقد تم تصوير مرحلة ما بعد الحرب الباردة على أنها مرحلة لـ "**نظام دولي جديد**"لأن ما يشهده العالم بعدها هو تطور و تحول في العناصر التي تحكم واقع العلاقات الدولية و هناك من يتجه إلى إبراز الفوارق الجوهرية بين مرحلة الحرب الباردة

---

[1] ناصيف يوسف حتى، **النظرية في العلاقات الدولية**، المرجع السابق، ص.23.

[2] ستيفن وولت، "العلاقات الدولية عالم واحد، نظريات متعددة"، ترجمة: عادل زقاغ و زياني زيدان، متحصل عليه: <http://www.geocities.com/adelzeggagh/IR>

[3] ناصيف يوسف حتى، المرجع السابق، ص.327.

والمرحلة التي تلتها كما أن هناك اختـــلاف في الأبعاد التي تحكم سلوكيات الدول الخارجية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.[1] لا سيما مع ما فرضه الواقع في هذه الفترة من:

"قضايا جديدة أبرزت مفاهيم جديدة كالهوية، الحضارة، تعدد الثقافات، إحياء القوميات الإنفصالية...الخ".[2]

وظهور العولمة بعد نهاية الحرب الباردة من بين هذه القضايا الجديدة بحيث أدت إلى:

"حالة "الانكماش" التي اعترت العالم وجعلت الثقافات المختلفة أقرب تواصلا، كما أنها تمثل تحديا للأنماط الثقافية التقليدية والنظام الاجتماعي في مختلف أنحاء العالم. إذن بغض النظر عن المنطق الواقعي فإنه من الصعب أن ينظر المرء إلى النظام الدولي ولا يرى الثقافة".[3]

أي أن الثقافة لها أهمية في النظام الدولي ولها أثرها في السلوك، وبصـــورة خاصـــة فـــي الطريقة التي تجسد الاختلاف و تعرفه[4]. وبعد انتهاء الحرب الباردة بدأ النقاش ضمن أوساط الدوائر السياسية والأكاديمية الغربية خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وكان يدور حول الفكرة القائلة : إن الفـــروق الثقافية سوف تحدد بصورة متزايدة شكل النظام الدولي مستقبلا خاصة و أن العالم أصبح منقسما إلى قسمين شمال متقدم وجنـــوب متخلف.كما أن الصراع في عالم ما بعد الحـــرب البـــاردة سوف يتحـــول من صراع أيديولوجي و اقتصـــادي إلى صراع حضاري ثقافي.[5]

ومن بين الإسهامات النظرية تلك إسهام "**صامويل هانتنغون**"[*] وهو طبعة جديدة من طبعات الواقعية إذ قدم نموذجا لتفسير العلاقات الدولية في عالم ما بعد الحرب البـــاردة من خلال مقاله المعنون بـــ "صدام الحضارات" تمثل فيه الثقافـــة "**الإطـــار الكلي المحـــدد**" (the dominant Framework).

---

[1] علي الحاج، **سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، المرجع السابق، ص.50.

[2] أماني محمود غانم، **البعد الثقافي في العلاقات الدولية: دراسة في الخطاب حول صدام الحضارات**، المرجع السابق، ص.86.

[3] Simon Murden, « Culture in World affairs », in, John Baylis and Steve Smith (eds), **The Globalization of World Politics**, 3ed. Edition(New Yourk : Oxford University Press, 2004), p.540.

[4] Ibid., 541.

[5] Ibid., p.545.

[*] البروفيسور صامويل هانتنغتون هو أحد كبار علماء السياسة الموسوعية و أحد رواد العلوم السياسية المقارنة، كان رئيسا للجمعية الأمريكية للعلوم السياسية، وله نفوذ و مكانة في الدراسات الإستراتيجية حيث كان رئيسا لأكاديمية هارفارد للدراسات الدولية و الإقليمية و اشتغل مديرا لمعهد جـون أولين للدراسات الإستراتيجية بجامعة هارفارد، و يعتبر احد المؤسسين للمجلـــة الأمريكيـــة السياسيـــة (foreing policy) و قد اهتم بشكل أساســي بالسياسات المقارنة بين دول الجنوب والمجتمعـــات ما بعد الصناعية. وأسندت إليه ما بيـــن عام 1977 وعام 1978 مسؤوليـــة قســـم التحليـــل و الاستشراف بمجلس الأمن القومي و اعتاد صامويل هانتنغتون على تقديم تقارير ودراسات واستشارات إلى الدوائر الرسميـــة و الإستراتيجيـــة فـــي الولايات المتحدة الأمريكية .

و ينطلق هذا النموذج من عدة افتراضات منها؛ أن المصـــدر الأساســـي للنزاعـــات في هذا العالم الجديد لن يكون مصدرا أيديولوجيا أو اقتصاديا في المحل الأول، فالانقسامات الكبرى بيـــن البشر ستكون ثقافية وأن العامل المسيطر في السلوكية سيكون ثقافيا وأن للهوية الثقافية أهمية متزايدة في المستقبل وأن لب الثقافة ينطوي على اللغة والدين والقيم والتقاليد والعادات وأن أهمها هو الدين.[1]

فمن وجهة نظر هانتنغتون هذه تعتبر الثقافة مكونا من مكونات القوة و كمحـــرك للعلاقـــات الدولية و لكنها تنحو بها فقط نحو الصراع، وبهذا ينقل الثقافة من هامش دراســـة العلاقـــات الدولية إلى قلبها.[2]

و السياسة العالمية ستكون فيه :

> " **الثقافة هي الباعث الرئيسي للانقسامات الكبرى بين الشعوب والمصدر المسيطر السائد للصراع الدولي، وبالتالي فإن ظاهرة التصادم بين الحضارات ستحل محل الحرب الباردة باعتبارها الظاهرة المركزية للتفاعل التصارعي العالمي** ".[3]

هكذا يقلل **هانتنغتون** من دور الدولة ليضع محلها الحضارة ككيان سياسي متماســـك علـــى مسار السياسة الدولية، يقول في هذا المجال:

> "**إن الدول اليوم مازالت تشكل الفاعل الأساسي في الساحة الدولية، لكن لا بد من إدراك أن تجمعات الدول لم تعـــد تتشكل في إطار الكتل الثلاث للحـــرب الباردة(الشرق، الغرب، العالم الثالث) بل إنها تتطور في ظل تجمعات ثقافية كبرى تتمحور حول سبع أو ثمان حضارات**".[4]

وفي هذا الشأن يستقي **هانتنغتون** تحليله من مستوى النظام العالمي بحيث يتناول هذا الأخير موقع الفواعل– أي الحضارات– وترتيبها في النظام العالمي من جهة، وطبيعـــة توزيع القوة الثقافية من جهة أخرى.و اهتمـــام **هانتنغتون** بهذا البعـــد يساعد على انعكاسات مثل هذا التوزيع على سلوك الوحـــدات الدولية، وقدرة إحداها أو بعضها على السيطرة على توجهات الفاعلين الآخرين وبمراجعة البعد الهيكلي للتحولات الدولية وأثره في النظام العالمي أو الدولي يؤكد هانتنغتون بقوله:

---

[1] أماني محمود غانم، **البعد الثقافي في العلاقات الدولية: دراسة في الخطاب حول صدام الحضارات**، المرجع السابق، ص.112.
[2] المرجع نفسه.
[3] محمد سعدي، **مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام**، ط.1(لبنان: مركز دراسات الوحـــدة العربيـــة، 2006)، ص.113.
[4] المرجع نفسه.

"مرحلة ما بعد الحرب الباردة تؤكد بشكل واضح أن الانقسامات الجوهرية بين الأفراد ليست ذات طبيعة أيديولوجية أو سياسية أو اقتصادية بل ثقافية.العالم معرض لأزمة هوية شاملة حيث كل الشعوب والأمم تسعى للإجابة عن السؤال: من نحن؟ ويجيبون بالرجوع إلى كل ما هو عزيز عليهم، أجدادهم، دينهم، لغتهم، تاريخهم، قيمهم، عاداتهم،مؤسساتهم، وبالتحامهم في جماعات ثقافية على شكل عشيرة، مجموعة إثنية،أمة، وأخيرا على شكل حضارة".[1]

وبحسب هانتنغتون الغرب لم يعد القوة الوحيدة في صناعة التاريخ، فالصراع ليس حتما وإنما هو نتيجة دخول لاعبين جدد، والصراع الدولي سيكون بين الحضارات والثوابت[2] الحضارية.بمعنى آخر أن الدول مع سعيها لتحقيق أهدافها وحسب النيو واقعية، فهي توجه سياستها الخارجية في الاتجاه الذي يحقق هدفها، والمتمثلة في ضمان هويتها الثقافية في ظل صراع الحضارات، والصراع يكون نتيجة بسبب:

"السلوك الخارجي للدولة في لحظة معينة يتأثر بسلوك الوحدات الدولية الأخرى تجاهها،حيث تستقبل الدول بواعث عديدة من الوحدات الفاعلة في النسق الدولي وهذه البواعث قد تكون ذات طابع صراعي أو تعاوني، ويتم الرد عليها بالاستجابة، وهذه العملية قوامها "الفعل ورد الفعل"".[3]

إن أهمية هذا المبدأ في تفسير السياسة الخارجية في ظل الصراع الحضاري أو الديني* يتجلى واضحا فيما يتحدث عنه **هانتنغتون** في قوله :

"سيتشكل العالم الجديد من خلال التفاعل بين عدة حضارات، و هذا سيؤدي إلى تبلور صراعات ستأخذ في صورتها العامة شكل صراع بين الغرب و باقي العالم.ومن المرجح أن تفاعلات الصراع في العالم سيتحدد وفقا لطبيعة استجابات وردود فعل الحضارات غير الغربية على القوة العسكرية والقيمية الكاسحة للغرب".[4]

ومبدأ "الفعل ورد الفعل"هنا يظهر في: نزعة الشعوب والحضارات غير الغربية (العربية الإسلامية والهندية والصينية واليابانية)إلى تأكيد الاستقلال الذاتي الوطني التي تمثل بالأساس مسألة ثقافية، ومحاولة البحث عن المصلحة الوطنية أو الكبرياء الوطني أوامتلاك الثقافة المتطورة في هذه النزعة.[5]

---

[1] محمد سعدي، **مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام**، المرجع السابق، ص.114.

[2] عبد القادر رزيق المخادمي، **النظام الدولي الجديد الثابت...والمتغير**، ط.3 (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006)، ص.194.

[3] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، المرجع السابق، ص.326.

* الصراع الحضاري في العالم هو في الواقع صراع ديني في رأي هانتنغتون لأن أهم و أخطر العناصر الحضارية هو الدين.

[4] محمد سعدي، المرجع السابق، ص.114.

[5] أحمد ثابت، **"نزعات السيطرة وأثرها على حوار الثقافات"، شؤون عربية**، ع.110 (صيف 2002): ص ص.80،81.

وهذا الاختلاف في ثقافة سلوك دول هذه الحضارات – غير الغربيـــة خاصـــة الإسلامية والكونفوشوسية–متجهة للصراع مع الحضارة الغربيـــة وسيتخذ الصراع صيغـــة حروب إقليمية قد تؤدي إلى حرب عالمية لذلك تتضح ردة فعل الغرب على شكل استجابـــة لهذه البواعث الحضارية غير الغربية – التي تحاول موازنة الغرب – ببناء قوة اقتصاديـــة وعسكرية وسياسية وثقافية مستقلة قائمة على الحفاظ على القيم والمؤسسات و الخصوصيات الثقافيـــة المحلية– في منعها، بأية وسيلة من حيازة أسلحـــة الدمار الشامل أو التكنولوجيـــة المتقدمـــة، ويستغل المشاكل ويثيرها ضده أو بينها وبين جيرانها لأجل استنزاف الحضارات الأخرى ويعمل بقول هانتنغتون بإبقائها تحت السيطـــرة الغربية.[1]

إن النيوواقعية كتوجه نظري، تبنـــت مقاربات ابستمولوجية وأنطولوجية تستجيـــب للنزعة التجديدية البديلة في بناء تصور جديد للعلم وتحديدا للسياسة الخارجية فمـــن الناحيـــة الابستمولوجية، فإن أصالة المشروع النيوواقعي تكمن في نوعية اختياريـــة فعكس ما تبنـــاه الكلاسيكيون باعتمادهم على النسقية فإن النيو واقعية واختيارهـــا الابستمولوجـــي يتطلـــب بالدرجة الأولى التركيز على الطريقة التي من خلالها تتموقـــع الوحـــدات بالنسبة لبعضـــها البعض،[2] والمتمثلة في الحضارات على حد تعبير هانتنغتون.

كما أن النيوواقعية استغنت عن المستويين الفردي والوطني واعتمدت المستـــوى العالمي والدولي، وكاختيار منهجي كذلك اعتمدت فيه النيو واقعية على "**الوحـــدة**" التي تمثل الحضارة الشيء الذي يبرز أنطولوجيا أن فكر النيو واقعية يرتكز على الحضـــارة كوحـــدة تؤدي تفاعلاتها إلى تشكيل بنية النظام الدولي والدافع الذي يكمن وراء ذلك هو الثقافة.

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، **النظام الدولي الجديد الثابت...والمتغير**، المرجع السابق، ص ص.194،195.
[2] عمار حجار، "السياسة الأمنية الأوروبية تجاه جنوبها المتوسط" (مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2002)، ص.10.

المطلب الثاني: مقاربة النيوليبرالية/ نمط الثقافة الواحد كمتغير تفسيري للسياسة الخارجية

تغطي الليبرالية أفقا واسعا من الفكر الدولي، حيث تمتد من الليبرالية الدولية في عصر التنوير إلى الليبرالية المثالية لما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية و نظرية السلام الديمقراطي وأخيرا النيو ليبرالية.وبخلاف الليبرالية الكلاسيكية ونظرتها للدولة ترى النيو ليبرالية أنها:

"العنصر الرئيسي والفاعل في السياسة الدولية، وأن جوهر هذه الأخيرة هو التعاون والصراع".[1]

وبالرغم من أن النيوواقعية والنيو ليبرالية تعتبران بأن النظام العالمي فوضوي إلا أن الأولى ترى في الفوضوية بأنها تشكل عائقا أمام السياسة الخارجية وأن النيو ليبرالية تعتبر الفوضوية بأنها تكرس التعاون بين سلوكيات الدول[2]، خاصة و أن الدول كفواعل تعمل على تحقيق أهدافها ومصالحها الذاتية.

والنيو ليبراليين يرون في العولمة على أنها نظام متشابك لعوالم متصلة ومرتبطة فيما بينها، فهي ظاهرة تتداخل فيها أمور الاقتصاد والثقافة والاجتماع والسلوك، ويكون الانتماء فيه للعالم كله عبر الحدود السياسية للدول.[3]

ولا شك أن "الانتصار" الذي أحرزته الليبرالية على المستوى الدولي، وبخاصة في الميدان الاقتصادي والسياسي، فتح بابا لليبراليين أن يعمموا النموذج فكريا و قيميا ليشمل الحياة الدولية.و مثل هذه التفاعلات الاقتصادية والثقافية ولد لدى العديد من المفكرين والمنظرين أمثالRobert Kaplan, James Rosenen ...الخ الرؤية بأن الثقافة تعمل على تآكل الحدود فيما بين الدول و من ثم فهي تخدم السلام وتنحو بالنظام الدولي نحو المزيد من التعاون.[4]

---

[1] Steven L.Lamy, « Contemporary mainstream approaches : neo-realism and neo-liberallism », in, John Baylis and Steve Smith (eds), **The Globalization of World Politics**, 3ed. Edition(New Yourk : Oxford University Press, 2004), p.221

[2] Ibid.

[3] مبروك غضبان، **المدخل العلاقات الدولية**، المرجع السابق، ص ص.323-346.

[4] أماني محمود غانم، **البعد الثقافي في العلاقات الدولية: دراسة في الخطاب حول صدام الحضارات**، المرجع السابق، ص.128.

فالظواهر الثقافية من وجهة نظر المقاربة النيو ليبرالية هي:

> **"جزء من الآثار التحولية للفترة التي مر بها العالم ــ ما بعد الحرب الباردة ــ ثم إنها آثار مؤقتة ما إن تكتمل عمليات العولمة حتى تختفي النعرات الثقافية لصالح ثقافة كونية واحدة تعبر عن مصالح إنسانيـــة مشتركـــة تعبيرا عـــن الوصول لمرحلة الاعتماد المتبادل العالمي والكلي".[1]**

من هنا فإن النيو ليبرالية ترى في السلوك الخارجي للدولة في بنية النسق الدولي تعمل على تعظيم مكاسبها بواسطة التعاون، و يتم استخدام الثقافة وظيفيـــا من قبل النخـــب* لتحقيق مصالحهم حينما تظهر الحاجة لذلك.

والدول أثناء استجابتها لمتطلبات السوق العالمي يتطلب منها ذلك الدخـــول في شبكة علائقية فيما بينها، و تعمل بذلك على تصدير مجموعة من القيم و أنماط ثقافية مختلفة على شكل اعتماد متبادل ما يفرض عليها أن تخضع لمتطلبات العولمة و تحـــاول أن تكسب أكثر و تستفيد من هذه العملية و هذا يشير إلى أن الدول وأثناء تصرفاتها الخارجية و حسب مبدأ "الاعتماد المتبادل"الذي تدعو إليه النيو ليبرالية تبـــرز ظاهـــرة القومية والخصوصيات الجهوية وفي هذا الصدد يقول **جلال أمين:**

> **"إن ازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم، سواء المتمثلة في تبادل السلع و الخدمات أو في انتقال رؤوس الأموال،أو في انتشار للمعلومات والأفكار، أوفي تأثر أمة بقيم وعـــادات غيرها من الأمـــم... لا يعترف بحـــدود و خصوصيات المجتمعات الإنسانية وهوياتها الثقافية".[2]**

وهذا مرده إلى أن النيو ليبراليين يروجون لفكرة مفادها:

> **"تشر نمط ليبرالي ثقافي واحد بالدعوة إلى تبني الثقافة العالمية و إلغـــاء الحدود الفاصلة بين المجتمعات و القضاء على فكرة المحلية و الإقليميـــة بدافع أن ثمة مشتركا إنسانيا عاما بين بني البشر على المستوى العالمي، و أن رقعة ذلك المشترك الثقافي آخذة في الاتساع بعامـــل تزايد الاحتكاك والتفاعل على المستوى العالمي و هو ما ينبئ بقرب التوصل إلـــى ثقافة عالمية موحدة".[3]**

---

[1] أماني محمود غانم، المرجع السابق، ص.128.

* كما جاء آنفا في مستويات التحليل فإن الليبراليين يعتقدون بأن الدولة ليست فاعلا وحدويا بل تتكون من أفـراد ، جماعـات مصالـح وبيروقراطيـات متنافسة فلو تم تجاهلها يعني ذلك تجاهل للأفكار و القيم المجتمعية الداخلية خاصة الرأي العام.

[2] عصام فاهم العامري، **"الثقافة والديمقراطية في مواجهة العولمة"، شؤون الأوسط**، بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية، ع.88 (أكتوبر 1999): ص.85.

[3] ممدوح محمود منصور، **العولمة: دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد** (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2007)، ص.85.

ويتساءل **فوكوياما** لماذا لا تتبنى أغلب البلدان الديمقراطية الليبرالية طالمـــا هي شكل الحكم الأكثر عقلانية؟ يجيب عن هذا السؤال معتبرا الثقافة أحد العوائق أمام الدمقرطة ويمكن ذكر العوامل الثقافية المسببة في ذلك في ما يلي:[1]

1ــ درجة قوة الانتماء الإثني

2ــ الدين: ويقصد بذلك الإسلام وليس البروتستانتية وحركة الإصلاح الدينـــي لأنهما كانتا وراء نشـــأة الرأسمالية وحركة العلمنة، وأن معظم الديمقراطيات الحديثة كاثوليكية.

3ــ البنية الاجتماعية غير العادلة.

4ــ قدرة الجماعة على خلق مجتمع مدني سليم لأن الديمقراطية تتبدى في شكل أفضل إذا ما بـــدأت من الأسفل إلى الأعلى.

ومن منطلق التوصل إلى "**ثقافة عالمية موحدة**" يتضح أن السلوك الخارجي للدول الغربية هو المسيطر والمهيمن في النسق الدولي ويمثل تهديدا للـــدول الأخـــرى أو بعبـــارة أخرى هو

> "**التهديد الاجتماعي السياسي الداخلي لهذه الدول ما يؤدي إلى أزمة مشروعية سياسية، تبقى الدولة أمامها عاجزة و غير قادرة على المحافظة على الترابط والإتحاد، فالدولة نتيجة لهذا تصبح ضعيفة وفريسة للانقسامات، وتجد أمنها محدد بعوامل غير قادرة على مراقبتها إطلاقا**".[2]

بناء على المنطلقات والفرضيـــات السابقـــة، فإن النيو ليبرالية و ما تطرحـــه مـــن توسيـــع الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان، وتبني ثقافة عالمية موحدة بواسطة الاعتماد المتبادل فيما بين الأمم إلا أنها تمثل:

> "**اتجاه الحفاظ على الوضع القائم؛ أي لم ترتق بعد إلى مستوى مادون العنف والعقلية الاستعمارية**"،[3]

---

[1] عبد الغني عماد، **سوسيولوجيا الثقافة: المفاهيم والإشكاليات...من الحداثة إلى العولمة**، ط .1 (بيروت: مركز دراســات الوحـدة العربيـة، فيفري 2006)، ص ص.244،245.

[2] Charles David et Affef Bensseih, « La paix par l'intégration ? Théorie sur l'interdépendance et les nouveaux problèmes de sécurité », in **Revue études Internationales**.VOL XX VIH, Nº=2.Juin, 1997, p. 230.

[3] مبروك غضبان، **المدخل العلاقات الدولية**، المرجع السابق، ص.347.

لأن الدول أثناء تصرفاتها الخارجية في النسق الدولي تسعى إلى تحقيق مكاسب وفوائد بأقصى قدر ممكن وبشتى الوسائل لاسيما ما يتعلق بالجانب الاتصالي الذي جعل من العالم "**قرية صغيرة**"، وأصبح بذلك يحاول طمس الهوية الثقافية للشعوب المتخلفة و الفقيرة ويكرس الانقسامات بين الأقليات و العرقيات داخل الدولة الواحدة.بالإضافة إلى هذا فإن التداخل بين الثقافات المختلفة التي تتبناها النيو ليبرالية بسبب الفوضى في النظام الدولي و انتشار الصراعات في العالم بسبب الأخطار التي تولدت عن أفكار هذه المقاربة كالهجرة غير الشرعية، ظهور الشبكات الإرهابية والإجرامية...الخ.

إن نمط الثقافة الواحد كمتغير تفسيري للسياسة الخارجية حسب الطرح النيو ليبرالي ينطلق من المستوى الوطني وصولا إلى المستوى الدولي، بمعنى لا بد للدولة أن تمتلك عناصر القوة الاقتصادية والتكنولوجية ما يمكنها من نشر قيمها وثقافتها لأن القوة الثقافية تمثل إحياء للأصول والتمسك بالهويات الثقافية.ما جعل الغرب يتوجه إلى تبني أجندة السياسة الخارجية ذات نمط الثقافة الليبرالي وتبني قرارات وخيارات تتسم بالهيمنة الثقافية للدفاع عن الحضارة الغربية وحمايتها من المثيرات الخارجية حتى وإن كان ذلك بالصراع مثلما تفعل الولايات المتحدة الأمريكية.

فنتيجة لاندماج الثقافة في العملية الاقتصادية – التجارية الجديدة أسوة بغيرها من المنتجات حين تحررت من القيود، وأضحت قابلة للتداول – على حد تعبير الليبرالية التدويلية–*على نطاق واسع إلى أن أصبحت الثقافة متغيرا تفسيريا يبرر سلوكيات الدول خاصة القوية على حساب الدول الضعيفة ودخلت بذلك مجال المنافسة غير المتكافئة من خلال توظيف العلم للاختراق الثقافي والهيمنة على الثقافات التقليدية مثلما يحصل في العديد من المؤسسات الوطنية ذات الصلة بالثقافة كالمدارس و الجامعات ...الخ.[1]

إذن، من حيث البناء النظري وعلى المستوى المنهجي تعتبر النيو ليبرالية المستوى الوطني للدولة خاصة الروابط بين الدولة والمجتمع و تقوية الدولة ثقافيا كمستوى تحليلي للسياسة الخارجية مع اعتبار نمط الثقافة الواحد كمتغير تفسيري يتم استقاءه من هذا المستوى و هذا تناميا للدور التحليلي لبنية السياسة الداخلية في تفسير التعاون الدولي لأن النمط الليبرالي في رأيهم يعمل على تقوية الروابط بين الوحدات الدولية في إطار ما يسمى

* الليبرالية التدويلية إحدى نسخ المقاربة النيو ليبرالية (neo-liberal-internationalism) و هي تدعو إلى تدويل بعض الضوابط و القيم الليبرالية الأصيلة كاحترام حقوق الإنسان ، وتبني الديمقراطية...الخ مثلما تفعل الو.م.أ من خلال تبرير العمليات الحربية التي تقوم بها في خطاباتها على أساس أنها تقوم بنشر الديمقراطية بنشر الديمقراطية وعندما يتم دمقرطة مثلا الشرق الأوسط سيكون مستقر وخال من الصراعات.

[1] صالح سالم زرنوقة، محررا، **العولمة والوطن العربي** (القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2002)، ص ص.234،235.

الاعتماد المتبادل على مستـــوى النســـق الدولي.أما طبيعـــة الأنطولوجيا النيو ليبرالية فإنها تعتمد الأفراد، الجماعات، البيروقراطيات المتنافسة كوحدات للتحليل والسبب في ذلك يكمـــن وراء أن الدولة ليست فاعلا وحدويا والطبيعـــة التفاؤلية حول إمكانية الانسجام بين المستوى الداخلي، و الذي يؤدي بدوره إلى التقارب والتعاون المرجو في النظام الدولي بتكريس الثقافة الليبرالية بين كافة الفواعل الدولية، سواء تعلق الأمر بالـــدول أو بقيـــة الفواعـــل الأخـــرى كالوحدات "**عبر الوطنية**" مثل المنظمـــات الدوليـــة الحكومية وغير الحكومية.

المطلب الثالث: مقاربة النيو ماركسية/الموقع النسبي للثقافة كمتغير تفسيري للسياسة الخارجية

النظرية الماركسية، المعروفة باسم نظرية المنظومة العالميـــة **world system theory** هي الأقل نفوذا في العلاقات الدولية حسب ما يقوله الغربيون وهذه النظرية تـــرى في السياسة الدولية أنها تحدث ضمن اقتصاد رأسمالي في هذا الاقتصاد العالمـــي، فإن أهـــم الفواعل هي الطبقات وليس الدول وأن سلوك كل الفواعـــل الأخـــرى يفســـر فـــي النهايـــة بواسطة قوى الطبقات.[1]

والماركسية بصفة عامة تنطلق لتفسير سلوك الفاعلين من النظام العالمي لأن ضمنه يقع هذا السلوك، وتعتمد في فهمه على التاريخ أو بالأحرى على التطور التاريخي لهذا النظـــام الذي يمكن من فهم بنية النظام.

وبالعودة إلى الأسس التي تبنى عليهما الثقافة نجد عنصرين أساسيين:[2]

1- **الوعي:** الذي يمثل لغة واثنيه وتاريخ ودين وأعراف ومؤسسات مشتركة.
2- **الموقع الجغرافي** (الأرض).

من هنا نستشف أن الماركسية عند تفسيرها لسلوك الفاعلين في النظام العالمي تعتمد على إحدى العناصر المكونة للثقافة ألا وهو التاريخ.إلا أن الماركسيين في تفسير ذلك السلوك بالاعتماد على التاريـــخ هو ليس لإبراز دور الثقافة في بنية النظام الدولي وإنما لتفسيـــر العوامل الاقتصادية التي تبقى حاسمة بشكل مطلق في تفسير السلوكية الدولية و المتميزة بفائدة بعض الأفراد، المجتمعات، الدول على حساب الآخرين.

والتحليل الماركسي للسياسة الخارجية يركز على العوامل المجتمعية الداخليـــة كالتاريـــخ الوطني مثلا والمواقف السياسية التي تعبر عن مصالح طبقية وهذه في نهاية المطاف هي عبارة عن مصالح اقتصادية.[3]

وينطلقون من فكرة مفادها :

---

[1] مبروك غضبان، **المدخل العلاقات الدولية**، المرجع السابق، ص ص.349،350.

[2] Simon Murden , « Culture in world affairs » , in, John Baylis and Steve Smith (eds), **The Globalization of World Politics**,Op.Cit.,p.540.

[3] نصر محمد عارف، **ابستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي-النظرية-المنهج**، المرجع السابق، ص.318.

"إن الأفراد الذين يؤلفون الطبقة السائدة يملكون في ما يملكون من الوعي، ونتيجة لذلك يفكرون"[1]

أي بعبارة أخرى، الطبقة المسيطرة في نظر الماركسيين هي التي تنتج الأفكار، والأفكار بحسبهم مرادف للثقافة، وبالتالي تكون ثقافة العصر السائدة هي ثقافتهم، ويؤكدون بناء على هذا الأساس أن الثقافة هي نتيجة جدلية لعلاقات الإنتاج فهناك تطابق بنيوي بين السيطرة المادية والسيطرة الفكرية.[2]

والنيو ماركسيين*أسوة بغيرهم من الماركسيين يؤكدون على أن فهم العلاقات الدولية يعتمد على علاقات الإنتاج بين الدول وخاصة علاقات الإنتاج الداخلية، والعولمة في نظرهم هي عملية تقوم على امتزاج الثقافات وانتقال الأفكار والمعرفة عبر وسائل الإعلام و الأقمار الصناعية.

ومن بين النيوماركسيين*"**والرشتاين**" الذي يقسم العالم على أساس تقسيم جغرافي–كما قام **لينين**– إلى مركز والأطراف وادخل منطقة شبه الأطراف كوسيط بينهما عكس **لينين** الذي قسمه إلى المركز و الأطراف، بهذا تظهر السياسة الخارجية فيما يلي:

1–سياسات خارجية تعمل على الحفاظ على الوضع القائم (المركز).
2–سياسات خارجية تسعى لمقاومة التبعية والتخلص منها(الأطراف وشبه الأطراف).

ويشكل المركز حسب المقاربة النيو ماركسية مصدر النمو الرأسمالي والتكنولوجي على أساس أنه شمال صناعي وثقافي متقدم ، و المحيط مستهلك ومستورد لهذه الثقافة على أساس أنه جنوب يعاني من أزمة تنمية مستمرة لذا يؤكد"**إيمانويل والرشتاين**" أن خضوع القوة المادية لسيطرة تلك الدول–المركز– أقوى قوة ثقافية في العالم المعاصر وتصدق هذه المسألة على الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، بريطانيا... الخ و بذلك كانت الثقافة دائما سلاحا للأقوى وكان بمقدور الأقوياء إضفاء الشرعية على ما يقومون به من عمليات المصادرة.[3]

---

[1] عبد الغني عماد، **سوسيولوجيا الثقافة: المفاهيم والإشكاليات...من الحداثة إلى العولمة**، المرجع السابق، ص.68.
[2] المرجع نفسه.
* تتمثل النيوماركسية في عدة مقاربات : مدرسة التبعية (التيارت الجديدة)، نظرية النظام العالمي لوالرشتاين، النظرية الغرامشية، مقترب الامبريالية الجديدة لبيل وارن ، مقترب العلاقات الاجتماعية العالمية لروزانبورغ.
[3] أنطوني كينج، محررا، **الثقافة والعولمة والنظام العالمي** (ترجمة: شهرت العالم وآخرون)،(القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2001)، ص ص.148، 149.

وعليه تظهر التبعية للدول المحيط تلك الوضعية التي يكون فيها النمط السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي مقيد في تنميته وتوسعه بنمط سياسي واجتماعي واقتصادي وثقافي آخر وهذا ما يطلق عليه كذلك بالهيمنة في الأدبيات الماركسية.

والهيمنة* في نظر النيو ماركسية هي أن تعمل دول المركز كل ما بوسعها للهيمنة على دول المحيط (الأطراف) بتبني مواقف وتصرفات معينة تجاهها، أي

"يجب أن تتأمن الهيمنة على أدوات السيطرة الفكرية كي تتمكن الطبقة المسيطرة من إعادة إنتاج شروط إنتاجها"[1]

ومن بين أبرز مظاهر هذه الهيمنة بين الطرفين ما يحصل على مستوى ثلاث منظومات رئيسية:[2]

1ـ **المنظومة المالية:** البارز اليوم هو سوق واحدة لرأس المال، و بورصة عالمية واحدة، على الرغم من تعدد مراكز نشاطها .

2 ـ **المنظومة الإعلامية والاتصالية:**الارتباط بين سكان المعمورة، الارتباط من خلال أجهزة الاستقبال بالقنوات التلفزية ذاتها الموجودة في كل العالم، و التوجه في بثها لجمهور عالمي أو معولم فأكثر لا لجمهور محلي .

3 ـ **المنظومة المعلوماتية:** التي تجسدها بشكل واضح شبكة معلومات "انترنيت"، فهي شبكة واحدة يشارك فيها الأفراد، بصرف الحدود السياسية و الخصوصيات الثقافية.

علاوة على ذلك، تمثل هذه المنظومات التنميط الثقافي(عكس التفرد الثقافي) الذي تتبناه أجندة السياسة الخارجية لدول المركز من خلال تبني قيم الثقافة الليبرالية في شتى المجالات والتبشير بها في العالم، وجعل دول المحيط تتبنى خيارات السياسة الخارجية أي تستهلك هذا النموذج، وتفسير ذلك يكمن فيما حصل بالضبط مع دول العالم الثالث(المحيط) حيث استطاعت دول المركز أن تقنعها و تعتنق بذلك القيم الثقافية الليبرالية، كالجزائر التي اتجهت إلى تبني اقتصاد السوق، تغيير برامجها التربوية وتبني النمط التربوي الغربي... الخ.

---

* الهيمنة مصطلح واسع يستعمل في نظرية العلاقات الدولية بكثرة فهو يدل على الدول القوية والعظمى في النظام العالمي، أو الدولة المسيطرة داخل إقليم معين و انطونيو غرا مشي من بين النيو ماركسيين الذين استعملوا هذا المصطلح و أقر به حسب فهمه للقوة إلا أنه ليس كما استعمله الواقعيون المعاصرون ، فهي في نظره لا تكون دائما بالإجبار و الإكراه داخل النظام و إنما تكون بالموافقة أو القبول ، وبحسبه القبول يتم عن طريق خلق نشاط و إنشاء الهيمنة من طرف الطبقة الحاكمة للمجتمع.بحيث هذه الهيمنة تأخذ بعين الاعتبار الأخلاق، السياسة و القيم الثقافية للجماعة المسيطرة حتى تصبح واسعة الانتشار في المجتمع، و حتى تكون مكتسبة من طرف الجامعات و الطبقات الخاضعة لحكمهم و يدعم رأ ي أنطونيو غرا مشي بنجاح الشيوعية في الخمسينيات بحيث وصلت إلى ايطاليا .

[1] عبد الغني عماد، **سوسيولوجيا الثقافة: المفاهيم والإشكاليات...من الحداثة إلى العولمة**، المرجع السابق، ص.68.

[2] رضوان بوجمعة، "التكنولوجيات الجديدة للاتصال وعولمة الثقافة، الهوية شرط في الاتصال"، **فكر ومجتمع**، الجزائر: طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع،ع.01(جانفي 2008): ص.13.

بناء على هذا، فإن دول المركز تلعب دورا هاما في صياغة ثقافتها، وفي تغيير هذه الثقافة، القيام بعملية الإنتاج الداخلي وذلك باستخدام أحدث الوسائل التكنولوجية في المجال الاقتصادي زائد المكونات والثوابت الحضارية كالدين والعادات والتقاليد والتاريخ ... الخ.

إذ، النيو ماركسية تعتبر الثقافة– بالتوازي مع القوة العسكرية، والاقتصادية والسياسية – أحد الميكانيزمات التي يحكم من خلالها المركز بسيطرته على الأطراف التابعة له ، وهنا الثقافة تعمل على تقوية التفاوتات وتعزيز اللامساواة فيما بين الدول.[1]

وخلاصة القول؛ النيو ماركسية كإسهام نظري في تفسير السياسة الخارجية تعتمد مبدأ السببية من الناحية الابستمولوجية؛ بمعنى الاختيار الابستمولوجي النيوماركسي يتطلب بالدرجة الأولى التركيز على الأسباب لفهم سلوكيات الوحدات الدولية، خاصة الأسباب التي تجعل من بعض الوحدات الدولية تابعة لبعضها البعض أي فيما يعرف بتبعية الأطراف (الدول النامية) للمركز(الدول المتقدمة)، مع تبني مستوى تحليلي ثنائي:

- **مستوى وطني:** بالتركيز على الطبيعة الأنطولوجية للسلوك الخارجي والذي يعكس في نظر النيو ماركسيين الطبقة المسيطرة داخل المجتمع أثناء القيام بعملية الإنتاج الداخلي.
- **مستوى عالمي:**الذي جاء به النيو ماركسيين من خلال تفسير النظام الدولي من زاوية تاريخية وبخاصة التطور للعالم الرأسمالي، والقائم على أنماط السيطرة الثقافية ضمن وبين المجتمعات بفضل العوامل الاقتصادية وتطورالتكنولوجيا الحديثة الشيء الذي جعل الثقافة تستشف من هذا التحليل على أنها متغير تفسيري تحتل موقعا نسبيا لدى النيو ماركسيين في تفسير السياسة الخارجية للمحيط والمركز.

[1] أماني محمود غانم، **البعد الثقافي في العلاقات الدولية: دراسة في الخطاب حول صدام الحضارات**، المرجع السابق، ص.129.

المطلب الرابع: مقاربة البنائية/فوقية الأفكار والمعايير في تشكيل القوة والمصلحة للسلوك الخارجي

تعكس الدراسات الحديثة والمتزايدة في مجال نظرية العلاقات الدولية بصفة عامة و مجال السياسة الخارجية بصفة خاصة اهتماما واضحا بتيار البنـــاء الاجتمـــاعي (social constructionism) الذي بدأ في البروز منافسا معتبرا للمدرستيـــن السائدتين: النيو واقعية والنيو ليبرالية، وقل أن يخلو من أعداد المجلات العالمية المتخصصة فـــي هذين المجالين في السنوات القليلة الأخيرة من موضوع يناقش مدخل البناء الاجتماعي.[1]

تقع البنائية الاجتماعية على تقاطع مجموعتين من النهوج أي بين النهج العقلانـــي (النيوواقعية والنيو ليبرالية) والتأملـــي(التكويني)، لأنه يتعامل مع سمات السياســـة العالميـــة نفسها التي تعـــد مركزية بالنسبة لكل من مكونات النيو واقعية و النيو ليبرالية العقلانيتين مع اهتمامه بكل ما تضيفه المقاربات التأملية من المعاني التي تضيفها الأطـــراف الفاعلـــة على أفعالها بهوية أولئك الفاعلين.

وفي الحقيقة، البنائية اتجاه نظري قديم، ترجع أصوله التاريخية إلى القرن الثامن عشر في كتابات الفيلسوف الايطالي "**جيامباتيستا فيكو**"**Giambattista Vico** لكنها برزت كنظرية قائمة بذاتها في العلاقات الدولية مع نهاية الحرب الباردة، وبالتحديد مـــع أواخر عقد الثمانينات من القرن العشـــرين و من أبرز دعاتـــها بيتر كاتز شتاين، فريديريك كارتشويل، نيكولاس أنوف والكسندر وندت، هذا الأخير الذي لقب بأب البنائية.[2*]

يركز مدخل البنائية على دور الثقافة والقيم والأفكـــار في العلاقـــات الدوليـــة، ويتناول بالتحليل قضايا الهويات والأفضليات والمثل (Norms)، وبخلاف المدارس الأخرى يطرح أسئلة كثيرة حول: هل يمكن تفسير أنمـــاط القـــوة و أشكال استمرارها بالاعتماد فقط على الاعتبارات المادية؟أم يتحقق ذلك بإدراج الجوانب الثقافية ؟ كيف شكلت هوية الدولـــة؟

---

[1] حسن الحاج علي أحمد، "دراسة في البناء الاجتماعي للسياسة العالمية"، متحصل عليه:
<http://hawariboumadian 1520.maktooblog.com>

[*] هناك أشكال عدة من البنائية في العلاقات الدولية تتفاوت حسب درجة الاهتمام التي يبديها الدارسون بطرح قضية ، ثم تركيزهـــم عليـــها ونجـــد أن وندت قد ركز على الحقيقة الاجتماعية هي نتاج للفعل الاجتماعي بينما اهتم أنوف بأثر اللغـــة خصوصا الأقوال و العبـــارات أما كراتوشويل فإنه يقـــدم نقدا المنهجية التيار الرئيس و يعتبرها محددة بتركيزها على الوضعية كما يركز أيضا على اللغة وفلسفتها ويخلـــص من ذلـــك إلى الاهتمـــام بالمثـــل و القواعد و يعتبر وندت نفسه من أنصار البنائية المعتدلة في مقابل البنائية المتطرفة ، فالأولى تختط لنفسها طريقا وسطا بين الماديـــة البحتـــة والمثاليـــة المجردة ، وبين الفردية الاختزالية ، والجماعية المتجاوزة كما أنها تستخدم المنهج العلمي في الدراسة الاجتماعية.لكننا بصورة عامة نستطيع أن نحـــدد نوعين من البنائية هما البنائية الناعمة (العامة) و البنائية الغليظة (النقدية).

[2] عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، ط.1(الجزائر: دار الخلدونيـــة للنشـــر والتوزيـــع، 2007)، ص ص.322،323.

كيف يعرفه مواطنو الدولة أنفسهم ؟ كيف تؤثر البيئة في سلوك الفاعلين؟ وكيف تؤثر المثل والثقافة والهويات في سياسات الدولة ؟ [1]

والبنائية كإطار نظري، جاءت لمعالجة إشكالية العلاقة بين الوكيل(**Agent**) والهيكل(**structure**) ودار النقاش حول: هل تفسر الظواهر السياسية بإرجاعها إلى أفعال الأفراد ودوافعهم ؟ أم أن ذلك لن يتأتى إلا بالرجوع إلى المجتمع وهياكله ؟ ومن أوائل الذين أثاروا هذه القضية في العلاقات الدولية والسياسة الخارجية على حد سواء "**الكسندر وندت**"، الذي كان يرمي إلى إيجاد نظرية هيكلية للسياسة العالمية تأخذ في اعتبارها الدولة كوحدتها الأساسية[2] و يرى أن :

> "**النظريات المعاصرة للنظام العالمي تحتاج إلى أن تتضمن تركيز الوكلاء (الدول)، مع تركيزها الحالي على الهيكل.ونجمت مشكلة الوكيل– الهيكل في رأيه لسببين: الأول، الاعتقاد بأن البشر هم فاعلون واعون بمقاصدهم، وتؤدي أفعالهم إلى تغيير وإعادة إنتاج المجتمع.والثاني، التسليم بأن المجتمع مكون من علاقات اجتماعية تقوم بترتيب وهيكلة التفاعل بين هؤلاء البشر.فنحن ولجنا في عالم منظم سلف، وله هيكل قائم سلفا، وهو يعدلنا ويطوعنا بطرق مختلفة،ولكننا أيضا وكلاء لهم قصد في هذا العالم و نعمل على تشكيل الهيكل الذي يحتوينا أيضا وتبقى القضية كيف يمكننا الجمع بينهما؟ وكيف يمكن أن ندرك العلاقة بينهما؟**"[3]

صحيح أن صاحب البنائية "**الكسندر وندت**" يشترك مع العقلانيين– النيو واقعية والنيو ليبرالية – في قضية فوضى النظام الدولي إلا أنه يؤكد بأن الفوضى بناء تذاتاني منتج أو بعبارة أخرى هي ما صنعته الدول ليس معطى مسبق كما يقر به العقلانيون.[4]
وهذا المقترب ينطلق من اعتبار:

> "**الدول وحدات اجتماعية تحدد نفسها، وتتعرف على الآخرين، وتحدد سلوكها من خلال التفاعل مع غيرها من الوحدات–باعتبارها وحدات اجتماعية– تتم من خلال التفاعلات المتكررة بينها ليصبح هناك نوع من القوالب الإدراكية (المعايير) التي يتفق بشأنها الجميع**".[5]

---

[1] حسن الحاج علي أحمد، "دراسة في البناء الاجتماعي للسياسة العالمية"، المرجع السابق.
[2] المرجع نفسه.
[3] المرجع نفسه.
[4] Stephan Keukeleire , Simon Schunz, « Forieng Policy, Globalization and Global Gouvernance-The European Union's Structural Foreing Policy »,Op. Cit.p. 05.

[5] أماني محمود غانم، **البعد الثقافي في العلاقات الدولية: دراسة في الخطاب حول صدام الحضارات**، المرجع السابق، ص.134.

من هنا يتضح، أن البنائية تقدم ابستمولوجية على أن ما يعرف لا يمكن أن يكـــون نتيجـــة التلقي السلبي، و لكن بسبب نشاط الفاعل الشخصي، فنحن لا نعي العالم الخـــارجي كما هو لكن تقوم ملكاتنا البيولوجية و النفسية بتحديد معرفتنا للعالـــم، فالتركيز هنا علـــى التفاعـــل الإنساني وجعله وحدة التحليل.

وما ينتج عن عملية التفاعل هذه بين وحدات النظام الدولي هو الترابط النمطي الذي ينتج ما يسمى "النسق الدولي" فالترابط والتفاعل بين الوحدات (الوكلاء) يعني أن سلوك كل وحـــدة (وكيل) يتأثر بسلوك الوحدات (الوكلاء) الأخرى. كما يؤثر بدوره على سلوك تلك الوحدات (الوكلاء) و أن التفاعـــل الحاصل في هذا النسق ليس عشوائيا ولكنه نمطي يمكن ملاحظته وتفسيره والتنبؤ به.[1]

وبالتالي، فإن صناع قرارات السياسة الخارجية:

> "**يواجهون نفس ازدواجية الذات والموضوع في عملهم اليومي، وأثنـــاء جهودهم في إدارة العالم وتفهمه، ومع أن الدول معتمدة-إلى حـــد ما- على اعتراف بعضها بعض، فإنها تواجه بعضها بعض في شكل حقائق موضوعية لا يمكن تجاهلها**".[2]

بمعنى آخر، أن ما يميز النسق الدولي، هو التغير المستمر بمرور الزمن، وفي ظل هذه العملية نجده لا تؤثر فقط على السياسات الخارجية للوكلاء (الدول فحسب)بل تؤثر حتى على محددات السياسة الخارجية نفسها و هذا ما جعل السياسات الخارجية للدول تتسم بالشك والحذر، وربما يؤدي الى زيادة درجة المركزية في صنع السياسة الخارجية.[3]
فمثال على ذلك صدام حسين تصرف وكأن الكويت مقاطعة تابعة للعراق، وليس دولـــة ذات سيادة ، ولقد فشل بسبب رفض العالم الخارجي، الذي مثل قيدا حقيقيا و واقعيا ضد جهـــوده ومقاومته ، وربما الشيء الذي جعل الولايات المتحدة الأمريكية تتخذ الحيطة والحذر منه إلى درجة اتخـــاذ الرئيس **جورج بوش الابن** قرار إعلان الحرب على العـــراق دون موافقـــة أغلبية الكونغرس الأمريكي.

---

[1] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، المرجع السابق، ص.257.
[2] أكسندر وندت، **النظرية الإجتماعية للسياسة الدولية** (ترجمة: عبد الله جبر صالح العتيبي)،(الرياض: النشر العلمي والمطابع-جامعة الملك سعود، 2006)، ص.115.
[3] لويد جنسن، **تفسيـر السياســة الخارجيــة** (ترجمة: محمد بن أحمد مفتي ومحمد السيد سليم)،(الرياض: منشورات جامعة الملك سعود، 1989)، ص.299.

وفي هذا النطاق، نجد **وندت** قد ركز في دراسته الابستمولوجية على العلاقة بين الفاعل والبنية وأنطولوجيا تركز البنائية على مفاهيم:البنية(الهيكل)، الفاعل(الوكيل)، الهوية، المصالح، المعايير، أي هنا البنائيون ينظرون إلى الواقع نظـــرة تذاتانية، موجـــود بفعـــل الاتصال الاجتماعي الذي يفسح المجال أمام تقاسم بعض المعتقـــدات والقيـــم.[1]لأن الصيـــغ الثقافية مثل المعايير، القواعد، المؤسسات والتقاليد والأيديولوجيات والعـــادات والقوانيـــن... الخ تتشكل جميعها من المعرفة العامة* و المساوي لمفهوم"**الفهم الذاتي المتبادل**"– المفضل لدى **البنائيين**– وكلاهما يحيل إلى القناعات التي يعتنقها وكلاء معينون بعضهم اتجاه بعض(ذاتية –تبادلية) فإن البشر يتصرفون على أساس من المعاني الخاصة التي تعتبر نسبيا مستقلة عن الأوضاع المادية.[2] بالإضافة إلى هذا نجد وندت يرى:

"**أن فكرة الدولة كدولة ذات هوية ذاتية أو هوية تنظيمية تعتمد في الأساس على الهوية الجماعية للأفراد، فهي التي تعطيها الكيان والمعنى**".* [3]

بخلاف الواقعية التي ترى أن:

"**وجود هوية جماعية للدول هو فكرة ساذجة إن لم تكن خطيرة، وذلك لأن الدول بطبيعتها ذات مصلحة ذاتية خاصة**".[4]

و الهوية حسب البنائية تأتي من المثل وهذه تنطلق من معايير اجتماعية، وهو يعين التوقعات المشتركة بالسلـــوك الأمثل بهوية معينة وتأخـــذ المثل شكلين؛ فهي تعمل كقواعـــد معرفـــة وبالتالي:

---

[1] عبد الناصر جندلي ، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، المرجع السابق، ص.327.

* تتعلق المعرفة العامة بالقناعات التي يحملها بعض الفاعلين حول عقلانية بعضهم حول إستراتيجياتهم وتفضيلا تهم، وقناعاتهم، وأيضا حول أوضاع العالم الخارجي، ليس من الضروري أن تكون هذه القناعات صحيحة، ما يهم هو فقط أن يؤمن الفاعلون بصحتها.فالمعرفة بالوضع "ب" تعتبر "عامة" أو مشتركة داخل المجموعة "ج" إذا كان أعضاء تلك المجموعة جميعهم يؤمنون بذلك الوضع"ب"،يؤمنون أن أعضاء "ج" يؤمنـون بذلـك الوضـع "ب"، يؤمنون أن أعضاء"ج" يؤمنون بالوضع"ب" وهكذا دواليك.لمزيد من المعلومات أنظر:
- أكسندر وندت، **النظرية الإجتماعية للسياسة الدولية**، المرجع السابق.

[2] المرجع نفسه، ص ص .230،231.

* لتوضيح أهمية دور الهوية في السياسة العالمية يتناول بالتحليل أربعة أنواع من الهويات وهي:
الهوية الذاتية: أو التنظيمية في حالة المنظمات تؤسس عبر التنظيم الذاتي والهياكل ذات النزعة الداخلية للتوازن، ولها دائما أساس مادي ولها شعور وذاكرة والدولة هي مجموعة من الذوات التي لها القدرة على الإدراك على المستوى الجمعي، وتعد الهوية الذاتية مجالا لتفاعل الهويات الأخرى.
هوية النوع: وتشير إلى الصنف الاجتماعي أو الأشخاص الذين يشتركون في سمـات وخصائـص في المظهر، أو خصائـص السلـوك أو القيـم أو المهارات مثل اللغة أو المعرفة أو الخبرة أو التاريخ المشترك...الخ.ولها معنى اجتماعي، وهي بهذا الفهم لها بعد ثقافي.و ينطبق هذا النوع على أنواع النظم، أو أشكال الدول، مثل الدول الرأسمالية أو الفاشية أو الملكية.
هوية الدور: تعتمد في تكوينها على الآخرين، ويشير وندت إلى الكتابات التي تناولت دور الدول من قبل في العلاقات الدولية، حيث أنها أتت في مجال السياسة الخارجية.لكنها لم تركز على الهيكل الاجتماعي، لأنها حسب الكتابات هذا الهيكل محدد وإما مرن، وإما ضعيف.
الهوية الجماعية: تأخذ هذه الهوية العلاقة بين الذات والآخرين إلى نهاياتها المنطقية، وهو التعريف وهو عملية إدراكية تذوب فيها الفواصل بين الذات والآخر، وفي بعض الحالات تتجاوزها تماما.

[3] حسن الحاج علي أحمد، "دراسة في البناء الاجتماعي للسياسة العالمية"، المرجع السابق.

[4] المرجع نفسه.

"منشئة لهوية وفي هذه الحالة فإنها تفرز فاعلين جدد، أو مصالح، أو مجموعة من الأفعال.كما أن في بعض الحالات تعرف هوية الفاعل التي من خلالها يمكن تحديد ما هي الأفعال التي تجعل الفاعلين الآخرين يقرون بهوية معينة، و بهذا فهي مرتبطة مباشرة بالهويات الجماعية و ذات صلـــة بالمصالـــح الخاصـــة. فالمصالح منشئة لبعضها البعض".[1]

وأحيانا أخرى فإن المثل منظمة:

"تحدد ما هو المطلوب أن تفعله الهوية، فهي تشكل نموذجا ينبغي الإقتـــداء به، كما أنها تساعد الأفراد في تحديد أفضلياتهم،أو فهم العلاقة السببية بين أهدافهم والخيارات السياسية المتاحة لهم للوصول إلى هذه الأهداف.وتأتـــي أهمية المثل هنا عندما ينعكس المبدأ القيمي الذي يحملونـــه علـــى الخطـــط السياسية التي يستخدمونها لتحقيق أهدافهم".[2]

بصورة عامة، تضم البنائية العامة (الناعمة) كل الذين يهتمون بالثقافة والهويـــة والقواعد ويقبلون أن مصالح الفاعلين ليست ثابتة بل متغيرة وتنشأ من الإطار الاجتماعـــي، حيث ترى البنائية أن التأثير الثقافي والمؤسسي ينعكس على مكونـــات بيئة الدول، هنا تقوم المثل بتشكيل مصالح الأمن القومي وسياساته وبالنظر إلى المصالح الثابتة فإن المؤسســـات تغير من قيمة تكلفة المعاملات (**TRANSACTIONCOSTS**)أوالمعلومات المطلوبة لسياســـة محددة، أو قد تغير المصالح نفسها لذا الدول لا تتحالف لمواجهة مجردة، إنما ضد نوع معين من القوة.والاهتمام بالمثل سيمكن من فهم مصالح الفاعلين، و ذلك لأنها توضح الطريقة التي من خلالها يربط الفاعلون أفضلياتهم مع خياراتهـــم السياسيـــة.فالمثل والثقافة العالميـــة تهئ الأوضاع لاتخاذ قرارات و هي بذلك تساعد في تحديد الخيـــارات المتاحـــة كما أنها توضح الحدود بين مناقشات ومداولات السياسة الخارجية من جهة وتنفيذ تلك السياســـات من جهـــة ثانية ونجد في عديد من الحالات أن متخـــذي القرار يعتقدون أنهم محكومون بمبـــادئ ومثل و قواعد ثقافية تشجع أو تمنع أنواعا محددة من السلوك، من هنا فإن القيم الأخلاقية والمثـــل والقواعد الثقافية تسهم في وضع معيار أخلاقي للحكم على السياسة الخارجية للدول.[3]

إذ شهد القرن العشرين إقبالا واسعا لمفهوم الثقافـــة، فقد استخدم"**بيتر كاتزشتاين**" متغيـــرات ثقافية لـــ:

[1] حسن الحاج علي أحمد، المرجع السابق.
[2] المرجع نفسه.
[3] المرجع نفسه.

"تفسير واستيعاب الأسباب التي أدت بكل من ألمانيا واليابان إلى عدم اعتمادها على سياسة عسكرية، رغم أنهما يمتلكان تكنولوجية عالية للقيام بذلك.و هو التفسير الذي يواكب الصراع الحضاري بمفهومه المعاصر، وكذا الصراعات الإثنية و العرقية التي برزت على الساحة الدولية عقب الانهيار السوفيتي وتفكك المنظومة الاشتراكية".[1]

باختصار؛ إن الأهمية النظرية للبنائية في تفسير السياسة الخارجية بالخصوص والعلاقات الدولية عموما تكمن في مواقفها الابستمولوجية والأنطولوجية والمعيارية الوسطية لأنها تمثل وسطا بين العقلانيين والتأمليين.

فالاختيار الأنطولوجي يرتكز على الإطار الاجتماعي القائم على البنية**(الهيكل)**والفاعل **(الوكيل)** ووحدة التحليل في ذلك التفاعل الاجتماعي القائم على تبادل الأفكار والقيم والمعايير الثقافية مع تبني على المستوى المنهجي المنهج العلمي السلوكي في معالجة بعض المسائل مثل حركية وصيرورة الأحداث الدولية، الهوية، معتقدات وإدراكات الفاعلين.

أما الاختيار الابستمولوجي البنائي يتمثل في محاولة الربط بين الأبعاد المادية الذاتية والتذاتانية في السياسة الخارجية وهذا قائم على افتراض مفاده أن :

"الهويات والمعايير و الثقافة عناصر تلعب دورا مهما في السياسة الخارجية، مع العلم أن هويات ومصالح الدول لا تحدد فقط بناء على دور البنية(الهيكل) ذات البعد المادي حسب اعتقاد الواقعيين، بل هي نتائج تفاعلات، مؤسسات، معايير، وثقافات، وبالتالي فإن "المسار–وليس البنية– هو الذي يحدد الكيفية التي تتفاعل بها الدول".[2]

نتيجة لما سبق، يمكن القول بأن السلوك الخارجي للدول (الوكلاء) في ظل البنية (الهيكل) ألا وهو الواقع الدولي يتشكل من الأفكار و المعايير العناصر المحددة للثقافة.

[1] عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، المرجع السابق، ص.326.
[2] عمار حجار،" السياسة الأمنية الأوروبية تجاه جنوبها المتوسط"، المرجع السابق، ص.45.

الفصل الثاني: محددات البعد الثقافي في السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة

لا يمكن فهم سياسة خارجيـــة معينة ما لم يفهم الإطار الذي تصنع فيه، ويقصـــد بذلك هيكل صنع السياسة الخارجية؛ الذي يتحدد وفقا لذلك بطبيعة النســـق الـــدولي الـــذي تتفاعل فيه الوحـــدات السياسية والدول وتغيرات الساحـــة الدوليـــة، ومجموعـــة الأنســـاق الاجتماعيـــة والثقافية والتنظيمـــات السياسية...الخ.مع تحديد الأوزان النسبيـــة لكل فاعـــل من الفواعـــل الداخلية المشاركـــة في صياغة التوجه العام للسياسة الخارجية للدولة.

بالتالي، أصبح الاهتمام بسلوكيات الفواعل الدوليـــة بارز في أجنـــدة الساســـة والباحثين، خاصة مع موجات التشابكـــات والترابطات التي عرفتها العلاقات الدوليـــة بعـــد نهاية الحرب الباردة،وهذا لمدى أهمية التأثيرات المترتبة عن سلوكيات تلك الفواعـــل سواء على المستوى الداخلي أو الدولي.

فهـــذا، يشير إلى أن سلوك خارجية معينة خاصة في ظل التحولات والتغيـــرات لفترة ما بعد الحرب الباردة يجب أن تكون لها القدرة على مواجهة أنواع معقدة ومتشابكة من الضغوطات والمطالب البيئية.حيث يرى"**كارل دوتش**"في ذلك–لاسيما النظام السياسي–أن أهم خاصية يجب أن يتميز بها هي

"**قدرته على مواكبة البيئة المتغيرة من خلال عملية الابتكار**".[1]

وعالم ما بعد نهاية الحرب الباردة يعيش بالفعل في ظل تغيرات سياسيـــة، اقتصادية، ثقافيـــة، وابتكارات تكنولوجية جديدة...الخ.الشئ الذي جعل العالم يعيش في هـــذه الفتـــرة ضمـــن شبكـــة العلاقـــات والتفاعـــلات بين هؤلاء الفاعليـــن، و عبر جميع المستـــويات. وتتمثل أهم عناصر هذه الشبكة في المتغير الثقافي الذي ميز العديد من سلوكيات الفواعـــل الدولية كالإتحاد الأوروبـــي مثلا.

[1] محمد زاهي بشير المغيربي، **قراءات في السياسة المقارنة: قضايا مناهجية ومداخل نظرية** (بنغازي: منشورات قار يونس)، ص.306.

من هنا، بات من الضروري أن يتعامل مع المتغير الثقافي بقدر أكبر من الجدية، وربطه بالجانب السياسي، وهذا راجع بدوره إلى التوسع الأفقـــي للقوى الكـــبرى في العالم؛ و الذي كانت بواعثه سياسية – إستراتيجية أدت إلى وجود تباين بين الدول فـــي مستويـــات معيشتها وفي درجة معدلات نمـــوها.بالإضافة إلى ذلك، أنه لم يثبت أن الاقتصاد أو آليـــات السوق قادر/ أو قادرة على معالجة الخلل في التوازنات الاقتصاديـــة والاجتماعيـــة. كما أن التنمية لها أبعاد ثقافية وإنسانيـــة من منطلق أن الهدف النهائي هو الارتقاء بنوعيـــة الحيـــاة والتوصل إلى ثقافة إرســـاء السلم والأمن في العالم وليس فقط زيادة معدلات النمو.

وبالتالي، ستأخذ الثقافة من منطلق هذا الفصل جانبا سياسيا– هذا نظرا لطبيعـــــة الدراسة – بالتركيز على المعايير الثقافيـــة ذات الجانب السياســـي كالديمقراطيـــة، حقـــوق الإنسان، الهوية، الدين، حرية السوق، السلام، الأمن...الخ.

المبحث الأول : محددات البيئة الداخلية (المجتمعية) للبعـد الثقافي في السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة

يعتمد الكثير من المحللين و الدارسين لتجربة الإتحاد الأوروبي التكاملية علـى النهج الوظيفي الجديد من خلال مبدأ التدرج ومبدأ الانتشار. إلا أن هذه المسيرة التكامليـة جاءت في

> **"ختام جولات من الشد والجذب لعدة قرون، أفضت إلى حروب عالمية مدمرة، كان لإيقافها أولوية مطلقة لدى أوروبا والعالم أجمع، ومن ثم شغل "إشاعة السلام" موقعا متميزا بين أهداف الدول الأوروبية".[1]**

وبالرجوع قليلا إلى الوراء نجد، في عام1941 كان "**ألتييرو سبينيلي**" و"**أرنستو روسي**" قد حددا صورة لأوروبا فيدراليـة في بيـان فينتو تيني (ventotene) بيد أنه بعـد الحـرب العالمية الثانية فقط بدأ البنـاء الأوروبـي يخطو خطواته الأولـى بدفـعة من الضـرورة السياسية للقضاء على أسباب المواجهة والنزاع بين دول القارة القديمة الكبرى التي وجـدت نفسها على الجانب الغربي من الستار الحديدي.[2]

والنواة الأولى للإتحاد الأوروبي تعود:

> **"للست دول المؤسسة (فرنسا وألمانيا وإيطاليا وبلجيكا وهولـندا ولكسمبورغ) وانضمـت على مراحـل متعاقـبة21 دولة أخـرى، ليصل بهذا عدد الـدول الأعضاء في الإتحـاد الأوروبي إلى سبـع وعشرين دولة.فالدنيمارك وايرلندا والمملكـة المتحـدة انضمـت إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية في01جانفي 1973،ثم انضمـت اليونان في العام1981،ثم اسبانـيا والبرتغـال في العـام 1986، و بعدها السويد وفنلندا والنمسا في عام 1995.وبعد نمـو تدريجـي من6إلى15عضو، قام الإتحاد الأوروبي في1ماي2004بأكبر توسع في تاريخه، من حيث حجم التوسع وتنوعه، حيث انضمـت إلـى الإتحاد عشر دول جديدة هي: قبـرص، واستونيـا ولاتفيا وليتـوانيا و مالطا وبولنـدا والجمهـورية التشيكية وسلوفاكيا وسلوفينيا والمجر(هنغاريا). ثم أضيفت إلى البلدان السابقة**

[1] محمد محمود الإمام، **تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي**، المرجع السابق، ص.225.
[2] مقال بدون مؤلف، **"**الإتحاد الأوروبي**"**، متحصل عليه:
<http ://www.esteri.it /MAE/AR/Politica_Europea/Unione_Europea>

بلغـــاريا ورومانيا، حيث غدت الدولتان أعضاء في الإتحاد الأوروبـــي في 01 جانفي 2007".[1]

وأصبحت دول الإتحاد الأوروبي تؤكد في مسيرتها التكاملية على ضرورة الوصـــول إلـــى صياغة سياسة خارجـــية موحدة والعمل على إيجاد آليات كفيلة بتنفيذها عبر مسار تفاعلـــي وعملي داخل النظام الدولي لعالم ما بعد الحرب الباردة.ومن بين تلك الآليات آليـــة الهويـــة الثقافية التي تعتبر من المتغيرات التوجيهية للسياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي.

لكن هل الثقافة لعبت دور في بلورة هذه السياسة ؟

[1] مقال بدون مؤلف، "الإتحاد الأوروبي"، المرجع السابق.

المطلب الأول: البعد الثقافي في التطور التاريخي للإتحاد الأوروبي

إن الواقع الذي انطلق منه الإتحاد الأوروبي في مسيرته التكاملية و بناء اتحاد اقتصادي وتكتل سياسي يضم27 دولة، كان نتيجة التفاعلات السياسية والاجتماعية والثقافية.

والثقافة من منظور نفسي تعتبر كحافز ذاتي يترجمه سلوك معين (الرغبة في انجاز شيء معين)، فالمتغير الثقافي يراعي الجانب المعنوي وحاجاته الروحية ومحدداته القيمية.

ومسيرة الإتحاد الأوروبي مرت بتغيير شامل كما توقع "**أرنست هاس**" وفق مبدأ التدرج و الانتشار للتوصل إلى بناء هوية الإتحاد الأوروبي بالرغم من التركيبة غير المتجانسة للمجتمعات الأوروبية بسبب وجود تمايز طبقي، إلا أن ذلك لم ينف توحيد أوروبا، وهذا راجع إلى التكوين الثقافي المتبادل بين تلك الأجزاء الثقافية المتمايزة.[1] كما جاء نتيجة لدور القيم والأفكار والمعايير التي ترتكز عليها الثقافة الأوروبية.

لذلك، هناك من أكد أن السلام، الديمقراطية، حقوق الإنسان، حكم القانون، والحرية الاقتصادية هي بمثابة مبادئ ثقافية توجيهية في بناء"أوروبا الجديدة".[2]
وهذا الحديث ينصرف بالذهن إلى ما يكنه البنائيون من اهتمام بالهوية والمعايير كشروط أولية لتحديد المصلحة والسلوك الخارجي، إذ

"لا تفرض الثقافة خريطة إدراكية على الأشخاص، لكنها تزودهم بمجموعة من المبادئ التي تضع لهم خريطة الأهداف والمصالح". [3]

هذا انطلاقا من معاهدة وستفاليا 1648، ضمت الدول الأوروبية في إطار قانون دولي كلاسيكي، تحكمه ثقافة واحدة هي الثقافة الأوروبية ومبادئه وقواعده تطبق فقط على العلاقات المتبادلة بين أطراف النادي الأوروبي، و لا تمتد لغيرها من الدول التي كان غالبيتها آنذاك خارج هذا النادي.[4]

---

[1] Elisabeth Johansson-Nogués, « The Construction of EU Foreing Policy identity : Identitarian resonance and dissonance in the European Union's relations with the Mediterranean, Northern European and Western Balkan Borderlands » (Doctoral Thesis in International Relation and European Integration, Departement de dret Públic i de Ciències Historicojuridques, Universitat Autònoma de Barcelona, 2008), p.34.

[2] Ibid., p.31.

[3] Lisbeth Aggestam, « Role Conception and politics of identity in Foreing Policy », Arena Working Papers Series, Nº 08/1999, In :< http://www.arena.uio.no/publications/wp99_8.htm>

[4] العلالي الصادق، **العلاقات الثقافية الدولية (دراسة سياسية-قانونية)**، المرجع السابق، ص.302.

والحيز الثقافي في التجربة الأوروبية أخذ أبعادا مركبة تحمل كثيرا من التعقيد والخصوصية على حد سواء، فمن هذه الناحية

> **"احتوت الثقافة الأوروبية على مكونات مشتركة كثيرة وعرفت خبرتها الثقافية في القرون الوسطى وأثناء عصور النهضة تجارب متشابهة.فنضال كثير من مثقفيها ضد هيمنة الكنيسة، والمعركة التي خاضها الفكر العلماني في أوروبا بصور مختلفة قبل وبعد الثورة الفرنسية(1789) من أجل بناء نموذج ليبرالي عصري كانت من السمات العامة التي شهدتها معظم بلدان القارة الأوروبية منذ القرن السابع عشر وحتى القرن التاسع عشر. و من هنا يمكن القول أن الغرب الأوروبي قد امتلك مكونات ثقافية مشتركة منذ ظهور المسيحية، و مرورا بهيمنة رجال الدين و الملكيات المطلقة في القرون الوسطى، وانتهاء بسيادة الثقافة الفردية والقيم الليبرالية في العصور الحديثة".**[1]

وبذلك، تشير ظواهر الأمور بأن أوروبا مرت بثورة فكرية وثقافية أنجزها الأنواريون و كانت حصيلتها منظومة الأفكار الليبرالية بواسطة حرب فكرية خيضت ضد النظام السياسي الاستبدادي وثقافته؛ فكان لها أن انتقلت من"**الوجود بالقوة إلى الوجود بالفعل**" أي كانت تحتاج إلى حامل سياسي يحملها إلى الواقع الاجتماعي، والمجسد في الثورة الفرنسية الكبرى عام1789، وما أعقبها من ثورات في مجمل أوروبا.[2]

والثقافة الأوروبية وفقا لهذا النهج، جاءت متكاملة في إطار ما يسمى الثقافة السياسية والاجتماعية بمعنى، أنها

> **"تهتم بأمور الناس وقضاياهم المصيرية،وبالذات فيما يرتبط بالحريات، كحرية الرأي والتصويت أو كحرية الممارسة الدينية وغيرها؛وهي بمثابة ثقافة تدفع الناس نحو التحرك و الانطلاق والسعي الجاد للتغيير والإصلاح، وتتلخص أيضا في الأعراف والتقاليد التي يبني عليها المجتمع حياته بما يضمن سعادته ورقيه في ظل قوانين يتمسك بها الجميع من دون وصاية من أحد، وهي تدعو وتحث باتجاه تحكيم القيم والمثل النبيلة كالتعاون والترابط".**[3]

---

[1] عمر الشوبكي، **"**أوروبا من السوق إلى الإتحاد: صناعة وحدة**"**، في كراسات استراتيجية، متحصل عليه:
<http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/sboko.htm>

[2] عبد الإله بلقزيز، **"**نحن والنظام الديمقراطي**"**، **المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ع.236(أكتوبر 1998): ص ص.75،76.

[3] علي أجقو، **"**العولمة والتحديات الثقافية: الثقافة العربية الإسلامية**"**، متحصل عليه:
<http://wwww1.univ-batna.dz/droit/mondialisation.pdf>

و يمكن طرح ذلك على المستوى الداخلي، بحيث ينظر للمجتمع الأوروبي ككل، إذ يتكون من مختلف المجموعات الداخلية كعامل حاسم التأثير التي تسمى بحسب "**ألكسندر ونـــدت**" الوكيل بحيث أن هذه المجموعات تمثل النخبة المثقفة، وهم فاعلون واعون بمقاصدهم، قد أدت أفعالهم إلى تغيير وإعادة إنتاج المجتمع الأوروبي ــ على أساس أن هذا الأخيـــر هو الهيكـــل ــ فهو مكون من علاقات اجتماعية وثقافية قامت بترتيب وهيكلة التفاعـــل بيـــن هؤلاء الأفراد.

فالمجتمع الأوروبي، أثناء الثـــورة الصناعية التي مر بها عرف فـــي الوقـــت نفسه ثورة عقلية تأثرت كذلك بإسهامات "**إمانويل كانط**"؛ فهذه الإسهامـــات خلقت مناخـــا حيويا ووعيا معرفيـــا متجـــددا عبر التاريـــخ من خـــلال المجموعـــات الابستمولوجية،* فبواسطة مفكري وفلاسفـــة التنوير العقلي والروحي قامت الثورة والتغييـــر في أوروبـــا لتحقيق أهـــداف سياسيـــة (قومية و دولية)كانت مرحلية بدأت بتحقيق أهداف اجتماعيـــة وإنسانية (فردية وجماعية)تعزز الحرية والديمقراطـــية والتحـــرر والوعـــي والشراكـــة الإنسانية في المستوى الحضـــاري،[1] وذلـــك

> "**ابتداء من التغلغل في الحصون الداخلية للذات وانتهاء بالشيوع في الحس والسلوك الجمعيين وتكوين الإرادة العامـــة للأكثرية الفاعلة في المجتمع الأوروبي**".[2]

بهذا، تكون السيرورة الثقافية قد ساهمت في نقل المجتمع الأوروبي من حالـــة التخلف إلى التقدم.لأنها تركز بدورها على القيم والأفكار والمعايير الليبراليـــة التي دفعـــت بالمجتمع الأوروبي لاستغلال الفرص وولدت لديه شعور أداء الواجـــب، وهـــذا مـــا ميـــز أوروبا في عصر الرأسمالية والتنويـــر، وبفضل ذلك ظهرت الديمقـــراطية(المســـاواة فـــي الحقوق، المسؤوليـــة في ممارسة السلطة، السيادة الشعبيـــة)،الغطـــاء الدينـــي الكاثوليكـــي البروتستانتي (الذي يدعم الكســـب المادي ويدعو إلى إصـــلاح الكنيســـة حتى تتفتح علـــى المجتمع)، مبدأ حقوق الإنسان، المعايير الاقتصادية مثل تبني اقتصاد السوق...الخ.

خلاصة القول هي، أن المعايير الثقافية الأوروبيـــة من ديمقراطيـــة، حقـــوق الإنسان، الدين، الهوية... الخ، جاءت عبر تاريخ طويل من الصراعات، فهي من معطيـــات التجـــربة التاريخية التي تكونت بألوان العصـــر والمكان، وبالخصائـــص النوعيـــة للأمـــم والشعوب التي أبدعتها وطورتها، بحيث تطلبـــت أولا، كنيســـة مستقلـــة عن الدولـــة، ثـــم حركة الإصـــلاح التي فرضت تعددية الدين، وعصر التنويـــر الذي عزز استقلالية العـــقل

[1] علي عقلة عرسان،"مكانة الحوار الثقافي في بناء الحضارة ودوره في نحت صورة إنسانية: دور الثقافة ومسؤولية المثقف"، متحصل عليه: <http://www.awu-dam.org/politic/ind-FKr16.htm>

[2] المرجع نفسه.

عن الكنيســـة والدولة، وعصر الاكتشافات الذي وسع الأفق، وأخيرا الرأسماليـــة بتأكيـــدها المنافسة والسوق.[1]

وتجدر الإشارة إلى، أن هذه الأفكـــار تتفق إلى حد ما مع المفهوم الليبرالـــي للدولة على أنها تتكون من أفراد، نخب، بيروقراطيات...الخ. نجد من بين هـــؤلاء النخبة الثقافية، ومن خلال المحاولات الجادة للفكر الفلسفي والتصورات التي كان يحملها الكثيـــر من المفكرين في أوروبا جعلت منها تراكمات ثقافية، دفعـــت بالمجتمـــع الأوروبـــي نحو التوحيد ووفرت له بيئـــة خصبة وتنشئة أفراده اجتماعيا على أساس هذه الثقافة الليبرالية.

فما مدى انعكاس ذلك على النخب السياسية الأوروبية؟

[1] توفيق المديني، **إتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل: دراسة تاريخية سياسية** (دمشق: منشورات إتحاد الكتاب العرب، 2006)، ص.236. متحصل عليه:

<www.awu-dam.org>

المطلب الثاني: انعكاس السياق الثقافي، التاريخي على النخب السياسية – نحو بروز الطبيعة فوق- القومية للإتحاد الأوروبي

إن المتصفح للعملية التكاملية لأوروبا ورؤيتها في صيغتهـــا النهائيـــة"**الإتحـــاد الأوروبي**" ككيـــان قائم بحد ذاته، يجد نفسه أمام عملية تكاملية بدأت بالجوانـــب و الأبعـــاد الاقتصادية، وهـــي الجوانب التي احتلت بؤرة الاهتمـــام في البداية.غير أن انطلاق وتقـــدم المسيرة التكاملية للإتحاد الأوروبي يرجع في حقيقة الأمر تاريخيا لـــ

> "**حركة التنوير والحـــداثة الأوروبيـــة التي انطلقت من عام (1670م) إلى (1800م)، التي جاءت على شكـــل مجموعـــة من التصـــورات والأفكـــار النقدية... وكانت هذه الأفكار بمثابة المقدمة الضروريـــة للثورة الفرنسية التي حدثت في نهاية القرن الثامن عشر(1789م)، وما تلاها من تطورات كبرى على صعيد النسق المعرفي، والتصور السياسي الأوروبي**".[1]

وحقيقة، تم بالفعل إنشـــاء وتأسيس الدولـــة القومية الحديثة وإرساء القيم والأفكار الثقافية الليبرالية، عن طريق الفصل بين الكنيســـة والدولة وإعلان حقـــوق المواطن مـــع الثورة الفرنسية الكبرى، وتعزيز الديمقراطية...الخ.[2] وهكذا

> "**دخل العالم الأوروبي في مرحلة تاريخية جديدة، تعلي من شأن العقل وضروب التفكير العقلي، وتبتعد عن كل ما يؤدي إلى ربط الدين بالدنيا، وبين التاريخ والأسطـــورة، وبدأت الإبداعـــات و الاختراعات، وكل عمليات التطور تتم على قاعدة الفصـــل بيـــن السلطات**".[3]

وعرفت أوروبا جديـــدة، قوية عسكريا، وذات مدنية متقدمة على المستـــوى السياسي والاجتماعـــي والقانوني مع بداية القرن 19م، فالتطور هذا عبـــارة عن عمليـــة تاريخية، وحركة اجتماعيـــة وثقافية قوية، أدت إلى اقتلاع كل عوامل و أسباب الانحطاط الأوروبي.[4]

---

[1] محمد محفوظ، **الإسلام، الغرب وحوار المستقبل**، ط.1 (بيروت: المركز الثقافي العربي، 1998)، ص.160.

[2] Elisabeth Johansson-Nogués, « The Construction of EU Foreing Policy identity : Identitarian resonance and dissonance in the European Union's relations with the Mediterranean, Northern European and Western Balkan Borderlands », Op.Cit., p.36.

[3] محمد محفوظ، المرجع السابق، ص.160.

[4] المرجع نفسه، ص ص.160،161.

وأوروبا حتى تحول مشروع النهضة هذه كأفكار وقيم وتطلعات عليا إلى قوة اجتماعية قامت بتأسيس الإتحاد الأوروبي بتنظيم علائقها وحركتها العملية، على هدى الإرث الثقافي ــ الأفكار المركزية لمشروع النهضة ــ وبلورتها في إستراتيجية تنموية؛[1]ذلك أن حماية القيم الثقافية، والتنوع الثقافي للدول الأعضاء والذي يشمل التاريخ، التنوع اللغوي، الديني، العرقي، ولد ما يسمى الإرادة الكاملة لدى النخب السياسية لإقامة كيان مؤسساتي لحماية المجموعات الأعضاء.[2]

لقد ارتبط السياق التاريخي الذي عاشته أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية بظهور قيادات سياسية وصناع قرار مختلفين في التوجه والنظرة لدور بلدانهم على الساحة الخارجية. فالتقاليد السياسية الجديدة في أوروبا بعد الحرب والتي تقوم على تبني الوسائل السلمية في حل النزاعات و تحقيق التعاون على المستوى الإقليمي في المجالات المختلفة و العمل متعدد الأطراف، تطلب ظهور قيادات سياسية تتمتع بصفات وقدرات معينة تمكنها من خدمة المصالح الأوروبية بعيدا عن الانخراط في صراعات إقليمية أو دولية.

ولعل في هذه التطورات المهمة، التي أعطت التفاعل بين القيادات الأوروبية فيما بعد هو ما عكس منذ بداية عملية التكامل ملامح البنى المؤسسية للنظم الديمقراطية، لأن توافر الإرادة لدى النخبة السياسية، والآباء المؤسسين، و الشريحة الواسعة من المجتمع المدني الأوروبي، ولد حافزا أساسيا لتطوير التجربة التكاملية برمتها ودفعها على الدوام في الاتجاه الديمقراطي الصحيح، بحيث أصبح البرلمان الأوروبي سلطة منتخبة بالاقتراع المباشر،[3] وتدعمت شرعية هذه السلطة بالهوية المنتجة من الثقافة،والتي أصبحت شعور إنساني يكمن في منظارات النخب السياسية يعبر عن نظام ذي وسائل للفهم ومراكز للتوجيه كإطار تحتاج إليه لتنظيم الإتحاد الأوروبي عبر الاقتراب الثقافي في ظل ظروف سياسية متغيرة تدل على مدى التقدم الذي تم إحرازه للتأكيد على الارتباط و التكامل المنسق بين الدول الأعضاء المعنية بتوحيد هذا الكيان وصياغة سياسة خارجية موحدة.[4]

---

[1] John M. Cotter, «Cultural Security Dilemmas and Ethnic Conflict in Georgia » in, **THE Journal of Conflict Studies** at the University of New Brunswick.Vol.XIXND.1, spring 1999 (1-27) : p.06.

[2] Ibid., p.07

[3] حسن نافعة، **الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا**، ط.1(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، جوان 2004)، ص ص.368،369.

[4] أميرة محمد عبد الحليم،"الهوية الأوروبية" في، قراءات إستراتيجية، متحصل عليه:

<http://www.acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/ReadO.htm>

من خلال هذه الرؤية تتحدد دعائم أساسية تبين لنا **قضية الهوية الأوروبيـــة** حسب الوثائـــق الموجودة الأساسية لتطور الوحدة الأوروبية وهي:[1]

1- أن أوروبا تعتبر ضامنا للسلام وضامنا لاستحالة تكرار مأســـاة الحـــروب العالميـــة، وهذه نتيجة طبيعية حديثة لإنهاء التقسيم الذي كان قائما بين الدول الأوروبية.

2- أن أوروبا تمثل بيئة سياسية متميزة، حيث تمتلك شكلا (نموذجا سياسيا) يرتبط بنظـــام الحكم الدستوري (الذي يتراوح بين الحريـــات الفرديـــة والنظـــام الديمقـــراطي التمثيلـــي ووجود تنظيم المجتمع السياسي يستند على التضامن بين أعضائه).

3- تشكل أوروبا عاملا حاسما في التقدم الاقتصادي ــ الذي يتراوح هو أيضا بين مفهـــوم رفع مستوى المعيشة ونوعية الحياة و المسجـــل في المادة الثانيـــة من معاهـــدة رومـــا ــ ومفهوم التطور الممتد الموجود في النصوص الحديثة جدا والموضـــوعة تحـــت المناقشـــة. من هاته المبادئ، يفهم أن هوية السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي يجـــب أن تحتـــــرم وتحمى.

إذا، بفضل ما نشأت عليه النخبة السياسية الأوروبية من تنشئة اجتماعية فـــي ظل نسق عقـــدي حافل بالإسهامـــات الفكرية التي دعمت عملية التحـــول الديمقراطي، وحماية الأفراد من ظلم وقهر السلطة والحكام،وإرساء لمبادئ حقوق الإنسان...الخ، تحددت القناعات الراسخة لدى صناع القرار الأوروبيين بأن يساهمـــوا في استثمار ذلـــك المحيـــــط بالبناء والاستجابة الحضارية لتحديات الراهن، ويساهموا في ازدهار ثقافات دول الأعضاء واحترام التنوع الثقافي والخصوصية الثقافية لكل بلد.[2]

ولقد أعطت هذه الأبعاد الثقافية من مفهوم الديمقراطية، حقوق الإنسان، الهوية، أفكار المذهب البروتستانتي، حرية السوق، التعليم المنتهج... الخ، أثر إنشائـــي إذ تعمـــل بمثابة حوافز تحدد الأهداف التي يجب أن تعمل النخب السياسية علـــى تحقيقـــها بطـــرق شرعية،[3] فهي تدرك أن بناء الواقع الأوروبي يعتمد أساسا على تصوراتهـــا أي الأفكـــار والقيم الناجمة عـــن تفاعلات العلاقـــة بين الـــدولة ومجتمعها الداخلي.ومن ثم أصبحـــت سيرورة المبادئ الثقافية التي قاوم من أجلها المفكرين عبر التاريخ بمثابة الدوافع والحوافز التي قررت بها النخب السياســـية النهوض بالمجتمـــع الأوروبي، و مقاومة الصراعـــات وتحقيق التكامل عبر مجتمع ليبرالـــي يحترم التنـــوع الثقافـــي، وأكدت السير وفق هاته المبادئ لاسيما في توجهاته الخارجية نحو العالم.

---

[1] أميرة محمد عبد الحليم، المرجع السابق.

[2] Rod Fisher, « A Cultural Dimension to the EU'S External Policies from policy » , in site internet : <http://www.ec.europa.eu/culture/Key-documents/.../culture_ gov_EU_ extern _ Relations.pdf>

[3] Henning BoeKle (and others) , « Norms and Foreing Policy :Constructivist Foreing Policy Theory »,Tübinger Arbeits Paper Zur **Internationalen PolitiK und Friedensforschung**, Tübingen , Germany, Working Paper :№.34 a ,p.08.

انطلاقا من هذه الأفكار، واعتمادا على التحليل البنائي، الذي يرى في الإتحـــاد الأوروبي كتلـــة واحدة بعلاقات خارجية متعددة أي من الـــزاوية فـــوق- القومية، فإنـــه ينظـــر للدولة على أنها تملك استقلالية مطلقة في سياساتـــها الخارجيـــة، بل"**الأوربانيـــة**" هي تأثير فـــوق- قومي لمسار التكامـــل الأوروبـــي على السياســـة الخارجيـــة لـــدول الإتحاد،[1] وفي الوقت نفسه، إسهام هذه الـــدول في مسار صنع السياسة الخارجيـــــة على المستوى الأوروبي و هـــذا ما يعرف بنظام المدخلات والمخرجات **Inputs/Outputs** كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (3): نظام المدخلات/المخرجات في نمو ذج السياسة الخارجية الأوروبية

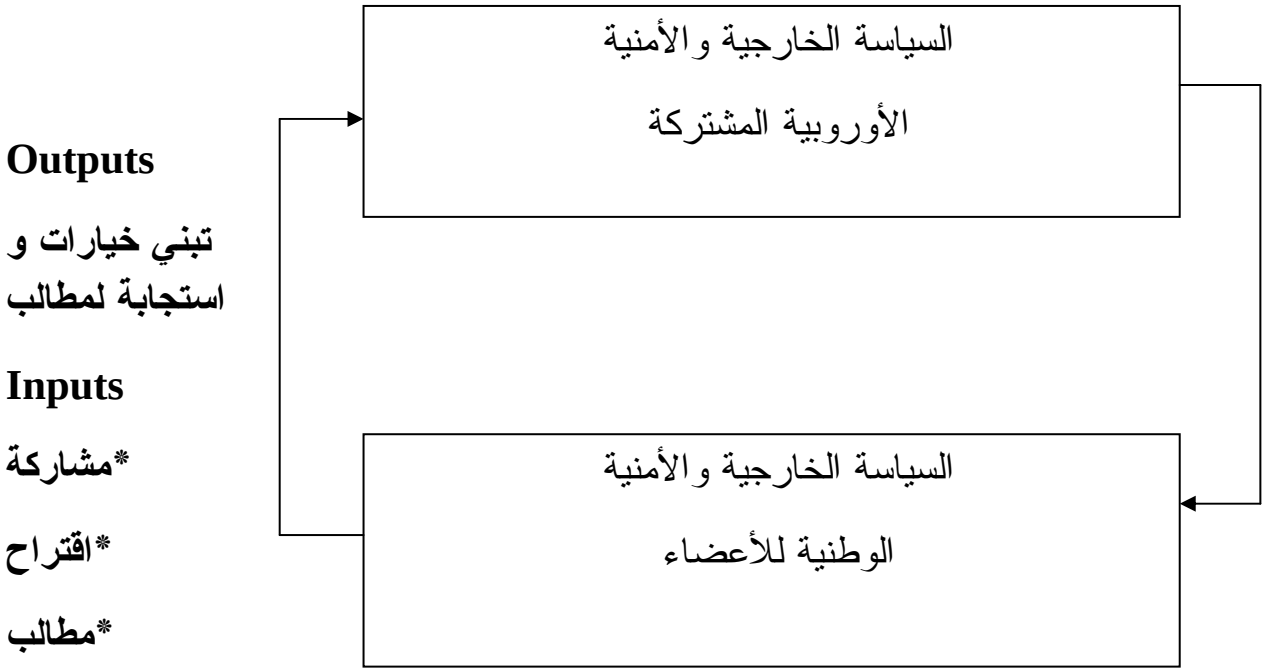

المصدر:

Aliser Miskimmon, « The Europeanization of National Strategic Planning : National and European Union Level Policy Adaptation and Maladaptation within the Framework of the European Security and Defence Policy », Paper Presented at the 47 the Annual International Studies Association convention, San Diego USA. 22-25 March2006, p.06.

[1] Apostolos Agnantopoulos, « The Europeanization of Greek Foreing Policy Toword the Arab Israeli Conflict » (Paper Presented at **the British International Studies Association BISA Annual Conference**, Cork, 18-20 December, 2006), p.02.

ويتضح من ذلك، أن السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي حسب الطرح البنائي هي مجموعة من المعاييـــر التذاتانية التي تقود الـــدول الأعضـــاء إلى تبني سلوكـــيات تهـــدف إلى تحقيق مصلحة الجميع.وبالتالي،ربما ما يحدد هندسة السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي درجـــة تكيفـــه مع المعاييـــر النسقية الدوليـــة بصفة عامة (العولمـــة بكل معاييرها الثقافية والاقتصادية والسياسية وغيرها)، ومعايير الإتحاد الأوروبي بصفة خاصـــة (الديمقراطيـــة، الهوية، الدين...).

المطلب الثالث: هندسة السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي عبر نزعة ثقافيـــة أوروبـــانية

في قراءة وجيزة لتنظيـــم السياسة الخارجيـــة للإتحاد الأوروبي، نجدها بـــدأت بمحاولات منذ عام1969م، حيث انبثقت"**آلية التعاون السياسي الأوروبي**"عن القمم التـــي جمعت رؤساء حكومات الدول الأعضاء، إلى غاية صدور القانون الأوروبي الموحد لسنة 1987م والذي أشار إلى بذل الدول الأعضاء كـــل الجهد لبلورة، وتنفيذ سياسة خارجيـــة أوروبية وبصفة خاصة في مجال التشاور حول قضايا السياسة الخارجية.[1]

إلا أن نهاية الحرب الباردة، فرضت تحديات على الإتحاد الأوروبي مما جعل الدول تلجأ إلى تكثيف المزيد من الجهود في توحيد السياسات الخارجيـــة،حيث تطرقـــت معاهدة ماستريخت عام1992م عن التزام الدول الأعضاء بضرورة"تحديد سياسة خارجية وأمنيـــة مشتركة"،[2] وقد حرصت كل من معاهدة ماستريخت عام1997م و بعدها نيس عام 2000م، بالإلحاح على حرص الإتحاد الأوروبي على تطوير البناء الأوروبي من الداخل عن طريق بناء كيـــان موحد لتفعيل سلوكيته الخارجية.[3]

من هنا يمكن القول، أن تزايد سلطة البرلمان الأوروبي وضرورة موافقتـــه على عدد من التشريعات لضمان إقرارها من المجلـــس الوزاري و حقـــه في استخـــدام الاعتراض على عدد من التـــشريعات وفـــقا لآلية المشاركـــة في صنع القـــرار،[4] يـــدل على سياسة خارجيـــة للإتحاد الأوروبي لها معاييـــر أوروبا نية ناتجة عـــن التفاعـــلات مابيـــن الحكوماتية و المبادئ الثقافية التي نشأت عليها الدول القومية التي تمثـــل الـــدول الأعضـــاء بالنسبـــة للإتحـــاد الأوروبـــي، و تكيفها معها إلى أن تشكـــل لديها ما يسمى بالمستوى فوق – القـــومي لصناعة سياسة خارجية تتحدى المخاطر البيئية بكل أنواعـــها ومن بين ما مكن الإتحاد الأوروبي لبلوغ ذلك ما يلي:[5]

---

[1] حسن نافعة، "أوروبا في مطلع قرن جديد: القضايا والآفاق"، في: وليد عبد الحي وآخرون، **آفاق التحولات الدولية الراهنة** (عمان:دار الشروق للنشر ومؤسسة شومان، 2002)، ص.88.

[2] المرجع نفسه.

[3] المرجع نفسه.

[4] محمد مصطفى كمال، فؤاد نهرا، **صنع القرار في الإتحاد الأوروبي والعلاقات العربية-الأوروبية**، ط.1(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أوت 2001)، ص ص.63،64.

[5] Apostolos Agnantopoulos, « The Europeanization of Greek Foreing Policy Toword the Arab Israeli Conflict », OP. Cit., p. 06.

1- تكييف سلوك الأعضاء مع الضغوط الأوروبية وأولويات المصلحة الوطنية للإتحاد، عبر حساب دقيق للتكاليف والمكاسب.

2 - الهوية الأوروبية الجماعية التي أدت بالدول الأعضاء إلى تبني المعايير الثقافية من ديمقراطية، حقوق الإنسان، التعليم، حرية التعبير...الخ، مما وفر لها فهما مشتركا بأن المصلحة الوطنية تكمن في قيام اتحاد مشترك، بحيث ينظر إليه من طرف الآخرين كدولة أوروبية متحدة- شرعية ومحترمة.

3 - عملية التنشئة الاجتماعية التي نشأت عليها النخب الأوروبية بما فيها النخبة السياسية، بفضل إسهامات المفكرين الذين أشعروا هؤلاء أخلاقيا بأن يأخذوا في اعتبارهم إرادة ومصالح الجميع.و هذا لن يتحقق إلا في إطار الإتحاد الأوروبي، كما لن يتشكل بدوره إلا عن طريق ثقافة تنشأ عن معايير إجرائية مثل التعاون، التشاور، أسلوب الإجماع ... الخ، الأمر الذي يضمن صياغة سياسة خارجية للإتحاد،ومن ثم يضمن استقلالية ومصالح أوروبا.

4- الشعور والإدراك من طرف الدول الأعضاء بالانتماء للإتحاد الأوروبي مكنها من التوصل إلى هندسة سياسة خارجية موحدة عبر نزعة ثقافية أوروبا نية يظهر فيها المستوى فوق- القومي لصناعة قرارات سياسة خارجية، تعبر عن رؤية مشتركة وموحدة ناتجة عن أفكار وقيم وهويات، تفاعلت مع بعضها البعض على حد تعبير البنائيين شكلت الإتحاد الأوروبي في الأخير واستجابت تبعا لذلك بالعملية التكاملية.

على هذا النحو، تمثل مبادئ التنشئة الاجتماعية؛ الليبرالية، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، وإطار الدولة القومية...مبادئ لثقافة محلية استقى الإتحاد الأوروبي منها نموذجه التنموي لتحقيق التحديث و التنمية في سائر دوله الأعضاء بالتكوين المتبادل فيما بينها، وتناست الأحقاد والضغائن التاريخية، والتقسيم الاجتماعي يعبر بخطوط عديدة؛ عرقية، دينية، إثنية وغيرها، ضمن توليفة أكدها هانتنغتون تتمثل في:[1]

أولا: تعتبر الحكومات الأوروبية التي تمارس أفعالها وسلوكياتها لتحقيق أهدافها كمحرك ومشكل للتاريخ وبالتالي، الحضارة الغربية.

ثانيا: إدارة التكامل على المستوى الأوروبي كان بفضل الترويج للقيم السياسية والثقافية، وبالاستخدام المحكم للقوة العسكرية والموارد الاقتصادية بين الأطراف الأعضاء.

[1] أماني محمود غانم، **البعد الثقافي في العلاقات الدولية:دراسة في الخطاب حول صدام الحضارات**، المرجع السابق، ص ص.265،266.

وبالنتيجة، فإن الثقافة بصفة عامة عملية تاريخية تخضع للصراعات وللتوازنات المتغيرة، ومن الصعب أن تكون حاسمة وثابتة ونهائية،[1] إلا أن التوليف الذي اعتمده الإتحاد الأوروبي بين منظومات القيم والأفكار، و القدرة على تعايش المنظومات المنتمية إلى ثقافات و أجيال متباينة، و الإقناع، آليات استطاع بها أن يخلق ثقافة أوروبا نية تعمل لصالح دولة متكاملة على الأقل من هذه الناحية، و هندسة سياسة خارجية عبرها تمثل هوية الإتحاد الأوروبي متماسكة ثقافيا ، تعمل بالتبشير لمبادئها الثقافية الليبرالية عبر العالم وبتقنيات حديثة الصوت والصورة والاتصال.

[1] عبد الغني عماد، **سوسيولوجيا الثقافة: المفاهيم والإشكاليات...من الحداثة إلى العولمة**، المرجع السابق، ص.296.

المبحث الثاني: محددات البيئة الدولية للبعد الثقافي في السياســـــة الخارجية للإتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة

أخذ مفهوم النظام الـــدولي يستأثر بحيز من حقل السياســـة الدوليـــة، ويستأثـــر بأدبياته منذ نهاية الثمانينيات، فالنظام الدولي بعد هذه الفترة يعني

> **"تغيير في هرم السلطة والقوة والقواعد التي تحكم علاقات الدول مع بعضها من ناحية، ومع الوحدات الدولية من الناحية الأخرى، و هذا التغيير يقوم على امتلاك القوة التي تتمحور حول العوامل العسكرية والاقتصادية والمعلوماتية و الثقافية، كما يقوم على امتلاك القـــدرة على تعبئة وتوظيف هذه العوامل مجتمعة".[1]**

والثقافة مفهوم شامل برز بقوة في ظل هذا النظام الدولي الجديد الذي جاء عقب أواخر فترة الثمانينيات وبداية التسعينيات مرتكزها الأساسي التنوع الثقافي الـــذي يتعـــدى

> **"نطاق الدولة الوطنية إلى المستوى العالمي، لتربط العالم في شكل كيان متشابك الأطراف يطلق عليه القرية الكونية".[2]**

خاصة وأن ميدان الثقافة أسرع في التأثير من أي ميدان آخر، و ذلك بحكـــم التفاعـــل مع الغير من جانب، والثورة التقنية من جانب آخر.

والولايات المتحدة الأمريكية شعرت في ظل هذه الإفرازات بأنها الوارث الوحيد للنظـــام العالمي كله،لأنها تملك عناصر القوة والقدرة على فرض هيمنتها على العالم لاسيما بعـــد أزمة الخليج الثانية حين أعلن الرئيس الأمريكي **(جورج بوش الأب)** أن الولايات المتحدة الأمريكية:

> **"بصدد إرساء دعائم نظام عالمي جديد"[3]**

---

[1] علي المليجي علي، "مستقبل الإتحاد الأوروبي في النظام الدولي وتأثيره على القضايا العربية"، متحصل عليه: <http://www.KKmaq.gov.sa/Detial?In News Item ID=136056>

[2] علي أجقو، "العولمة والتحديات الثقافية: الثقافة العربية الإسلامية"، المرجع السابق.

[3] علي المليجي علي، المرجع السابق.

إلا أن أوروبا ترغب في أن تصبح أحد أقطاب هذا العالم، و أحد العناصر الأساسية في منظومة متعددة الأطراف، وهو ما عبر عنه الرئيس الفرنسي"**جاك شيراك**"عقب فوزه بمقعد الرئاسة حيث قال:

"**إنه من غير المعقول أو المقبول أن يظن البعض أن الإرادة و القرار سيكونان دائما من نصيب أمريكا وعلى أوروبا أن تدفع فاتورة الحساب**".[1]

[1] علي المليجي، المرجع السابق.

المطلب الأول: العلاقات الثقافية الدولية في ظل القانون الدولي الجديد

يشترك المجتمع الدولي على اختلاف مشاربه في أصول عدة، وعناصره ليست كلها متناقضة بل هناك الكثير من القواسم الحضارية الايجابية التي تشكل عاملا مشتركا،[1] فبفضل التقدم الكبير الذي أحدثته التكنولوجيا،خلق ذلك نظام دولي مبني على الترابط على أساس أنه قرية صغيرة تؤثر وتتأثر بما يحدث حولها.[2]

إلا أن تعارض الأنظمة أيديولوجيا، وتضارب مصالحها واختلاف توجهاتها حسب القيم والثقافة والحضارة التي تنتمي إليها، كل ذلك أدى ويؤدي إلى وجود علاقات يسودها أحيانا التعايش والتفاهم والتعاون والوفاق و السلام، وأحيانا أخرى إلى النزاعات والاضطرابات والخلافات مما يجعل منطق"القوة والحرب والعدوان" يسودها ويحكمها.[3]

ولقد أدت مختلف العوامل الهيكلية والكمية والنوعية* التي عرفتها العلاقات الدولية، إلى

> "**تعقد وتشعب وتوسع هذه العلاقات، مما جعلها تؤدي مهمة أساسية في حياة الأمم والشعوب والدول والأفراد، الأمر الذي تطلب تنظيمها بواسطة القانون الدولي تنظيما أكثر فعالية لمسايرة التغيرات و متطلبات المجتمع الدولي** ".[4]

وذلك راجع إلى، تصاعد المتغيرات الدولية في بداية الألفية الثالثة، وتنامي المخاطر التي تهز المجتمعات الإنسانية، نتيجة سعي العولمة إلى فرض نماذج سياسية و ثقافية تقوم على القوة والهيمنة و التنكر للتنوع الثقافي أي إقصاء ثقافات الفئات الاجتماعية والمجتمعات الأخرى خاصة الضعيفة منها.

---

[1] عبد السلام أحمد فيغو، "الحوار ودوره في إبعاد الصراع بين الحضارات"، **المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ع.347 (جانفي2008): ص.66.

[2] العلالي الصادق، **العلاقات الثقافية الدولية (دراسة سياسية -- قانونية)**، المرجع السابق، ص.295.

[3] محمد سرحان، **قانون العلاقات الدولية** (الجزائر: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1990)، ص.80.

* المقصود **بالعوامل الهيكلية** مجموعة الظروف والأسباب التي أدت إلى التأثير في انقسام العالم إلى دول متصارعة، متضاربة المصالح، مختلفة التوجهات، والأيديولوجيات، والحضارات والثقافات، والمستويات الاقتصادية المختلفة، التي من بينها ازدياد عدد الدول، واتساع مجال العلاقات الدولية وظهور منظمات دولية وغيرها. أما **التحولات الكمية** تتعلق بالتغيير الشكلي الذي يمثل نوعا خصبا للعديد من الحضارات والثقافات والأنظمة، وينظر إلى الأنظمة الاقتصادية والأيديولوجية والسياسية دون الأخذ بعين الاعتبار حضارتها وثقافتها مؤديا إلى إيجاد نظام دولي منقسم إلى:

1- دول متطورة تأخذ بنظام اقتصاد السوق

2- دول ذات النظام الاقتصادي المخطط

3- دول نامية متخلفة.

أما عن **التحولات النوعية** فتتمثل في التقدم التكنولوجي والعلمي الذي سهل الاتصال بين الدول عن طريق الوسائل التكنولوجية والتقنية، ومن ثم الاحتكاك فيما بينها ثقافيا وحضاريا واقتصاديا وتجاريا دافعة إياها إلى التعاون.

[4] العلالي الصادق، المرجع السابق، ص.296.

واستجابة لنداءات المجتمع المدني الدولي حول حوار الثقافات والحضارات والديانات، وما يمكن أن يقدمه من تعزيز الوعي بالقيم المشتركة بين الشعوب، وتدعيم التنوع الثقافي الذي قوامه التسامح والتعايش والتعاون والاحترام المتبادل بين جميع الحضارات و الثقافات.جاءت الحاجة إلى اتخاذ إجراءات ملموسة تشجع التنوع الثقافي وتحقق توازن التدفق الدولي للمنتجات والمضامين والخدمات الثقافية.

لذلك، في شهر نوفمبر من سنة 2001 تم اعتماد الإعلان العالمي بشأن التنوع الثقافي في الدورة الحادية والثلاثين للمؤتمر العام لمنظمة اليونسكو.[1] لأن التنوع الثقافي يعتبر مصدرا للتبادل بين المجموعات والجماعات التي تتألف منها الإنسانية، كما يضمن ويصون دينامية العلاقات الثقافية. ويهدف هذا الإعلان أيضا إلى:

"تفادي أوجه التفرقة ومظاهره الأصولية التي ترسخ وتقدس الفوارق باسم الاختلافات الثقافية".[2]

لهذا اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام2002، ورحبت بالخطوط الرئيسية لخطة عمل تم إعدادها من أجل تنفيذها، لاسيما وأن الإعلان استند إلى مجموعة كبيرة من المواثيق والاتفاقيات الدولية أكسبته مرجعية صلبة، بل وأكثر من ذلك أعلنت 21 ماي يوما عالميا للتنوع الثقافي للحوار والتنمية.[3]

وتبعا لذلك، فإن القانون الدولي بصفة عامة والقانون الدولي للثقافة بصفة خاصة تؤثر فيه العلاقات الدولية؛ فبدون هاته الأخيرة لا يمكن التكلم عن القانون الدولي لوجود علاقة ترابط بينهما، فطبيعته مرتبطة بطبيعة نظام العلاقات الدولية.[4] لأن العلاقات الدولية فيها تتأثر جميع الثقافات وهذا راجع بدوره إلى

"ما يحدث من التطورات الناتجة عن وسائل تكنولوجية المعلومات والاتصال.لذلك يجب أن تشجع التعددية والمساواة بين الثقافات بهدف تحقيق التحاور والإثراء المتبادل".[5]

ومن ثم يمكن القول، بأن مبادئ القانون الدولي الجديد للثقافة جاءت وواقع المجتمع الدولي، حيث وافق الإعلان العالمي لليونسكو العلاقات الدولية الثقافية، وأقر بالتعددية الثقافية هذا طبقا للمادة (2) منه التي تنص على أن:

---

[1] عبد المجيد ميلاد، "التنوع الثقافي في عصر المعلومات"، متحصل عليه:
<http://www.abdelmajid-miled.com/articles_ar1.php?id=15>

[2] المرجع نفسه.
[3] المرجع نفسه.
[4] العلالي الصادق، **العلاقات الثقافية الدولية (دراسة سياسية- قانونية)**، المرجع السابق، ص.319.
[5] عبد المجيد ميلاد، المرجع السابق.

"لابد في مجتمعاتنا التي تتزايد تنوعا يوما بعد يوم،من ضمان التفاعل المنسجم والرغبة في العيش معها بين أفراد ومجموعات ذوي هويات ثقافية متعددة ومتنوعة وديناميةة. فالسياسات التي تشجع على دمج و مشاركة كل المواطنين تضمن التلاحم الاجتماعي وحيويـــة المجتمـــع المدني والسلام.وبهذا المعنى فإن التعددية الثقافية هي الـــرد السياسي على واقع التنوع الثقافي.وحيث أنها لا يمكن فصلها عن وجود إطـــار ديمقراطي، فإنها تسير المبادلات الثقافية وازدهار القدرات الإبداعيـــة التي تغذي الحياة العامة".[1]

وفي خضم ذلك، جاءت إعلانات ومواثيق لمنظمات دولية أخـــرى تفـــرض نفســـها لطرحها تنظيم العلاقات الثقافية مبنية عل مبدأ حماية التنوع الثقافي وتعزيزه.

ومن بين تلك الإعلانات الإعلان الإسلامي حول التنوع الثقافي للمنظمة الإسلاميـــة للتربيـــة والعلوم والثقافة والمعتمد من المؤتمر الإسلامي الرابع لوزراء الثقافة في الجزائر في ديسمبر 2004، فقد جاء ــ بناءا لما سبق ــ في الفقرة الثانية من المادة(01)[مميزات التنوع الثقافي وحوار الحضارات] أنه:

"لا يمكن تصور تعاون بناء أو حوار حقيقي بين الثقافات و الحضـــارات دون الإقرار بمبدأ التنـــوع الثقافـــي.ولا يعد صراع الحضـــارات قـــدرا محتوما، لأن العنف والجهل بالحقائق والخـــوف من الآخر ليست أمورا حتمية،بل هي نتاج للتربي وللثقافة التي ينشأ عليها الفرد وتطبع سلوكه وردود أفعالـــه.و من ثمة، فلا بديل عن الحوار للمحافظـــة على التنوع الثقافي والتعددية الثقافية.ويتعين على بني البشر كيفما كانت معتقداتهم، أن يتعودوا على العيش مجتمعين على أساس إرادة مشتركة وحرة".[2]

إلا أنه وبقراءة واقعية للقانون الدولي الجديد، فالدول بالرغم من أنها تتمتع كلهـــا بالسيادة فهي غير متشابهة ومتساوية في القـــدرات، ما يجعلها تـــؤدي وظائـــف مختلفة في شتى المجالات بما فيها المجال الثقافي، حيث بالرغم من أن الإعلان العالمي للتنوع الثقافـــي الصادر عن منظمة اليونسكو يتمتع بسلطة معنوية قوية، إلا أنه أثناء

[1] إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي، متحصل عليه:
<http://www.pncecs.org/ar/Unesco/cultural %20 diversity.rtf>

[2] الإعلان الإسلامي حول التنوع الثقافي 2004، متحصل عليه:
<http://www.isesco.org.ma/.../culture/cultural Diversity/tanawutakafi.pdf>

"موافقة منظمة اليونسكو في اجتمـــاع الجمعيـــة العمومية بمقرها في باريس، يوم 20 أكتوبر2005، على اتفاقية أكثر إلزاما لحماية التنوع الثقافي وتعزيزه، وأقرتها بأغلبية 148 دولة، ولم ترفضها إلا دولتان هما الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل".[1]

وبالتالي، هذا راجع إلى قوة الولايات المتحدة الأمريكية وما تتمتع به من نفوذ وقوة التأثيـــر على الآخرين بحكم أنها تملك من القوة الناعمة (بما فيها الثقافيـــة) ما يمكنها أن تلعـــب هذا الدور على المستوى النظمي.بالإضافة إلى ذلك، فهي تفتح باب الفرص للـــدول الغربية التي تروج للقيم والمبادئ الديمقراطية الليبرالية و تدعمها كتشجيع دول الإتحاد الأوروبي للدخول في عالم الاندماج و مسايـــرة فلـــك العولمـــة بمواكبـــة التطـــورات التكنولوجية و الاهتمام بالبحـــوث العلمية وتكنولوجيا الثقافة.

زيادة على ذلك، وحسب مبدأ "**الفعـــل ورد الفعل**" فإن الدول الضعيفة بما فيهـــا الـــدول العربيـــة بصفة عامـــة و الـــدول المغاربية بصفة خاصة لها رد فعل حـــول ذلـــك بالاستجابة؛ فهي تعمل جاهدة على تدعيم الشرعية الدولية وإرساء مبادئ وقيم القانون الدولي بما فيها التسامح، التعاون، التعايش والحوار الثقافي...الخ. و يتضـــح ذلك من خلال الندوات والملتقيات والمؤتمرات التي تنظم سنويا حول حوار الثقافـــات و الأديان والتبـــادل الثقافـــي في شتى المجالات.

[1] عبد المجيد ميلاد، "التنوع الثقافي في عصر المعلومات"، المرجع السابق.

المطلب الثاني: طبيعة التفاعلات الدولية في ظل نسق الشبكية المحوكم عالميا ــ نحو بروز المتغير الثقافي

لقد عصفت متغيرات نهاية الثمانينيات بالنظام الدولي وآلت إلى انتهاء الحرب الباردة، ومع هذا ظهر تيار فكري أكد أن مظاهــر التقهقر التي تشهدها المجتمعات والدول، أدى إلى التعاون بسبب الشعور بالمخاطر المشتركة التي تواجهها البشرية على مستوى البيئة و انتشار الأمراض، و ظهور شبكة الاتصال العالمي و ما رسبته من وحدة في المدركــات.[1] فكل هذا بات يفرض

> **"يفرض نفسه بقوة ويقود إلى تغيرات درامية وثورية ليثبت معطياته وأسسه وتحولاته، وإن هذه التغيرات لا تقتصر على الشأن السياسي بل تتعداه نحو تداعيات اجتماعية ونفسية وسلوكية وفكرية وثقافية... وإن ما يحدث الآن من تراكيب ومعطيات ومؤسسات وتكتلات وقيــم وأنماط سلوكية، مرتبطة بتغيرات العصر... دون نفي انعكاسات نهاية الحرب الباردة على تسريع بعض المتغيرات وتعقيد البعض الآخر".**[2]

إلا أن العصب المتحكم في منطق و مضمون نسق الشبكية المحوكم عالميا هو ترابط للمواقع والأدوار الجيو اقتصادية والجيو ثقافية، بمعنى آخر أن هذا أدى إلى:

> **"خلق مزيد من الارتباط والتداخل بين مختلف مناطق العالم وإلى تكريس الاعتماد المتبــادل بحيث أصبحت كل أجزاء المعمــورة تتواصل وتتفاعل فيما بينها... فقد بدأ الحديث اليوم عن مجتمع يتشكل فوق المجتمعات المحلية ويتحرر من الانتماءات والروابط اللغوية والقومية والثقافية والجغرافية، للاندماج في مجتمع تقني منسجم... بالغ التعقيد من حيث بناه السياسيــة، والاقتصــادية والثقافية والاجتماعية".**[3]

من هنا يظهر نسق الشبكية المحوكم عالميا على أنه:

> **"نسيج من الشبكات، تنتشر فيه الظواهر العالمية عبر أنحاء العالم في وقت واحد، وتنتقل عبر القارات في لمح البصــر فهي بذلــك**

---

[1] عصام فاهم العامري، "الثقافة والديمقراطية في مواجهة العولمة"، المرجع السابق، ص.07.
[2] المرجع نفسه.
[3] محمد سعدي، **مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام**، المرجع السابق، ص ص.263،264.

ظواهر تتجاوز الأقاليـــم، والحوكمة فيه تلمح إلى عملية تكثيـــف الروابط فيما بين كيانات قومية، متميزة ومنفصلة".[1]

أي قاد ذلك في نهاية المطاف، إلى نظام عالمي معقد ليس هرميا أو ذا سلطـــات متسلسلة، لذا فأي فاعل من الفواعل الدولية فإنه في الواقـــع يقف في عالـــم متشابك داخليا، علما أن هذا العالم تمـــارس فيه القوة عبر المساومـــة المستمـــرة، والحـــوار، والانتشـــار، والسعي إلى إجماع رسمي ...الخ.[2] لا سيما وأن البيئة الدولية لعالم ما بعـــد الحرب الباردة تعبر عن حراك مركـــب وسريع التشكل بتزايد أهمية الشبكية العالمية والارتباطات المتبادلة في جميع المجالات.

وفي الحقيقة، يمكن القول بأن النظام الدولي يختص بدور أساسي في

"توجيه التفاعـــلات الدولية في إطار مفهوم القوة، سواء قصد بها القوة المادية المتمثلة في القدرة الاقتصادية أو العسكرية،أو القوة المعنوية التي تتضمن القدرة على التأثير وتوجيه سلوك الآخرين".[3]

ولقد كرست نهاية القرن العشرين بروز تنميط ثقافي يسعى إلى

"إخضاع العالم لثقافة موحدة، عالمية قائمة على تغريب العالم فـــي شكل منظومة قيمية وأخلاقية واحدة أساسها تبني النموذج الغربي وفق نمط الحياة الأمريكية".[4]

بمعنى أن الولايات المتحـــدة الأمريكية تحاول الترويج لأفكار وآليات الديمقراطيـــة علـــى وجه الخصوص وتغليب قـــوى سوق النمـــط الأمريكـــي، لكن لا يوجد من يشاركها فـــي مذهبـــها السياسي،[5] فالتقاليـــد الأوروبيـــة اتجهت بدلا من الترويـــج لذلك إلى الاندمـــاج والعملية التكامليـــة ومحاولة الوصول إلى بلورة سياسة خارجيـــة و مواجهـــة التحديـــات والتحولات الهيكلية العميقة.[6]

وكما يبدو، فالنظام الدولي شهد سلوكيات خارجية تعمل على انبعاث ثقافات متعددة، وتعبـــر على انتعاش كيانـــات ثقافية جديدة في الساحة الـــدولية كالثقافـــة الغربية، الثقافـــة العربيـــة الإسلامية، الثقافة الصينية...الخ، إلا أن بعضها فاعـــل ومهيمن فـــي التفاعلات الدولية، كما هو الشأن بالنسبة للثقافة الغربية.

---

[1] Anthony Mcgrew, « Globalization and Global Politics »in, John Baylis and Steve Smith (eds), **The Globalization of World Politics**, OP. Cit., p.22.

[2] زبغنيو بريجنسكي، **رقعة الشطرنج الكبرى: السيطرة الأمريكيـــة وما يترتب عليها جيو إستراتيجيا**، ط.2 (القاهرة: مركز الدراســـات العسكريـــة، 1999)، ص.29.

[3] علي الحاج، **سياسات الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، المرجع السابق، ص ص.69،70.

[4] محمد سعدي، **مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام**، المرجع السابق، ص.256.

[5] أحمد ثابت، "نزعات السيطرة وأثرها على حوار الثقافات"، المرجع السابق، ص.75.

[6] عبد الوهاب بن خليف، **الإتحاد الأوروبي في الميزان الفرنسي الألماني** (الجزائر: قرطبة للنشر والتوزيع، 2009)، ص.63.

في هذا السياق، يبدو أن أهمية القوة الثقافية قد زادت في ظل التغيرات الدولية الجديدة وأصبحت هدفا تسعى إليه الدول ومعيارا أساسيا من معايير قياس قوتها، و في الوقت نفسه أداة من الأدوات التي تملكها الدولة في ممارسة اللعبة الدولية.

وهذا ما تتحدث عنه النيو ليبرالية في ظل التفاعلات الدولية على أن ذلك يسهم في خلق نمط الثقافة الواحد، وبالتالي التوصل إلى خلق"ثقافة عالمية واحدة" بفعل:

> **"سرعة انتقال السلع والمنتجات والمعلومات وأنماط الاستهلاك... فالتداخل والترابط نجم عنهما بعث وتدعيم الثقافات المحلية، بل إن الأخيرة اعتبرت شرطا لاحتمال الوصول للعالمية...ولا يمكن الحديث عن إمكانية تشكل قيم ثقافية ذات طابع عالمي بدون حدوث تفاعل وتبادل بين وحدات ثقافية قائمة بالفعل".[1]**

وطبيعة الفواعل في ظل التفاعلات الدولية لعالم ما بعد نهاية الحرب الباردة وفي ظل بروز المتغير الثقافي في نظر النيو واقعيين والنيو ليبراليين هم الفاعلون النشطاء والذين يولون للمعايير الثقافية والقيم القدر الأقصى من اهتماماتهم.[2]

بالإضافة إلى ما تقدم، يبقى المتغير الثقافي في هذه الدراسة هو المتغير الحاسم لفهم سلوك الفواعل الدولية، لأنه و منذ انهيار الإتحاد السوفيتي 1991 أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الوحيدة في العالم التي تملك جميع أشكال القوة العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية والجيوسياسية والثقافية.خاصة وأن البعد الثقافي لمشروع العولمة الذي تترأسه الولايات المتحدة الأمريكية ارتكز أساسا على:

> **"التنكر للثقافات القومية المحلية للمجتمعات...وضرب الهويات القومية ...وقد استهدفت في جوهرها هيمنة ثقافية أحادية الجانب تتمركز حول الثقافة الغربية الأنجلوسكسونية كنموذج وحيد ومقبول ... من خلال نشر الديمقراطية والحكم الصالح، بناء مجتمع معرفي، الإعلام الحر والمستقبل".[3]**

على أساس هذا، ترى البنائية فوق القومية أن مثل هذه المعايير مشتركة للمجتمع الدولي فهي أحد مكوناته،فهي تؤثر في توجهات السياسة الخارجية للفواعل الدولية.إذ يرى ألكسندر وندت أن البيئة الدولية المعيارية مثلا حقوق الإنسان، الديمقراطية... الخ، هي التي تشكل هوية ومصالح الدول،لكن الدول من خلال سلوكياتها تعمل على إعادة خلق

---

[1] أحمد ثابت، "نزعات السيطرة وأثرها على حوار الثقافات"، المرجع السابق، ص ص.75،76.

[2] Steven L.Lamy, « contemporary mainstream approaches : neo-realism and neo- libralism »in, John Baylis and Steve Smith(eds),**The Globalization of World Politics**, Op.Cit.,p.217.

[3] إبراهيم بن دايخة، "أهمية العوامل الثقافية في السياسة الخارجية الأمريكية لفترة ما بعد الحرب الباردة"(مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2009)،ص ص.119-122.

البنية الدولية فمثل تلك المعايير تحمل معاني مختلفة بالمعنى الذي يعطيه كل فاعل لها ويريد تثبيته، وهـــذا ما يؤدي إلى إنتاج معايير جديدة، كما يشير إلى أهمية سلوكيـــات الـــدول في الحفاظ أو تغيير بنية النسق المعيارية.[1]

و بناءا على هذا المنطق، فرضت النظرية القائلة بأن المرحلة التي يشهدها هيكل النظام الدولي لعالم ما بعد الحرب الباردة تمثل

> "**نوعا من التعددية في تشكيل قوى جديدة لها تأثيرها في المســـرح الدولي، وعلى هذا النحو تتعدد القوى المرشحـــة لشغـــل مكانـــة متميزة في إطار هذه التعددية فكانت دول الإتحاد الأوروبي في قمة هذه الترشيحات**".[2]

من هنا كان لابد على الإتحاد الأوروبي أن يبرز كقوة معيارية تحاول الدفاع عن القيم والتقاليد الثقافـــية الأوروبية في ظل التفاعلات الدوليـــة خوفا من ذوبان هويتـــه.والإتحـــاد الأوروبي إلى جانب الدول، المنظمات الدولية، الشركات متعددة الجنسيات، المنظمـــات غير الحكومية؛ يعتبر إحدى الفواعل الدولية باعتباره منظمة إقليمية يحاول إنشاء

> "**منظمة فوق قومية تساعده على تعويض النقص في قدراته ومن ثم توفير الحماية لوجوده والمحافظة على مصالحه**".[3]

خاصة وأن الهيكل التوزيعي للنظام الدولي بعد الحرب الباردة تحول من ثنائي القطبية إلى أحادي القطبية، والمبدأ الناظـــم الذي يميزه هو الفوضـــى وغياب سلطة عالمية، والدافع وراء سلوك وطبيعة هذه الفواعل الدولية حسب صامويل هانتنغتون هو الثقافة.

---

[1] Michel Barnett, « Social Constructivism »in, John Baylis and Steve Smith (eds), **The Globalization of World Politics,** Op.Cit., p.252.

[2] علي الحاج، **سياسات الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، المرجع السابق، ص.79.

[3] محمد أبو غزله، "مقارنة بين السياسة الخارجية الألمانية والأمريكية: تباين في المحددات والأهداف"، المرجع السابق.

المطلب الثالث: الإتحاد الأوروبي بين جدلية المكاسب العالمية وتفاعلات المتغير الثقافي

يعتبر الإتحاد الأوروبي كوحدة من وحدات هذا النظام باعتباره منظمة فوق قومية لها سياسة خارجية فهي:

> **"تتأثر بالتطورات والأحداث التي تقع في هذا المحيط، وتهدف من خلال سياساتها إلى حماية وتعزيز مصالحها،ولها أهداف ترتبط بالقدرات والإمكانات المتاحة التي تملكها".**[1]

لذا يرى الإتحاد الأوروبي لنفسه دورا عالميا في تطوير الديمقراطية وفي الهداية الأوسع نطاقا إلى قيم إنسانيـــة أساسيـــة؛ إذ تسعى أوروبا حاليا إلى دمج دولهـــا المستقلـــة (التي كانت كـــل منها تشكل دولة/أمة) في اتحاد اقتصادي متخط للحدود وفي نهاية المطاف إلى اتحاد سياسي.[2] ومن ثم فإن أداءه الوظيفي بهذا الشكل جعله يلجأ إلى مبدأ الاعتماد على التعاون بين مختلف الدول الأوروبية من خلال ازدياد الاتصال فيما بينها في مختلف الميادين حتى لا يكون عرضة لأشكال متعددة من النفوذ.

علاوة على ذلك، فإن المتغيرات السياسية والاقتصادية في العالم تتطلب من الاتحاد الأوروبي التكيف بشكل مستمر مع هذه المتغيرات، وذلك من خلال ملائمة سياسته الخارجية وأولوياته،[3] خاصة مع ما أظهره النظام الثنائـــي الأقطاب من نهاية أوروبا كمحور اقتصادي وسياسي و ثقافي عالمي.[4] لذا كانت هذه التغيرات في التفكـــير السياســـي للإتحاد الأوروبي عامـــلا حاسما في تحديد عدد من الأهداف في سياسته الخارجية الإستراتيجية أولها أن يكون ذا نفوذ قوي في العالم.

ويمكن تلخيص الأفكار الأساسية للتفسير الجدلي لحركية سلوكية الإتحاد الأوروبي في النقاط التالية:

---

[1] محمد أبو غزله، المرجع السابق.

[2] زبغنيو بريجنسكي، **رقعة الشطرنج الكبرى: السيطرة الأمريكية وما يترتب عليها جيو إستراتيجيا**، المرجع السابق، ص ص. 56-71.

[3] مقال بدون مؤلف،"الإتحاد الأوروبي...دور عالمي"، متحصل عليه:
<http://www.debwbg.cec.eu.int/ar/eu_global_plaer/eu_global_player.doc>

[4] Thomas Christiansen, « European Integration and Regional Cooperation » in, John Baylis and Steve Smith (eds), **The Globalization of World Politics**, Op.Cit., p.580.

الفرع الأول: الإتحاد الأوروبي والمكاسب العالمية

لقد أفرزت الحرب الباردة نظاما دوليا جديدا وجد مرجعيته في النيو ليبرالية التي تدعو لاقتصاد السوق[1] وعبر عنه بنسق العولمـــة التي تكرست كظاهرة شموليـــة اقتصادية وسياسية وثقافية. بالموازاة لذلك، بدأ الإتحاد الأوروبي يخطو مراحل متقـــدمة في تجربتـــه الوحدوية من خلال اتفاقية ماستريخت.

وهذا وفق الانتشار الوظيفي على المستوى الدولي، بحيث عمقت حركة الاندماج الأوروبي باستيعابها خطـــطا وعمليـــات وإجـــراءات وسياســـات في مجالات التجـــارة و الجمـــارك والاستثمارات والضرائب والمشروعات المشتركة، وتحرير حركة الأموال والسلع والخدمات ...الخ؛ الانتقال من مفهوم"**الجماعة الاقتصادية الأوروبية**" ثم إلى مفهوم"**الإتحـــاد الأوروبي**".

لذا فإن تزايد تأثير الإتحاد الأوروبي في الشؤون العالمية بشكل مستمر راجع إلى:

> **"عملية التوحيد،وإطلاق اليورو والتطور التقدمي المتزايد بالإضافـــة إلى سياستي الخارجية والأمن التي تمنح الإتحاد الأوروبـــي وتزوده بوضعيات سياسية ودبلوماسية واضحة يمكنه من مجاراة وتحقيـــق أهدافه المرجوة على صعيد النفوذ الاقتصادي والتجاري، خاصة وأنه يعتبر الشريك التجاري الأكبر في العالم، فهو مصمـــم على ضمـــان قابليته وقدرته على المنافسة الدولية".**[2]

والإتحاد الأوروبي يملك الكثير من عناصر القوة الماليـــة والتكنولوجـــية، بل وتملك دوله من عناصر القوة العسكرية، ما يـــمكنه من أن يحتفظ بكلمة قوية ومؤثـــرة في صياغة الأحـــداث والقـــرارات الدولية، مما أتاح له الفرصة أن يدخل في دواليب التفاعلات الدوليـــة، والدخول في ترتيبات إقليميـــة تعزز فرصه في الحصول على وضع متميز داخل الإتحاد الأوروبي ويزيد من فرص الاندمـــاج في شبكيـــة النسق العالمـــي، والاستمرار في الوتيرة التصاعدية للبروز عالميا.

---

[1] النيوليبرالية أنواع منها الليبرالية التجارية التي تؤيد التجارة الحرة والسوق أو الاقتصاد الرأسمالي وتعتبرها كطريق نحو السلم والرخاء. والليبرالية الجمهورية التي تدعو للديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وتنبذ الحرب...الخ. ثم الليبرالية الاجتماعية التي تمجد العولمـــة وترى فيها الشيء الوحيـــد الذي يقلص من الحروب.أما الليبرالية المؤسساتية فإنها تفترض أن المؤسسات الدولية هي التي تحدد سلوك وتوجهات الفاعلين وهي واسطة لإحـــراز التعاون داخل النظام الدولي.

[2] مقال بدون مؤلف،"الإتحاد الأوروبي...دور عالمي"، المرجع السابق.

وكون النظام الدولي يتميز بتفاعلات وتأثيرات متبادلة، فإن الأوروبيين قادرين على إعادة بناء و تكامل مجتمعاتهم واقتصادياتهم بطرائق كانت ملائمة مع العولمة،[1] إلا أنه كثيرا ما ينظر للعولمة على أنها تمثل تهديدا للعادات والجماعات المحلية.ويمكن اعتبار الإقليمية والتكامل آليات لحماية وإثراء الهوية والقيم المحلية.[2] ثم إن العولمة و ما خلفته من عالم متشابك،

> **"حرك عملية التفاعل والاحتكاك الثقافي بشكل سريع وتعسفي أحيانا، ما أحدث تحولات جذرية و توترات ثقافية، نتيجة صعوبة إدراك و استيعاب قيم المنظومات الثقافية للآخر..."**.[3]

لذلك، فإن الإتحاد الأوروبي لم يغفل التفكير في مصالحه المشتركة مع الآخر وابتكار أسلوب التعاون معه، وإيجاد مصدر للعديد من منتجاته.فكانت منطقة المغرب العربي تحتل في مدركاته موقعا استراتيجيا هاما لحكم التاريخ والقرب الجغرافي.لذا فإن:

> **"المجموعة الأوروبية، تسعى من أجل التعاون في مجالات التنمية الاقتصادية، ووضع سياسات مشتركة للهجرة و استخدام العمالة، مع التركيز على الاهتمام بالديمقراطية وحقوق الإنسان، وإقامة علاقات ثقافية (لا تعمل دوما في مصلحة دول المغرب العربي)، واتخاذ تدابير بناء الثقة، والعمل المشترك".**[4]

من هنا كانت، الميزة البارزة وحسب التحليل البنائي الذي يركز على الجوانب الهيكلية في النظام الدولي السائد في عالم ما بعد الحرب الباردة، والتي تعبر في نظرهم عن المتغيرات التصورية،أي الأفكار والقيم؛ بمعنى أن بناء هذا الواقع يعتمد أساسا على هذه المتغيرات التصورية فمثلا "العولمة" ليست بحقيقة موجودة موضوعيا بل هي واقع أوجدته الدول من خلال تفاعلاتها، والمعنى الذي تعطيه كل منها له، والطبيعة التي تستجيب بها لإفرازاته.[5]

---

[1] زبغنيو بريجنسكي، **رقعة الشطرنج الكبرى: السيطرة الأمريكية وما يترتب عليها جيو إستراتيجيا**، المرجع السابق، ص.30.

[2] Thomas Christiansen, « European Integration and Regional Cooperation » in, John Baylis and Steve Smith (eds), **The Globalization of World Politics**, Op .Cit., p.583.

[3] محمد سعدي، **مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام**، المرجع السابق، ص.266.

[4] أحمد عبد الحكم دياب، ميلود عبد الله المهذبي، **"إتحاد المغرب العربي والمجموعة الأوروبية في إستراتيجية العلاقات الدولية: آفاق عام2000"**، المرجع السابق، ص.66.

[5] Michel Barnett, « Social Constructivism »in, John Baylis and Steve Smith (eds), Op .Cit ., p.259.

وبالتالي، فالإتحاد الأوروبي يعتبر أحد أدوات وقوى العولمة،وأحد تجلياتها لما يملكه من قوة مالية واقتصادية وتكنولوجية تدفعه للمنافسة الاقتصادية بحيث جعلته يحقق العديد من المكاسب على المستوى العالمي لاسيما في ظل سيل متزايد للتدفقات الاقتصادية و المالية والتجارية.من هنا تتبين طبيعة النظام الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة حسب التفسير الجدلي الذي يركز على التغير الكيفي و المتمثل في تحول هذا النظام من ثنائي القطبية إلى أحادي القطبية من ناحية، ومن ناحية أخرى، يركز على التغير الكمي الذي يتمثل في ملكية وسائل القوة بجميع أنواعها بما فيها القوة الثقافية و التي تدخل في إطار ما يسمى اليوم بـ "القوة الناعمة".

الفرع الثاني: الإتحاد الأوروبي في ظل تفاعلات المتغير الثقافي

يعتبر النظام الدولي حسب "كينيث والتز"هو ذلك النظام الذي

> **"يتكون من عدد من القوى العظمى كل منها يسعى إلى البقاء و الاستمرار، وبما أن النظام الدولي لا توجد فيه سلطة مركزية تحمي الدول من بعضها البعض، فإنه يتعين على كل دولة أن تستمر في الوجود بالاعتماد على قدراته الذاتية".**[1]

والإتحاد الأوروبي إحدى القوى العظمى المعنية، فهي تطمح من وراء الإقليمية والوصول إلى اندماج سياسي إلى البقاء والاستمرار بالاعتماد على قدراتها وإمكانياتها الذاتية وعن طريق مبدأ التعاون والاعتماد المتبادل فيما بين الدول الأوروبية أوما يسميه البنائيون التكوين المتبادل.

ومن بين الوسائل الفعالة لتحقيق ذلك"**الثقافة**"، لأنها أصبحت في عالم ما بعد الحرب الباردة من المسائل الملحة التي يمكن معالجتها، فهي بمثابة العامل الفعال في حماية الهوية الثقافية للإتحاد الأوروبي وتقويته ثقافيا.وبالتالي، فهي تندرج حسب المنظور الماركسي ضمن الاقتصاد، أو بعبارة أخرى الثقافة هي انعكاس ونتاج للبنية التحتية التي هي الاقتصاد، وتخضع له.

فبعدما حقق الإتحاد الأوروبي نجاحات في مسيرته نحو الاندماج و عناصر القوة بفضل الوحدة الاقتصادية التي بدأ بها مشواره التكاملي، فقد أصبح قوة عظمى تشارك بفاعلية في صنع القرارات والتوجهات الدولية والعالمية، ولأن عالم ما بعد الحرب الباردة

[1] عبد الوهاب بن خليف، **الإتحاد الأوروبي في الميزان الفرنسي الألماني**، المرجع السابق، ص.23.

"فتح الباب على مصراعيه لإعادة التفكير واللجوء إلى العنصر الثقافي لمحاولة فهم التحولات السريعة التي يمر بها العالـــم، وردود فعل مختلف المجتمعات على هذه التحولات.وكما يبين ذلك زبغنيو بريجننسكي، فإن انقسامات ما بعد الحرب الباردة ستكون فلسفية وثقافية أكثر منها أيديولوجية أو قومية، لذلك فهو يدعو الغرب إلى مساءلة نفسه حول"فراغ القيم" وفقدانه للمعاني الأخلاقية".[1]

والانشغال الثقافي، يجد بعض مبرراته في واقع الثقافة العالمية اليوم، والتي تتحكم فيها القوى التي تملك السلطة التكنولوجية و الاقتصادية،[2] لذا فالإتحاد الأوروبي يتصرف عالميا ككيـــان ثقافي لضمان هويته الأوروبية لأن هويته متوقفة على عضويته في المجتمع الدولي.[3] فهـــو بهذا يركز على الجانب المعياري للعلاقات الدولية.

لكن، العديد من الدراسات الاتصالية منذ العشرية الأولى من القرن الماضي إلى بدايات هذا القرن أثبتت أن:

"كل اتصال يتم في نطاق نموذج ثقافي.ولذلك نجد أن نفـــس التكنولوجيات الجديدة للاتصال تستقبل بأشكال مختلفـــة لدى المجتمعات.وهو ما يدعو للتأكيد على أن التقنيات لا يمكن أن تتجاوز العامل الثقافي.وإن حدث ذلك فستطرح مشاكـــل على مستوى الاتصال في بعده الإنساني".[4]

و هذا من بين الحوافز التي جعلت الإتحاد الأوروبي يقوم بوظيفة التنظيـــم المتوازن لحماية المعايير الاجتماعية المتفاوتة و القوى العاملة الأوروبية من آثار الممارســـات المعولمة التي تتعلق بالإنتاج والاستثمـــار.[5]وضمن الإتحـــاد الأوروبي، تم الإعراب من جانب الحكومـــة الفرنسية عن القلق بشأن تغلغل السينما الأمريكية في أوروبا، وما ينجم عنها من آثار ضارة بالأفـــلام و الموسيقى التي إنتاجها وبالأنشطـــة الثقافية،[6] بالرغم من أن الإتحاد الأوروبـــي لما يملكه مـــن قوة اقتصادية وتكنولوجية ومالية جعلته إحدى فواعل المركـــز ــ الغرب ــ إلا أن ذلك لا ينفي تأثره هو كذلك بمظاهر العولمة وهذا ما يتبين جليا في مجال الاتصالات.

---

[1] محمد سعدي، **مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام**، المرجع السابق، ص.268.

[2] رضوان بوجمعة، " التكنولوجيات الجديدة للاتصال وعولمة الثقافة، الهوية شرط في الاتصال"، المرجع السابق، ص.09.

[3] Juliane Grieb, « The Cultural Political Dimension of the Globalization on the Example of European Film », in site internet :<http://www.euroculture master.org/pdf/Juliane. Grieb.. pdf>

[4] رضوان بوجمعة، المرجع السابق، ص.10.

[5] Thomas Christiansen, « European Integration and Regional Cooperation » in, John Baylis and Steve Smith (eds), **The Globalization of World Politics**, Op .Cit., p.584.

[6] Juliane Grieb, « The Cultural Political Dimension of the Globalization on the Example of European Film », Op .Cit.

وتم الأخذ بمجالات الاتصالات لأن فيه تظهر الخصوصية الثقافية بقــوة كبيرة باعتباره إحدى إفــرازات العولمــة، وهذا على سبيل المثال لا الحصر.بالإضافــة إلى ذلك، فالإتحاد الأوروبي يحاول الحفاظ على هويته، ومقاومة ضغط العولمة والهيمنة الأمريكية في سوق التوزيع والإنتاج في القطاع السمعي ــ البصري.وأصبح هذا عنصرا مهما في الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد الأوروبي أثناء جولة الغات في أوروغواي المتعلقة بالمفاوضات التجارية.[1]

بهذا، يحاول الإتحاد الأوروبي غرس شعور مشترك بين دوله الأعضاء، ويحاول الترويج لأفكاره ونماذجه من خلال تطوي قطاع السمعي ــ البصري وترقيته، وقد تم ذلــك بالفعل وفق المراحل التالية:المرحلة الأولى(1990ــ1995)،المرحلة الثانية(1996ــ2000)، المرحلة الثالثة (2001ــ2006)، واليوم فهو يصــرف حوالي 450 مليون يورو على هذا القطاع. و يهدف هذا البرنامــج إلى خلق شبكــة عابرة للحدود لتطوير الصناعة السمعيــة ــ البصرية الأوروبية والترويج للتعددية الثقافية للإتحــاد الأوروبي، وهذا وفق المادة 151 من معاهدة ماستريخت التي تنص على النمو والتعايــش السلمــي والحــوار بين الثقافــات للمساهمة في بناء نظام عالمي ذا توجه ثقافي.[2]

مما سبق، يمكن التوصل إلى أن:

1- الإتحاد الأوروبي فاعل أساسي ومهم على الساحة الدولية المعاصرة فقد صمد في وجه التحــولات التي شهدها العالم في فترة ما بعد الحرب الباردة، ونجح في التكيف والاستمرار الشيء الذي جعل تجربته التكاملية متميزة، وحققت له العديد من المكاسب العالمية؛ فهو ثالث قوة تكنولوجية في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكيــة و اليابان، كما أن اليورو يعد ثاني عملة دولية بعد الدولار.

2 ــ وجود شبكة من التفاعلات المختلفة بين أجزاء الإتحاد الأوروبي نتج عن وجود شعور مشترك بمسؤولية متبادلة تجاه انجازها في الميادين الاقتصادية، السياسية، الأمنية، الثقافــية، خاصة ما أحدثته شبكات الاتصال العالمية على المجال الأخيرــ الثقافة ــ ما سمح للإتحــاد الأوروبي ببدء التواصل والاستمرار بين أعضائه ومحاولة تحسين على سبيل المثال قطــاع السمعي ــ البصري في ظل شبكة التفاعلات الثقافية الدولية، و ذلك بإنشاء علاقات إقليمــية متنوعة يحاول من خلالها إقامة شراكة مــع البلدان المختلفة في أنحاء العالم، كإقامة شراكة

[1] Juliane Grieb, Op .Cit.
[2] Ibid.

ثقافية مع بلدان المغرب العربي، وذلك بمحاولة منه الالتزام بالمعايير و القيم الثقافية كاحترام حقــوق الإنســـان، نشـــر الديمقراطية...الخ.

3- التفسير الجدلي لحركية سلوكية الإتحاد الأوروبي يظهر في علاقة التأثــر والتأثيــر بينه وبين الوحدات الدولية المختلفة داخل النظام الدولي ــ التأثر بالنمــط الأمريكي والتأثير فـــي منطقة المغرب العربي ــ كما أنه يظهر في التأثير والتأثر بين الثقافة وبقية المجالات.

الفصل الثالث: الدلالات الثقافية لتوجهات السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي نحو منطقة المغرب العربية وانعكاساتها

لقد أصبح الإتحاد الأوروبي متأصل في إطار شكل العولمة، وأصبح تجلي من تجلياتها يعبر عن وجوده، ويحاول فرض كيانه الإقليمي و هويتـــه الثقافيـــة، لأن الثقافـــة أصبحت من أبرز حقول الصراع المعاصرة.وقد اختار الإتحاد الأوروبي منطقة المـــغرب العربي كمجال حيوي لتوطين ثقافته بكل أبعادها على حساب ثقافـــة السكان الأصليـــين للمنطقة.

ويبدو واضحا من خلال هذا التصور،أنه يريد الزيادة من فعالية الثقافة المعولمة بالتبادل الثقافي غير المتكافئ، أي أن الإدراك الأوروبي يحـــاول في توجهاتـــه الخارجية من خلال نموذج الشراكة الأوروـــ متوسطية بصفة عامة، والشراكة الأوروـــ مغاربيـــة بصفة خاصة، إقامة جسر عريق للتواصل الحضاري والثقافي بين أوروبا والعالم العربي، مـــن خلال التركيز على قضايا توفي بالغرض العلائقي البيني وتوظيفها للهيمنة سياسيـــا وتكريس التبعية اقتصاديا.

وقد أحدثت الأفكار الثقافية الليبرالية للإتحاد الأوروبـــي مثل الديمقراطيـــة، حقوق الإنسان، التعليم، حكم القانون، حرية الأسواق...الخ، أصداء كبيرة فـــي مشـــروع الشراكة الأورو ـــ مغاربية، و أصبحت من الدلائل المباشرة للهيمنة ثقافيا من قبل الإتحاد الأوروبي على منطقة المغـــرب العربـــي.ويظهر ذلك واضحا في المواقف والسياســـات العملية للنخبة المغاربية المتفاوتة، الأمر الذي حال دون تكتل الدول المغاربية في "اتحـــاد مغاربي" بسبب التناقضات السياسية بين الأقطار المغاربية الناتجة عن الهيمنة الغربـــيـــة لاسيما الإتحـــاد الأوروبـــي، وما أحدثه هذا الأخير من انعكاسات دولية وإقليمية جعلـــت القوى الدوليـــة كالولايات المتحدة الأمريكية تتنافس على المنطقة وتحاول فرض نمطـــها الثقافي عبر العالم استكمالا لمسيرة العولمة.

المبحث الأول: الدلالات الثقافية لتوجهات السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي نحو منطقة المغرب العربي

إن التجربة المعاصرة في الإتحاد الأوروبي تشهد بالذات أن المبـــادئ الثقافيـــة، و الإيمان بها هي وراء نجاحها وصياغة سياسة خارجية موحدة على الأقل من هذا الجانب. فمن جهة، تبرز هذه النزعة باعتبارها نزعة أوروبا نية مرتبطة بعمليات التحولات الثقافية، الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية والأمنية داخليا.ومن جهـــة أخـــرى،تصنـــع الليبراليـــة الأوروبية الجديدة توجهات خارجية ليست جديدة يكون فيها المعيار السائد في ثقافة الإتحاد الأوروبي الربحية والرواج والبروز عالميا.

فالتوجه الثقافي للإتحاد الأوروبي نحو منطقة المغرب العربي جاء انطلاقـــا مـــن انشغالات سياسية واتساع دائرة المصالح الاقتصادية في إطار نيوكونيالية عالم ما بعد الحرب الباردة، التـــي جاءت بصيغة استعمار غير مباشر يحاول التوغـــل في المغرب العربي بعيدا عن التاريخ، و إثارة موضوعات جديدة غير الاستعمار العسكري، كإقامـــة علاقات شراكـــة تهدف إلى تصفية الحسابـــات التاريخيـــة، والدخول في مرحلة حوار الحضارات، والارتقاء من مستوى الصدام المسلح المباشر إلى التعايش و الحوار بين شعوب ضفاف بحر المتوسط، وذلك ضمن شروط أولية لإقامة هذه الشراكة و التي تبين إقصاء للطرف الآخر نظريا قبـــل مباشرة العمل ميدانيا.

المطلب الأول: الشراكة الأورو- متوسطية كأداة للسياسة الخارجية ـــ بدايات جنينية لأفكار جديدة

جاء اهتمام الإتحاد الأوروبي بدول المغرب العربي في سياق الاهتمام بالـــدول المتوسطيـــة،

> **"فمنذ 1990 نظمت أوروبا الإطار المؤسساتي لتوجيه الحـــوار مع المغـــرب العربي،وقـــد تم ذلك عبر مستويين للمحادثـــات: فالأول: تشارك فيه المجموعـــة الأوروبية كلها في إطـــار اجتمـــاع وزراء خارجية بلدان الإتحاد المغاربي والإتحاد الأوروبـــي.أما المستـــوى الثاني فيندرج ضمن ما أطلق عليه مشروع المنطقة الغربية للبحـــر المتوسط(5+5) الذي يضم من جهة بلدان المغرب العربي(موريتانيا، المغرب،الجزائر، تونس،ليبيا) ومن جهة أخرى، خمس بلدان مـــن أوروبا المتوسطية اللاتينية (اسبانيا،فرنسا،البرتغال،ايطاليا،مالطا).[1]**

ومن أهمية المكان بوقوف على قراءة مضمون وثيقة اتفاق الشراكـــة الأورو متوسطية ابتداء من 1995، حتى يتسنى لنا معرفـــة ما تحملـــه من أبعـــاد ودلالات ثقافـــية جعلتها دول الإتحاد الأوروبي كإحدى أدوات سياستها الخارجية أثناء توجهاتهـــا إلى الـــدول المتوسطيـــة بصفة عامة والدول المغاربية بصفة خاصة.

الفرع الأول: السياق البيئي الذي جاءت في إطاره الشراكة الأورو ـ متوسطية

أثارت فترة ما بعد الحرب الباردة بعد تفكك المعسكر الشيوعي بقيـــادة الإتحـــاد السوفيتي، و بروز الأحادية القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، مجموعة من التحديات علـــى بعض الفواعل الدولية منها الإتحاد الأوروبي، إلا أن عمليـــات توسيـــع هذا الأخيـــر و تصاعد وتيرتها أمام التحدي الأمريكي جعلته يقطـــع شوطـــا كبيرا في حركـــة التكامـــل والاندماج، ويجد لنفسه ميكانيزمات التكيف مع المستجدات الدولية بكـــل حيثياتها وأبعادهـــا إلى أن أصبح أحد الفواعل القوية، و يراهن على علاقات إستراتيجية متميزة سيما مـــع دول الجنوب من حوض المتوسط في إطار ما يعرف بالشراكة الأورو ـ متوسطيـــة، أين تم بذلك المصادقة على إعلان برشلونة في نوفمبر 1995، لكن ما هي أبرز المعالم التي ميزت تلك الفترة التي جاء فيها هذا الإعلان؟

---

[1] عبد الحق زغدار، "الشراكة الأورو- متوسطية بين التعاون والتبعية" (رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2002/2001)، ص.92. نقلا عن :

Fathallah Oualaou, **Après Barcelon… le Maghreb Est Nécessaire** (Paris : L'Harmattan, 1998), p.159.

إن من بين تلك المعالم ما يلي:

1- تطور حركة عالمية النطاق من أجل دمقرطة النظم السياسية في مناطق مختلفة من العالم، قادتها القوى المسيطرة في العالم وربطها بالاقتصاد الليبرالي، وبالتالي نتج عن ذلك معادلة شهيرة:السوق=الديمقراطية.[1]وقد تجسد انتصار أيديولوجية السوق الحرة والديمقراطية في أطروحة"فوكوياما" "نهاية التاريخ".

2- إدراك الفواعل الدولية بضرورة خضوع المنتظم الدولي والعلاقات الدولية لدرجة كبيرة من التعاون العالمي على جميع المستويات، بسبب المشكلات والقضايا ذات الطابع العالمي مثل حقوق الإنسان، الهجرة، الإرهاب، التلوث...الخ، وخشية الغرب سيما الإتحاد الأوروبي أثناء هذا التعاون تغيير موازين القوى الحضارية لغير صالحه بسبب هاته المشاكل فلابد من الاحتماء للعوالم الثقافية لإثبات الذات.

3-منتجات الثورة العلمية التكنولوجية أضحت تتراكم وتتدفق في شتى أنحاء العالم تجعل الشعوب والأفراد في مخاطر فقدان معالم كيانهم الثقافي، فلا بد من التكيف مع وقع ديناميكية العولمة الإعلامية،[2]وهذا ما كان حافزا للإتحاد الأوروبي بأن يتحرك نحو منطقة المغرب العربي، ويجد لنفسه مجالا حيويا لتأطير مستقبله،وتثبيت هويته والتصدي للهجمات والصدمات القاسية للتأثيرات السلبية للعولمة.

وتأسيسا على هذه المعالم، جرت الشراكة الأورو ــ متوسطية بداية من اعتماد إعلان برشلونة في نوفمبر 1995م والتركيز على منطقة المغرب العربي بالتحديد لأنها تشكل العمق الإستراتيجي الأوروبي في العالم العربي وإفريقيا، وذلك محاولة منها بالبحث عن حوار متكافئ بين دول الضفتين بحكم العلاقات التاريخية.

الفرع الثاني: نحو البحث عن صيغة لحوار متكافئ

إن ما يلفت النظر في قضية هذه الشراكة أن الحوار لم يكن حوار بين دول، لكنه حوار بين نظامين إقليميين أو تكتلين دوليين، والمثير أن الإتحاد الأوروبي قبل بهذه الصيغة، بل هو الذي اقترحها في الواقع،[3] وهذا راجع إلى:

---

[1] صالح ياسر حسن،"الليبرالية-الخوصصة: برامج التكييف الهيكلي بين أوهام الخطاب الأيديولوجي وحقائق إعادة إنتاج التبعية"، **مجلة العلوم الإنسانية**، قسنطينة: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، ع.12(1999):ص ص.63-66.

[2] محمد سعدي، **مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام**، المرجع السابق، ص.264.

[3] حسن نافعة، **الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا**، المرجع السابق، ص.487.

1- الدفاع عن التعددية والقانون الدولي:

لقد اتسمت فترة ما بعد الحرب الباردة بطابع عالمي في جميع المجالات بما فيه المجال الثقافي، بحيث عندما يتم تفحص اتفاق الشراكة الأورو ــ متوسطية في أبعاده الكلية (الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الثقافية)نجدها مرتبطة مع بعضها البعض ارتباطا وثيقا، إذ نستشف منه طغيان الدفاع عن التعددية والقانون الدولي.إلى جانب ذلك، الميثاق إنتاج إنساني لأمة معينة وهي الأمة الأوروبية ببداية سلوكيات وأفكار جديدة التي ما ألفناها في سلوكيات الدول الأوروبية، والتي تسعى إلى خلق نظام دولي متوازن.و تسعى وفقا لطرح البنائية فوق–القومية إلى الدفاع عن نظام تعددي يحكمه القانون الدولي وتحترم فيه الرغبة الدولية، وذلك بالاستناد إلى قواعد وأحكام مثلا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن هيئة الأمم المتحدة، والإتحاد الأوروبي يحاول بذلك تصدير الديمقراطية،حقوق الإنسان، بناء دولة القانون، الحريات الفكرية والملكية...الخ إلى الآخر وهو دول جنوب المتوسط بصفة عامة ودول المغرب العربي بصفة خاصة، ويجسد أيضا حوارا متكافئا بين الأطراف المشاركة.وقد أشارت الفقرة 02 من المادة(03) للاتفاق إلى ذلك بقولها:

> **"أن الحوار والتعاون السياسي يهدفان إلى تسهيل تقارب الأطراف وهذا من خلال تنمية أحسن للتفاهم المتبادل وتكريس التشاور المنتظم بشأن المسائل الدولية التي تعني كل الأطراف".[1]**

بالإضافة إلى ذلك، فالإتحاد الأوروبي يحاول أن يوصل الرسالة للولايات المتحدة الأمريكية بهذا المشروع، وهذا ما يمكن أن نلمسه في أحد خطابات القادة الأوروبيين أمام الجمعية العامة الأممية حين قال:

> **"لا يمكن لأي أحد أن يتكلم باسم الجميع في عالم اليوم، ولا يمكن لأي أحد أن يقبل فوضوية المجتمع الدولي دون قوانين...وتبقى التعددية ضرورية".[2]**

والإتحاد الأوروبي يرى في إنشاء شراكة بين طرفين مختلفين يعني تكريس لعلاقات ثقافية بين طرفي ضفة المتوسط شمال–جنوب، علاوة على ذلك، فهو تكريس لمبادئ القانون

---

[1] عبد الله راقدي، "مفاوضات الشراكة الأوروبية- الجزائرية: تغير المستوى التفاوضي"(رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 20004/2003)، ص.101.نقلا عن: Le quotidien d'Oran.Le 19/12/2001.

[2] Paul Gallis, « French : Factors SHaping Foreing Policy, and Issues in US-French Relation », **Congressional Research Service**, the Library of congress, Washington, DC , May 2006,p.08.

الدولي و الدفاع عنه مؤشر على تطور متحضر نحو التعاون الدولي بدلا من كونها أسبـــاب مواجهة في الشؤون الدولية.[1]

2- الاعتبارات الإنسانية:

يمثل اتفاق الشراكة الأورو- متوسطية أداة للسياسة الخارجية للإتحاد الأوروبـــي كان من ورائه اعتبارات إنسانية ينال بها سمعة دولية بين الأمـــم لكونه بلـــد الديمقراطيـــة وحقوق الإنسان...وغيرها، الأمر الذي نلمسه في الشق الثقافي ألا وهو نشر القيم ــ وبالتالي العودة للمثاليةــ من خلال إنشاء مؤسســـة متوسطية لحوار الحضارات والثقافات كضرورة هدفـــها تعزيز الحريات الأساسية، لأن ذلك واجب أخلاقي كما يزعم به الإتحـــاد الأوروبي، وأثناء نشر هذه المعايير الإنسانية عبر ميثاق الشراكة ذلك وبالتحديد إزاء منطقـــة المغـــرب العربـــي يكسبه مكانة دوليـــة وهيبة في الساحة الدولية، وهو من شأنه أيضا المحافظة على هويته دوليا بحرية إصدار قرارات ضمن سلوكياته الخارجية بعيدا عن الولايـــات المتحـــدة الأمريكية.

3- الدفاع عن مكونات هوية الطرفين:

بصفة الإتحاد الأوروبي ينتمي للبحر المتوسط الذي يعد نقطة التقاء الديانات السماوية، و عليه فإنه لا يخلو من أن يكون منطقـــة التقاء التناقضـــات الناجمـــة عن اختـــلاف القيـــم و المعتقدات.[2] فالفضاء المشترك لا يعني بالضرورة هويـــة مشتركـــة أو جو من التضامن، فلا بد من الاستناد إلى مفهوم الأمن الجماعي الذي يرتكز على معيار منظم من الهوية،[3]وهذه الأخيرة حسب الإتحاد الأوروبي يجب أن تدافع لصالح نظام متوازن فـــي البحـــر الأبيـــض المتوسط والتشجيع على التفاهم بين الثقافات والمجتمعات المدنية.

وفي هذا السياق، لحق ندوة برشلونـــة، منتدى مدني أوروــ متوسطي وهذا بيـــن 11/29/و1995/12/01 وكان مناسبة لالتقـــاء أكثر من ثلاثمائة(300) منظمة غير حكومية من الضفتين وقد خرج هذا المنتدى بتوصيات:[4]

---

[1] Ibid., p .07.

[2] Jean François Coustillere, « Une Autorité de Coordination en Méditerranée », in **Défense National**, Octobre, 1997, p. 20.

[3] Darwich Bassma, « L'Euro -Méditerranée comme enjeu de Société », in **Politique Etrangère**. Nº 11. 1998, p.39.

[4] Paul Balta, «La Culture : le parent pauvre », in **Cahier de Confluence Méditerranée**. Nº35.Automne, 2000.

* إنشاء برنامج متوسطي للثقافة.
* إنشاء دار البحر الأبيض المتوسط في كل دول الحوض وجعلها مكانا للتعارف واللقاءات.
* كتابة مجلد خاص بتاريخ البحر الأبيض المتوسط هدفه توضيح النقاط المشتركة وغير المشتركة بين ثقافات الضفتين.
* كتابة ما أطلق عليه بالكتاب الأبيض وهذا لهدف مكافحة ظاهرة كره الأجانب.

4- دفاع الإتحاد الأوروبي عن الأمن:

من خلال اتفاق الشراكة الأورو ــ متوسطية يتضح بأن الإتحاد الأوروبـــي اهتدى لصالح ثقافة الديمقراطية ونشر السلام والأمن العالميين، والتقليص من دائـــرة انتشار الفقـــر وتنامي ظاهرة البطالة، والإقصاء والتهميش للدول النامية...الخ.كل ذلك يدل على سعي دول الإتحاد الأوروبي إلى تبني حل لمشاكل العالم الجديـــدة وإقحامهـــا في حـــوار الحضـــارات والثقافات، وهذه الرؤية تقوم على فكرة الجذور العميقة للأمـــن.[1]وقد عبر عن ذلـــك **جـــاك شيراك** بأن:

> "**أوروبا ينبغي أن تؤكد أنها ستكون أحد أكبر العناصر الفاعلة فـــي العالم، وعليها ترسيخ السلام والأمن، في أراضيها إلى جانب بناء أمن أوروبي جديد وعلى أوروبا أن تشارك في إرساء الأمن العام والشامل في العالم كما يملي عليها ذلك تاريخها و يفرضها عليها كرسالة**".[2]

وفق هذا التصور، الإتحاد الأوروبي يدعو إلى جهود دولية متعـــددة الأطراف،يكـــون فيـــه كفاعل دولي يركز في أجندة سياسته الخارجية بالتحديد في مفاوضات طرفي الشراكة الأورو ــ متوسطية على الإدراك الشامل لمواجهة التهديدات الأمنية في المنطقة منهـــا الإرهـــاب، الهجرة...وغيرها، وهذا ما نصت عليه المادة 90 من الاتفاق بقولها:

> "**يجب على الأطراف الأعضاء في المعاهـــدات الدولية، أن يجعلـــوا تشريعاتهم وقوانينهم تصب في اتجاه تعزيز التعاون بغرض تفادي والقضاء على الأعمال الإرهابية، لكن في ظل احترام المعاهـــدات الدولية**".[3]

---

[1] « French Negotiating Style », **United States Institute of Peace (USIP),** Washngton, DC, Special Report, April 26, 2001, p.04.

[2] علي المليجي علي، "مستقبل الإتحاد الأوروبي في النظام الدولي وتأثيره على القضايا العربية"، المرجع السابق.

[3] عبد الله راقدي، "مفاوضات الشراكة الأوروبية- الجزائرية: تغير المستوى التفاوضي"، المرجع السابق، ص.101.نقلا عن:

باختصار، سلوك السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي بهذا الشكل يدعـــم كثيـــرا طرح البنائية فوق– القومية لاسيما ما يقوم به من تجسيد للمعايير الثقافية، فبتأكيده المتواصل على قرارات الأمم المتحدة، و معاهدات القانون الدولي يدعم شرعيتـــه أمـــام دول الضفـــة الجنوبية خاصة دول المغرب العربي، و تدرك هذه الأخيرة بمدى أهميـــة هذه الشراكة، مع عدم إغفال طبيعة موقفه من الصراع العربي– الإسرائيلي في منطقة العالـــم العربـــي الذي يكسبه قوة كبيرة فـــي عقد شراكة مع دول المنطقة على الأقل من ناحية حل المشاكـــل في المنطقة وقد صرح عن ذلك **دوفيلبان** بقوله:

"لا ينبغي أن تتعلق غاية المجتمع الدولي فقط ببعث الاستقرار والتوازن في الأزمات، ولكن يجب الإسهام في حل المشاكل، وإذ لم يتم ذلك فتلك الأزمـــات ستعود إلى ما كانت عليه بل ستصبح أسوأ".[1]

لكن المتصفح لميثاق الشراكة الذي عرضه الإتحاد الأوروبي مع الدول المغاربية يرى أنه،صحيح تضمن الأمن والاستقرار واقتراح الحلول للمشاكل التي يعاني منها الطرفين كالهجرة مثلا، إلا أنه لا يراعي خصوصيات كل المنطقة، فهو مجـــرد أداة شكلية أكثر مما تعكـــس معطيات الواقع الحقيقية.[2]

Le quotidien d'Oran.Le27/12/2001.

[1] Alex Macleod, « Just Defending National Intrests ? Understanding French Policy Towards Iraq since The End of the GuLF War », **Journal of International Relations and Development**, Vol 7, Nº4, 2004, p .375.

[2] عبد الله راقدي، المرجع السابق، ص.100.

المطلب الثاني: قراءة في واقع وأهداف الشراكة الأورو- مغاربية ـــ نحو تكريس المعايير الثقافية الأوروبية

لطالما اهتمت الدول الأوروبية الاستعمارية سابقا بمنطقة المغرب العربي، وعملت دوما على تفكيكها وإعادة تركيبها جغرافيا لإضعافها وتسهيل السيطرة عليها، ولتحقيق ذلك في عالم ما بعد الحرب الباردة يجب أن تجد لنفسها سبل أخرى كفيلة بالاستمرار للسيطرة عليه.

فأثناء استقرائنا للواقع، تتضح الرؤية على أن الشراكة بين الإتحاد الأوروبي والمغرب العربي، التي جاءت في سياق اهتمام الأول بالضفة الجنوبية للمتوسط بصفة عامة، و دول المغرب العربي بصفة خاصة؛ تمثل أحد أدوات السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي. كما تمثل أيضا اختلاف بين نظامين أو تكتلين، تعمل فيه الثقافة بالتوازي مع الاقتصاد، السياسة...وغيرها على حد تعبير النيوماركسية كأحد الميكانيزمات التي يحكم من خلالها المركز ـــ الغرب ـــ سيطرته على الأطراف التابعة له ـــ المغرب العربي ـــ فبالرغم من أن الإتحاد الأوروبي أثناء عقد هذه الاتفاقية و/أو الاتفاقيات اللاحقة التي يريد من خلالها تجسيد المعايير الثقافية الدولية من دفاع عن تعددية ثقافية والقانون الدولي، حماية هوية الأطراف، الدفاع عن الاعتبارات الإنسانية، تحقيق الأمن العالمي...الخ.إلا أنه وبصفة السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي تمثل أحد سياسات خارجية قوى المركز، فهي لا تريد الحفاظ على الوضع القائم وإنما تعمل على تغييره لصالحها، و بدورها دول المغرب العربي التي تمثل سياسات خارجية تسعى إلى التخلص من التبعية ، فلا مناص لها من التملص من هذه الشراكة لأنها تمثل لها منفذا للتخلص من الأزمات والمشاكل التي تعاني منها دوله على المستوى الوطني، الأمر الذي يعني طغيان ثقافة الطرف الأوروبي على مبادئ ثقافة الطرف المغاربي.

وما يؤخذ على هذه الأفكار، هو أن الإتحاد الأوروبي قادر على التعامل مع القفزات الحضارية المفاجئة، واستثمار المستقبل لصالحه وتوجيهه بالاتجاه الذي يحقق أغراضه بالتطورات العلمية والتقنية الهائلة و سمات المجتمع المتقدم المثقف الذي توصل إليه،[1] فبفضل مشروعه الثقافي الاجتماعي المستمر على المستوى الداخلي وبين دوله الأعضاء استطاع أن يفرض نفسه في هذه الشراكة، بل حتى في العالم ويصبح أحد أقطاب النظام الدولي لعالم ما بعد الحرب الباردة.

[1] محمد محفوظ، **الإسلام، الغرب وحوار المستقبل**، المرجع السابق، ص.162.

فمن وجهة الطرح هذا، يعامل المقتربين العقلانيين النيوواقعية والنيوليبرالية السياسة الخارجية على أنها وسائل وأهداف، مما يضفي على سلوك الإتحاد الأوروبي التعديل في الوسائل المستخدمة وتحول جذري في دوره، بحيث يسعى لتحقيق أهدافه حسب النيوواقعية في ظل نسق دولي فوضوي، فلا بد من أن يوجه سلوكه الخارجي في الاتجاه الذي يحقق أهدافه، وبما أن المغرب العربي ــ بحكم أهميته الإستراتيجية التي يحتلها في مدركات الإتحاد الأوروبي ــ هو مفتاح ذلك فلا بد من البحث عن المصلحة الوطنية أو الكبرياء الوطني معه ــ الناتجة عن أهداف القوة السياسية التقليدية ــ على أساس عملي هو عقد الإتحاد الأوروبي شراكة مع البلدان المغاربية.

من هذا المنطلق، تبرز الثقافة كمكون من مكونات القوة وكمحرك للسلوك الخارجي للإتحاد الأوروبي في تعامله مع الطرف المغاربي، فاللافت للانتباه هو وجود مشروطية صريحة في تعامل الأول مع الثاني أثناء هذه الشراكة من خلال مطالبة الإتحاد الأوروبي الدول المغاربية بإصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية جذرية للتعامل مع الطروحات الأوروبية، بل ويجب العمل وفق المعايير الثقافية الأوروبية في هذا الصدد مثل القضايا الخاصة بحقوق الإنسان والتي تستمد مرجعيتها من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومقررات مجلس أوروبا دون الإشارة للمرجعيات الثقافية العربية ــ المغاربية أو أي مواثيق عربية.[1]

وهذا يؤكد من جهة أخرى، عجز البلدان المغاربية عن التفاعل مع التحولات الثقافية والتكنولوجية والعلمية التي شهدها التاريخ الكوني،رغم وضعيتها الجغرافية المتميزة،[2] وتحيل هذه الفكرة الإتحاد الأوروبي إلى التوجه لهذه المنطقة بالتحديد للتحكم في مسارها وتطورها و ذلك لتكريس التبعية الثقافية في ظل قوانين الاستعمار الجديد، وخير دليل على ذلك هو

> "**إصدار البرلمان الأوروبي قرار في 15جانفي 1992، وفحواه أن الاتفاقيات المستقبلية التي يدخل فيها الإتحاد الأوروبي يجب أن تتضمن الشرط الديمقراطي وحقوق الإنسان**".[3]

إضافة إلى ذلك، فإن هذه الشروط من طرف الإتحاد الأوروبي على الدول المغاربية يجعل من الشراكة تتسم بطابع الإكراه من طرف الإتحاد الأوروبي، أين نجد هذا الأخير في سنة

---

[1] مقال بدون مؤلف،" الإتحاد الأوروبي والمتوسط...مبادرات جديدة" في، التقرير الإستراتيجي العربي، متحصل عليه: <http://www.acpss.org.eg/ahram/2001/1/1/RArbO.htm>

[2] عز الدين العزماني،" المغرب الإسلامي... التحييد التوسطي ورهانات الهوية الفاعلة"، متحصل عليه: <http://www.almultaka.net>

[3] CHrisel Baumet, « Les Relations Entre L'Union Européenne et les Pays du Maghreb Central » (Mémoire de fin d'étude en Science Politique, Section Service Publics, d'aix en Provence, Université de Droit et D'Economie et des Sciences D'Aix Marseille, 1995/1996), p.57.

1996م وضع برنامج ميدا وهو موجه لتطوير ودعم المسار الديمقراطي ودولة القانون وكذا حماية الأقليات،[1] وبخصوص فرض هذه الشروط يعتقد **هانتنغتون** بأن

> **"الافتراض الغربي الذي يرى أن حكومات منتخبة بشكل ديمقراطي ستكون أكثر تعاونا مع الغرب، قد يكون خاطئا في المجتمعات غير الغربية التي يمكن أن تحمل الانتخابات داخلها القوميين أو الأصوليين المعادين للغرب إلى الحكم. وقد أحس الغرب بارتياح كبير بعد وقف المسار الديمقراطي في الجزائر سنة 1992... لأن الانتخابات النزيهة في الدول غير الغربية ستهدد المصالح الغربية".[2]**

لذا يمكن تفسير هذه الشراكة على أنها شراكة قائمة بين حضارتين وثقافتين مختلفتين؛ الإتحاد الأوروبي الذي يمثل الحضارة الغربية بقيم وثقافة ليبرالية، والمغرب العربي الذي يمثل الحضارة المغاربية بقيم وثقافة عربية ــ إسلامية حسب ما طرحه **هانتنغتون** كل يسعى لتحقيق أهدافه ــ وفقا لفرضيات النيوواقعية ــ من هذه الشراكة.

فالواقع بات يفرض من جهة، على الإتحاد الأوروبي إقامة علاقات مع الأخر من أجل مسايرة فلك العولمة، و مرونة في استيعاب منظومات ثقافية جديدة، والتكيف مع تغيرات وتحولات العالم وتحقيق ما يلي من خلال الشراكة الأورو ــ مغاربية:

1- البحث عن المكانة الدولية والتطلع لدور عالمي بالمساهمة في خلق نظام دولي متعدد الأقطاب، والتوصل إلى ذلك يكون بثقافته والحصول على منطقة حيوية .

2- تحقيق المصلحة الوطنية بالتوجهات الثقافية في منطقة المغرب العربي لأن هذه الأخيرة تمثل المجال الحيوي للأفكار العلمانية الأوروبية وفوائد تجارية و اقتصادية، كما يمثل حيوية للاستقرار السياسي بحل المشاكل الأمنية بين الطرفين لاسيما الهجرة التي تعتبر كظاهرة عابرة للأقاليم.

> **"فالشمال ينظر إلى العلاقة مع الجنوب على أنها علاقة تترجم بأزمة حول مسألة اندماج الجماعات المهاجرة والذي يعني أزمة تعدد الثقافات"[3]**

لأن مثل هذا التحدي سيؤثر على الهوية الثقافية للإتحاد الأوروبي.

---

[1] Baghzouz Aomar, « Le Partenariat Euro-méditerranéen et les Enjeux de Sécurité : Globalisation et Specifités Maghrébines » (Colloque Internationale de la Méditerranée Occidental : Enjeux et Perspectives, Béjaia, 25-26 Juin 2000), p.63.

[2] محمد سعدي، **مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام**، المرجع السابق، ص.131.

[3] Darwich Bassma, « L'Euro -Méditerranée comme enjeu de Société », Op. Cit ., p.39.

3 – الدفاع عن قيم الليبرالية من مبادئ الديمقراطية، حقـوق الإنسـان، حرية الأسـواق... وغيرها، لأنها تعبر من جهة على الثقافة الأوروبية بصفة خاصة والغـرب بصفـة عامـة، وتشكل دفاعا عن القيم والمصالح المشتركة بينهما.و من جهة أخرى، تجسد معارضة مع قيم ومصالح الدول المغاربية، لاسيما و أن هذه الأخيرة تمثل بالنسبة لمدركات الإتحاد الأوروبي منطقة تهديدات خاصة ما يتعلق بظاهرة الإسلاموفوبيا*

ومن جهة أخرى، فالواقع يفرض على الدول المغاربية انتهاج سلوك الآخر ألا وهو الإتحاد الأوروبي والتحلي بالقناعة الحضارية وثقافة الديمقراطية، فلا محالة من التماس طريق نحو لحظة التفاعل مع قيم الحرية والتقدم وانتهاج إطار الديمقراطية الذي يدلل علـى الطريق السليم للتنمية و الترقية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية[1]، لذا نجد أهداف الـدول المغاربية انسحبت معظمها إلى الاهتمام بمبادئ الثقافة الأوروبية عكس ما رأيناه من الجانب الأوروبي من اهتمام بما يحقق مصلحته الوطنية فحسب.

وبالفعل في المغرب بدأت قضية التحول الديمقراطي في أجندة النظام السياسي المغربي بالمقارنة مع نظيراتها من الدول المغاربية بإصلاحات سياسية.وقد جاءت تجربة الاستحقاقات الدستورية و القانونية أثناء عقد الشراكة الأورو ــ مغاربية أي تعديل الدستور في1996 ومراجعة قانون الانتخابات، و تصحيح قوائم الناخبين...أي جاءت بذلك ضرورة إدخال الإصلاحات السياسية نشطت بشكل كبير مع دخول تجربة التناوب التي أقرت سنة 1998، والتي تشكل بداية عملية التحول الديمقراطي.[2]

أما في الجزائر فكان فيها التحول الديمقراطي عكس المغرب الديمقراطية، بوجود حكومة منتخبة و شرعية و خضوع فيها الحكومة في ممارساتها لمهامها لرقابة برلمانية من جانب نواب الشعب ، كما أقر ت بمبدأ التعددية الحزبية و خلاصة القول أن هذه الإصلاحات قد استهدفت ترسيخ تنظيم السلطة والفصل بين مختلف فروعها التنفيذية والتشريعية والقضائية، والتحديد الدقيق للمجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي بسبب تداخل هذه الهياكل مع المؤسسات الدستورية للدولة.

---

* الإسلاموفوبيا: نعني بها ذلك الخوف المرضي الجماعي من الإسلام وكل ما يرتبط به.والفوبيا يترجمها البعض بالرهاب وهي خوف غريزي وغير عقلاني يحفز على الكراهية والاشمئزاز تجاه مجموعة ظواهر وأشياء تثير الخوف والتوتر.

[1] نور الدين ثنيو، "الأحزاب السياسية في الجزائر والتجربة الديمقراطية"، في علي خليفة الكواري، محررا، **الديمقراطية داخل الأحزاب في الـبلدان العربية**، ط.1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص ص.216،217.

1 لمزيد من المعلومات حول بداية التحول الديمقراطي في المغرب العربي ككل أنظر، أحمد منيسي، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربـي** (مصر: مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية ، 2004).

2 شعيب عمر ولد الحاج، "التحول الديمقراطي في المغرب: الأسباب الداخلية و الخارجية"، **شؤون الأوسط**، بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية، ع.71(أفريل 1998)، ص ص .125– 130.

وفي تونس كان الإصلاح السياسي و الليبرالي فيها شمل إجراءات الانفتاح بإطلاق سراح أعداد كبيرة من المعتقلين السياسيين، كما وقد تم إقرار تشريع جديد يسمح بالتعددية الحزبية مع اشتراط التزام هذه الأحزاب بالعمل في إطار الدستور و القوانين القائمة، وتم تعديل قانون الصحافة بهدف تخفيف القيود المفروضة على حرية النشر.

إذن تكشف خبرة التحول الديمقراطي عن كونها مجرد محاولة من طرف النظام للاستجابة لنوعين من الأهداف الأول: هو حرص النظام على تحسين صورته أمام العالم الخارجي بشكل يتجنب معه تعرض للضغوطات الخارجية ، أما الهدف الثاني فهو ضمان الاستقرار السياسي و استمرار هيمنة النظام الملكي.[1]

من هنا نستنتج أن استمرارية نمط حكم معين يعبر عن مصالح شخصية مما يعني أنه يقصي الأطراف الأخرى في المشاركة الديمقراطية و بالتالي يعرقل مسيرة التكامل.

وعلى خلاف الدول الأخرى فإن النظام السياسي الليبي شهد بوادر نحو الإصلاح السياسي فقد أعلن القذافي عن تشجيع فتح المشروعات الخاصة للأفراد و الإفراج عن السجناء و أقر مؤتمر الشعب العام إقامة محكمة الشعب تحل محل المحاكم الثورية و أقر وثيقة حقوق الإنسان كما قام باستبدال مؤسسة الجيش بمؤسسة حراس الجماهيرية.[2]

وجدد سيف الإسلام القذافي في تصريحات صحافية إلى كتابة دستور جديد للبلاد، و يتكون هذا الدستور من ديباجة، و165 مادة أساسية موزعة على ثمانية فصول، يلاحظ أن المشروع حاول توزيعها وفقا لنظام"السلطات الثلاث:التشريعية و التنفيذية و القضائية" و ما تفرع منها، تؤكد ديباجة الدستور على أن "مجتمع الليبيين...مجتمع الحرية، والأمن و الطمأنينة".

بالإضافة إلى ذلك، ما يميز اقتصاديات دول المغرب العربي التي وقعت اتفاقيات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي هو الضعف الكبير في تنوع جهازها الإنتاجي رغم الإمكانيات الموجودة، والقصد من هذه الشراكة من طرف الدول المغاربية هو الانفتاح على العالم الخارجي والدخول في اقتصاديات السوق، كما وأنها مجبرة للدخول في فضاء العولمة ومعايشة أبعادها، ورغبة منها في تطوير برامجها الاقتصادية وفق النمط الليبرالي الغربي للخروج من أزمات يعاني منها في شتى المجالات.[3]

---

[1]- أحمد منيسي، المرجع السابق، ص.201.

[2]-المرجع نفسه، ص.238.

[3] عابد شريط،"واقع الشراكة الاقتصادية الأورو- متوسطية مع دول المغرب العربي"، **مجلة العلوم الإنسانية**، قسنطينة: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع ع.21(جوان 2004): ص ص. 110،111.

فكما سبق الذكر، فإن هذه الشراكة بالمفهوم النيوماركسي نتاج لأفكار الطرف المسيطر–الإتحاد الأوروبي– فسيطرتهم الاقتصادية على زمام الأمور ناتجة عن أفكارهم أو ثقافتهم الليبرالية الغربية–ثقافة العصر المسيطرة– والتي تعمل وفق تطابق بنيوي بين السيطرة المادية والسيطرة الثقافية مع دول المغرب العربي وهذا راجع أيضا إلى:

"قمة الصعود للدول الأوروبية شمال المتوسطي في إطار مؤسسة عريقة وتكتل هو الإتحاد الأوروبي.وتمثل أدنى معدلات الهبوط للدول المتوسطية الجنوبية. ففي حين أمكن تحويل الحس الأوروبي ألى مشروع روما 1957 إلىماستريخت 1992...أي من سوق مشتركة إلى إتحاد اقتصادي ونقدي متكامل، نجد الدول المغاربية منها بلا مشروع...بل ساعد على تعميق الفجوة بينهما.وقد ظهر ذلك جليا من خلال الشراكة الثنائية بين الإتحاد الأوروبي المكون من 15 دولة والطرف الثاني المكون من دولة واحدة...ويمكن تصور ثقل المفاوضات وقوتها"[1]

[1] المرجع نفسه، ص.115.

المطلب الثالث: توجهات الإتحاد الأوروبي نحو منطقة المغرب العربي توليفة بين الأحكام الثقافية والرؤية السياسية-الاقتصادية

إن التشخيص المبدئي لاتفاق الشراكة الأورو ــ مغاربية من الوهلة الأولى يقــوم على رسم خطة مشتركة بين الطرفين لتحقيق المزايا بين دول ضفــة المتوسط، و قد تضمن هذا الإعلان توجهات كلا الطرفين سواء الإتحاد الأوروبي أو المغرب العربي أين يركــزان على مجموعة مشتركة من المسائل و يتنافسان بينهما لتحقيــق أكبر قدر ممكن من المكاسب.

تحت هذه التوجهات تأكد دور الإتحاد الأوروبي في منطقة المغرب العربي مــن خلال هذه الشراكة على أنه يسعى إلى تحقيق مجموعة من المكاسب على حســاب الطــرف المغاربي تجمع بين جميع الأبعاد و تستحضرها في توليفة على مستوى إعادة هيكلتهــا وفق ما تتطلبه الظروف واللحظة التاريخيةــ عالم ما بعد الحرب البــاردة ــ لتكوين وعــي قادر علــى دفع مجتمعه إلى مدارج التقــدم و التطور على حساب الطــرف المغاربي، والهيمنة عليه على حد تعبير أنطونيو غرا مشي بطريقة غير مباشرة وبوسائل متعددة توفي بالغرض وتحقق الهدف ألا وهو المصلحة الوطنية للإتحاد الأوروبي.

فوظيفة الإتحاد الأوروبي أثناء توجهه لمنطقة المغرب العربي هو حماية مجــاله الحيوي واستغلاله من جميع النواحي،فهو من ناحيةــ وفي كل الحقب التاريخية التي كانــت فيها الدول الأوروبية مستعمرة للدول المغاربية ــ جعلت من هذه الأخيــرة القاعدة لتطويــر الإنتاج وتحسين ظروف المعيشــة المعنوية والمادية على حساب سكــان منطقــة المغــرب العربي.و من ناحية أخرى، فعالم ما بعد الحرب الباردة يشكل استمــرارا لذلــك.وبالتالــي، الإتحاد الأوروبي يرى في التمايز بين الطرفين

"سبيلا إلى الاقتناع التام بضرورة التعدد الحضاري في الكيان الإنساني العام".[1]

إلا أن الغرب بصفة عامة، والإتحاد الأوروبي بصفة خاصــة لا يمكــن أن يتخلى عن نمط الإقصاء والنفي للآخر، فالوعي بمصلحته و صياغة كــيان مجتمعــي بما ينسجــم والمنطق العقدي والتاريخي لجماعته كان من نصيب الأحكام الثقافية؛ بحيث لا يمكن تحقيــق ذلك إلا بحماية الهويــة الأوروبا نية من الأخطار التي تأتي من المنطقة المغاربية كالهجــرة غير الشرعية، الإرهاب،الجريمة غير المنظمة...الخ.مما يعني أن الشراكــة التي عرضهــا

الإتحاد الأوروبي مع دول المنطقة المغاربية تمثل أحــد أدوات سياسته الخارجية، فبالرغم مما أظهره الطرف الأوروبي من علاقات تبقى خارج التاريخ إلا أنها تكرر التاريخ بصيغة

[1] محمد محفوظ، **الإسلام، الإسلام والغرب وحوار المستقبل**، المرجع السابق، ص.136.

أخرى وغير متكافئة، بحيث لا يختلف أحد حول ضرورة الشروط و المعايير الثقافية التي فرضها الإتحاد الأوروبي على دول المنطقة المغاربية من تطبيق لمبدأ الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان، تغيير برامج المنظومة التربوية...الخ، إلا أنها تدل على أن مسار الشراكة الأورو ــ مغاربية في الواقع يمر عبر خط الإقصاء لكل حالات التنوع و التعدد الطبيعية و التاريخية المتوفرة في منطقة عربية– إسلامية ألا وهي المغرب العربي.من هنا يمكن القول أن

"المشروع أوروبي المنشأ، فالظاهر أنه يحقق مصالح أوروبية بالأساس خاصة في ضوء اختلال عملية التفاوض التي تجري بين بلد منفرد في مواجهة الإتحاد الأوروبي ككل".[1]

والمغرب العربي بصفته توجها ومجالا للتفاعلات السياسية الخارجية للإتحاد الأوروبي، فإن الإدراك القيادي للإتحاد الأوروبي يتلخص في إقامة علاقة جديدة معه للمشاركة والتطلع لوضع الأسس المستقبلية، لأن الإمساك بناصية المستقبل يعني إخراج المغرب العربي من نطاق التخلف ليكون جزءا من مسيرة العالم الديمقراطي الذي تعلو فيه حقوق الإنسان، و تقترن فيه الحرية بالمسؤولية، إلا أن ذلك جعل منطق الاستغلال من طرف الإتحاد الأوروبي يتغلب على تلك العلاقة. فكانت توجهاته بداية من المعايير الثقافية إلى الوجهة السياسية– الاقتصادية توليفة تحقق مصالح الإتحاد الأوروبي في المنطقة المغاربية.

ثم إن إقامة إطار للحوار السياسي في المغرب العربي مبني على أسس المساواة في سيادة الدول، حسن الجوار، عدم التدخل في الشؤون الداخلية، تنمية دولة القانون والديمقراطية في الجهاز السياسي خاصة للدول المغاربية، مع الاعتراف في هذا الإطار بحق كل منها في حرية اختيار وتنمية جهازها السياسي والاجتماعي و القضائي، وكذلك دعوة الدول المصادقة على بيان احترام حقوق الإنسان، حريات المواطنين الأساسية...وغيرها؛[2] يرتكن إلى ما ركز عليه المجلس الأوروبي في "**ESSEN**" في ديسمبر 1994، وكلها معايير معادلة السياسة الأوروبية وتعتبرها موافقة مع مبادئ الأمم المتحدة.[3]

ولهذه المبادئ والمعايير مغزى واضح لدول المغرب العربي، آلا وهو تحقيق النسق الرأسمالي في المغرب العربي إلا أن ذلك يتطلب تطور تاريخي مديد ليتوصل إلى الديمقراطية لاسيما على المستوى السياسي.زيادة على ذلك، فمن خلال تركيز الاتفاق

---

[1] محمد السيد سعيد، محررا، **التقرير الإستراتيجي العربي 1996** (القاهرة: مركز الدراسات الإستراتيجية، 1997)، ص.80.

[2] Baghzouz Aomar, « Le Partenariat Euro-méditerranéen et les Enjeux de Sécurité : Globalisation et Specifités Maghrébines », Op.cit.,63.

[3] CHrisel Baumet, « Les Relations Entre L'Union Européenne et les Pays du Maghreb Central », Op.cit.,57.

الأورو –مغاربي على هذه المبادئ نجده من الناحية المنطقية تطغى شروط الإتحاد الأوروبي على الاتفاق عبر مساومات بين الطرفين.

لأن الإتحاد الأوروبي بصفته دولة الرفاه طبق الديمقراطية والليبرالية بإشكالية الخوصصة، فقد جاء الخطاب الليبرالي الجديد للنخب السياسية الأوروبيةـ بناء على ذلك ـمروجا لهذا المفهوم باعتباره ضرورة لا بد منها لأي" تقدم اقتصادي"للبلدان المغاربية،[1] ولا يمكن لهاته الأخيرة أن تتطور وتصل إلى مستوى الإتحاد الأوروبي ما لم يحصل هناك تحولات فكرية مع التحولات الاقتصادية، بمعنى آخر أن توجهات الإتحاد الأوروبي في منطقة المغرب العربي جاءت لتكيفه تماشيا ومصلحته الوطنية وحماية هويته الثقافية بتفاعل مجموعة من العوامل الداخلية المتبلورة في إمكانيات اقتصادية هائلة تزخر بها منطقة المغرب العربي، و ضرورة البحث عن مخارج لذلك باستغلال النخب السياسية المغاربية وتغييرها وفق أنماط فكرية جديدة غربية عبر تكوين شخصيات وقوى اجتماعية في هاته البلدان تشكل

"القوى الرائدة للتحولات اللاحقة"،[2]

وعبر تدويل الخطابات التي جاءت في سياق"حوار الحضارات" على أساس أن هذه الشراكة ستحقق التنمية وترافع لصالح مجتمع الرفاه والحكم الصالح.*

انطلاقا من وجهة النظر هذه، ترى الدول الأوروبية في توجهاتها مع الدول المغاربية تحقيق توليفة من الأهداف ثقافيا،سياسيا واقتصاديا تتمثل في ما يلي:

1– بما أن حوض المتوسط يشكل التقاء حضارتين مختلفتين مما يعني في نظر الإتحاد الأوروبي تهديد مستقبله السلمي والأمني، فلا بد من اقتراح مشروع يقوم بحماية أمنه في المنطقة و جاءت على غرار ذلك الشراكة الأورو ـ متوسطية على وجه العموم، و الشراكة الأوروـ مغاربية على وجه الخصوص بتكريس المعايير والأحكام الثقافية الأوروبية في منطقة المغرب العربي، وقد تسبب ذلك في خلق عداوة للهوية الإسلامية، وقابله نفس الشعور والخطاب المعادي للغرب من قبل الأصوليات الإسلامية ، كل هذا رمى بالطرفين إلى مسألة

---

[1] صالح ياسر حسن، "الليبرالية- الخوصصة: برامج التكييف الهيكلي بين أوهام الخطاب الأيديولوجي وحقائق إعادة إنتاج التبعية"، المرجع السابق، ص.68.

[2] المرجع نفسه.

* تعود الخلفية التاريخية للحكم الصالح أو كما يسميه البعض الحكم الراشد إلى ظهوره في المؤسسات المالية في عقد الثمانينيات ؛ ثم تدريجيا دخل الاهتمام السياسي إذ أصبح من الاهتمامات الكبرى في الخطابات السياسية خاصة في ميدان التنمية الشاملة وذلك بعد تغيير نوعي في العلاقات الدولية.ثم إن ظهور هذا المصطلح كان نتيجة للفساد المتفشي في العديد من الدول على مستوى القطاعات العليا لاسيما في الدول النامية، ويرى جاك بور فولت أن المظاهر الأساسية للحكم الراشد تتمثل في المظاهر المعيارية التي تظهر من خلال:

1- إدراك مشروعية السلطة من طرف الشعب.

2- المشاركة في صنع القرار من كافة المستويات (مواطنين ونخب)

3- خدمة الصالح العام من خلال الثقافة الإنسانية في تسيير الشؤون العامة.

هامة وهي "صدام الحضارات".

2-إتباع سياسة احتواء المشاكل الاجتماعية من فقر وبطالة في منطقة المغرب العربي بإقامة شراكة اقتصادية مالية من شأنها تشجيع الاستثمار وتحقيق الأمن الأوروبي بالتقليل من الرغبة في الهجرة وبالتالي حماية الهوية الثقافية الأوروبا نية.

3-الهوة القائمة بين الطرفين في جميع المجالات ــ تقدم كبير/تخلف كبير ــ من شأنها تسهيل تبعية الطرف المغاربي للإتحاد الأوروبي ثقافيا، سياسيا واقتصاديا، وعرقلة مسيرة التكامل المغاربي واستغلال إمكانياته الاقتصادية وثرواته الطبيعية عن طريق الاستثمارات الهائلة في المنطقة المغاربية، واستنزاف المنظومة البيئية.

المبحث الثاني: انعكاسات التوجهات الثقافية للإتحاد الأوروبي نحو منطقة المغرب العربي على القوى الدولية والإقليمية

إن تقويم التوجهات الثقافية للإتحاد الأوروبي نحو منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة كقوة دولية ومؤثرة وفاعل من الفواعل الدولية، تبين أن البلدان المغاربية كانت من بين أكثر المناطق العربية تأثرا واختراقا من قبله، ليس على المستوى الثقافي وحسب، وإنما على الصعيد السياسي الأمني والاقتصادي، ويمكن إرجاع ذلك إلى قوة النظام الإقليمي للإتحاد الأوروبي وقدرته على التكيف مع المعايير الثقافية المجتمعية و تحقيق التكامل، والمعايير الثقافية النسقية (الدولية)،ومواجهة التغيرات الدولية التي شهدها النظام العالمي، خاصة بعد انهيار الإتحاد السوفيتي، و افتقاد الدول المغاربية لمواجهة ذلك.

والشيء الذي زاد من حدة ذلك، انعكاس توجهات الإتحاد الأوروبي نحو منطقة المغرب العربي على قوى دولية وإقليمية مثل الولايات المتحدة الأمريكية، التي برزت كمنافس ثقافي في المنطقة المغاربية بل في المنطقة العربية كلها محاولة تجسيد المعايير الثقافية الغربية بل العالمية فيها كما تدعي مثل الديمقراطية، حقوق الإنسان، حرية التعبير...الخ.من خلال مشاريعها كمشروع الشرق الأوسط الكبير،ودعمها لإسرائيل لتعمل هذه الأخيرة جاهدة في إرساء قيم الثقافة والحضارة الغربية باعتبارها الخط الأمامي للدفاع عن الغرب، بل إنها تلقى اهتماما حتى من الإتحاد الأوروبي نفسه،أي أنها تمثل الجسر الرابط بين الشمال المتقدم والجنوب المتخلف لا لشيء إلا لاستغلال ونهب ثروات الأخير، دون أن يتم إغفال قوى إقليمية أخرى وهي مصر على سبيل المثال لا الحصر التي تحاول من خلال المشاركة الأورو ـ متوسطية أن تتقرب بمفاهيم ثقافة غربية للدائرة المغاربية.

المطلب الأول: نحو بروز الولايات المتحدة الأمريكية كمنافس ثقافي في منطقة المغرب العربي

إن نقطة الاهتمام الأساسية التي شغلت الولايات المتحدة الأمريكية هي أفكار هانتنغتون و فوكوياما، على أن أطروحة هذا الأخير"نهاية التاريخ" تمثل بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية انتصار الليبرالية والرأسمالية كمنهج حياة وثقافة يجب عليها أن تمثلها. وفوكوياما متأثر إلى حد كبير بتلك النظرية* التي تتبنى فكرة مفادها:

"أن الدول الديمقراطية لا تخوض الحروب بعضها ضد بعض، وهذا ما تستند إليه السياسة الأمريكية الخارجية في تشجيعها لتوسيع انتشار الديمقراطية في العالم لتحقيق الاستقرار".[1]

ومن جهته يؤكد **هانتنغتون** في هذا الإطار:

"الديمقراطيات مع بعض الاستثناءات غير المهمة أو الشكلية، لا تتصارع مع ديمقراطيات أخرى وبدرجة استمرار هذه الظاهرة، فإن توسع الديمقراطية يعني توسع وانتشار السلم في العالم".[2]

ومن ثم، فإذا اعتبرنا النيوليبرالية التي ترى أنه لا بديل عن نموذج العولمة لتمر به سائر المجتمعات فإن الغرب ــ بحكم امتلاكه لعناصر تكنولوجية واقتصادية ــ هو القادر على نشر قيمه وثقافته، و بالذات الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها مركز هذا الغرب فهي من بين كل دول العالم النموذج الأفضل للمستقبل ولتكريس العولمة.[3]

في مقابل ذلك، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بانتهاج سياسة خاصة تحمل في طياتها حماية وضمان أمن مصالحها الإستراتيجية، و قد ارتكزت هذه السياسة على حماية مبادئ الثقافة العالمية و حماية البيئة النسقية المعيارية للعولمة من ترويج للديمقراطية، حقوق الإنسان، حرية التعبير، حماية الدين...وغيرها.

---

* تتمثل هذه النظرية في نظرية السلام الديمقراطي كانت موضوع عدة أبحاث في السبعينيات إلا أنها لم تعرف تطورا مهما حتى التسعينيات من القرن الماضي.وقد قدم لنا بعض الباحثين من أمثال مايكل دويل، وجيمس لي ري وبروست راسيت، عددا من التفسيرات في هذا الإتجاه، ومن أكثرها انتشارا تلك القائلة بأن "الدول الديمقراطية تعتنق ضوابط التوفيق التي تمنع استعمال القوة بين أطراف تعتنق نفس المبادئ"، إضافة لذلك، فإن "الدول الديمقراطية نادرا ما تحارب بعضها البعض بالرغم من أنها قد تدخل في حروب ضد دول أخرى".كما ويعتبر إيمانويل كانط مرجعا أساسيا لهذه النظرية حيث يعتقد أن السلام سيكون مضمونا بتحقيق الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان...الخ .لمزيد من المعلومات أنظر:

- محمد سعدي، **مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام**، المرجع السابق، ص ص.57،58.

– ستيفن وولت، "نظرية العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة"، المرجع السابق.

[1] محمد سعدي، المرجع السابق، ص.57.

[2] المرجع نفسه، ص.58.

[3] أماني محمود غانم، **البعد الثقافي في العلاقات الدولية: دراسة في الخطاب حول صدام الحضارات**، المرجع السابق، ص.264.

من هذه القراءة، يتبين بأن الولايات المتحدة الأمريكية تعمل لصالح سيادة ثقافة كونية واحدة[1]–حسب النيوليبرالية– بمعنى آخر،هو أن العالم اليوم بما فيه المنطقة العربية على وجه العموم، والمنطقة المغاربية على وجه الخصوص تعيش في

"ثقافة معولمة و إدماجية يهيمن عليها النموذج الأمريكي الذي يشكل القاعدة المشتركة لموارد النخبة الدولية الأكثر دينامية... وهي تمتلك استثمارات ثقافية هائلة تنتشر خلالها القيم والسلوكيات وأنماط التفكير الأمريكي".[2]

وقد عبر **Kurth** على الحضارة الغربية بأنها

"تعبير عن العقيدة الأمريكية المتمثلة في أفكار الفردية، و الليبرالية، والمؤسسية، وحقوق الإنسان والديمقراطية، وحكم القانون والسوق الحر،وفصل الدولة عن الكنيسة.هذه العقيدة مثلت طاقة وعقل الحضارة الغربية، في حين مثلت أوروبا جسد هذه الحضارة. وقد مثل هذا الامتزاج قوة وشرعية للحضارة الغربية".

لذلك أثير جانب آخر، بدأ يتخذ أبعادا كبيرة في المرحلة الأخيرة، هو دخول الولايات المتحدة الأمريكية في تجسيد أحد أهم أهداف سياستها الخارجية، انطلاقا من أفكار فوكوياما وهانتنغتون، و ذلك نحو السعي في تحقيق الحلم الأمريكي المتمثل في تجسيد فكرة الإمبراطورية الأمريكية ذات الرسالة الحضارية، على أساس دمج العالم وإشراكه في منظومتها الفكرية وعقيدة الحضارة الغربية.[3]

واعتمادا على ما صرح به **رامسفيلد:**

"أنه سيكون لأمريكا الحق في الذهاب بعيدا لأجل الدفاع عن الحريات والديمقراطية"،[4]

بدأت الولايات المتحدة الأمريكية الدخول في اتفاقيات مع الدول العربية، ويأتي في مقدمة تلك الدول"دول المغرب العربي"على أساس منظور حددته،الأمر الذي يحرم الإتحاد الأوروبي من تحقيق مزاياه في المنطقة.

---

[1] أماني محمود غانم، المرجع السابق، ص.264.

[2] عبد الغني عماد، **سوسيولوجيا الثقافة والمفاهيم والإشكاليات...من الحداثة إلى العولمة**، المرجع السابق، ص ص.271،272.

[3] Andrew W.Stewart, « US. Foreing Policy : Cultural Difficulties with the World », in site internet : <http://www.Strategic Studies Institute.army.mil>

[4] توفيق المديني، **إتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل: دراسة تاريخية - سياسية**، المرجع السابق، ص.39.

و اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة المغـــرب العربي جاء ضمن ترتيبات مخطـــط سياستها الخارجية للمنطقة العربيـــة عن طريق إسقـــاط المبادئ الثقافية فيها من ديمقراطية، حقـــوق الإنسان، حرية التعبير، حكم القانون...الخ. كما يمثل هذا المخطـــط من جهة أخرى

"فك الارتباط العضوي بين القلب المتمثل في المنطقة الممتدة من الساحل العربي للخليج الغربي، حتى الحوض الشرقي للمتوسط، وبين الأطراف التي كانت تمتد شرقا حتى الباكستان وغربا حتى المغرب، وجنوبا حتى الصومال".[1]

ضمن هذا السياق، نجد الولايات المتحدة الأمريكية قد اتخذت سياسة عالميـــة مـــن أجل دمقرطة النظم السياسية، وإطلاق قوى السوق تنسجم مع الســـوق و العولمة الرأسمالية، ومنطق التوسع الرأسمـــالي تحت ستار النيوليبرالية،[2] وبالتالي قد تكون أطروحة فوكوياما– أحد الليبراليين– محقة في أن انتشار نمط الحياة الغربية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكـــية وامتلاكها لمقومات القوة والنفوذ المادي والمعنوي عند نهاية القرن العشرين سيـــجعل منهـــا "**روما القرن الحادي والعشرين**" والتي ستملأ بإشعاعـــها ومبادئهـــا "**الخالدة**" كل فضـــاءات العالم.[3]

ولعل تطبيق ذلك على العالم العربي وتغييره بإدخال دوله ومجتمعاتـــه في"الثـــورة الديمقراطية العالمية"، خاصة وأن الدول العربية حسب الولايات المتحدة الأمريكية تعاني من أزمات اقتصادية خانقة تحملت الطبقات الشعبية إسقاطاتها السلبية والمدمـــرة،بسبـــب عـــدم اهتمام أنظمة الحكم العربية بالمشاركة السياسية،وتدهور الديمقراطية وانتهاك حقوق الإنسان، والصفة التوزيعية غير العادلة للـــدولة التي احتكرت مصـــادر الثـــروة والقـــوة والسلطـــة في المجتمع.[4]

ولاستكمال مسيرة الهيمنة على المنطقة العربية من طرف الولايـــات المتـــحدة الأمريكية أطلقت مشروع الشرق الأوسط يشمل منطقة تشكل امتدادا للشرقين الأدنى(المغرب العربي) والأقصى، بحكم موقعها الإستراتيجي الهام بين القارات الثلاث.و يشير وليام كوانت أحد أشهر خبراء السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية أن

"بلاده تريد السلام في صورة نظام جديد في الشرق الأوسط، ليـــس فقط يستهدف منع الحروب، ولكن في إحداث تغيير حقيقي في بنية النظام الشرق أوسطي، حيث ينبغي استبدال النظام العربي الذي قام

---

[1] موسى الزعبي، **دراسات في الفكر الإستراتيجي والسياسي** (دمشق: منشورات إتحاد الكتاب العرب،2001)،ص ص.249،250.متحصل عليه: www.awu.org.eg

[2] توفيق المديني، المرجع السابق، ص ص.220،221.

[3] محمد سعدي، **مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام**، المرجع السابق، ص.60.

[4] توفيق المديني، المرجع السابق، ص ص.231،232.

على استبعاد تركيا والكيان الصهيوني، بنظام إقليمي للشرق الأوسط المتجانس، يؤدي إلى قيام اقتصاديات، على أساس سوق مفتوحة، ونظم سياسية ديمقراطية منفتحة على الكيان الصهيوني والغرب عموما".[1]

وحسب ما أكده الرئيس الأمريكي بوش الابن في خطاب أمام جامعة كارولينا الجنوبية يوم 09 ماي 2003ـ خلال العدوان على العراق ـأن هذا المشروع يهدف إلى الإصلاح ويجب الالتزام به لأنه يعمل على دمقرطة النظم العربية ويكرس تعددية سياسية و مجتمع مدني ويعطي فرصا واسعة للتعليم.[2]

إلا أن السلوك الثقافي للولايات المتحدة الأمريكية في قضية هذا المشروع سلوك عدائي تصادمي بناء على ما قاله جورج بوش الأب في عام 1991م

"فبعد هذا العام يجب أن يتغير النمط السلوكي في العالم وفق نمط ورغبات الولايات المتحدة الأمريكية...لأن الإسلام باعتباره سلوكا ثقافيا عاليا وغير قابل للتغير وفق الأهواء الأمريكية".[3]

أي يقصد بذلك المنطقة العربية وعقيدتها وأفكارها فلا بد من مشروع يحمل شعارات غربية تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية لإيقاف الإسلام كتهديد بعدما زال الخطر الشيوعي بزوال الإتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة.
وبالفعل بدأ التنفيذ في هذا المشروع بعقد منتدى في البحرين حول الإصلاح القضائي، تناول حقوق الإنسان والإجراءات القضائية في المغرب، و ربط المدارس العليا في اليمن بنظيرتها الأمريكية من خلال الانترنيت، وإصلاح القضاء والمنظومة التربوية ببرامج تعليم جديدة مستوردة من الغرب في الجزائر،والإدعاء باستكمال عملية الديمقراطية التاريخية في أفغانستان والعراق إلى أن أصبحت منطقة تسودها الاضطرابات.[4]

وحسب مبدأ الفعل ورد الفعل فإن دول الإتحاد الأوروبي تخوفت من فقدان مصالحها في المنطقة خاصة في المغرب العربي طرحت مبادرة "**مجموعة الثماني– الشرق الأوسط و شمال إفريقيا**" ردا على مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي طرحته الولايات المتحدة الأمريكية لكن بطرح مغاير هو أن المبادرة كانت بمثابة شراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية حتى لا تنقرض مصالحه في المنطقة وقد أسمته فرنسا وألمانيا"شراكة إستراتيجية

---

[1] موسى الزعبي، **دراسات في الفكر الإستراتيجي والسياسي**، المرجع السابق، ص.248.
[2] محمد محمود الإمام، **تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي**، المرجع السابق، ص.644.
[3] زبير سلطان قدوري، **الإسلام وأحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001** (دمشق: منشورات إتحاد الكتاب العرب،2003)، ص.106.متحصل عليه: www.awuu-dam.org.

[4] محمد محمود الإمام، المرجع السابق، ص.645.

لمستقبل مشترك مع الشرق الأوسط" في 2004 م، بهدف تسريع الإصلاحات لترسيخ الديمقراطية والحرية والازدهار، وحرية التعبير والمساواة بين الرجال والنساء...الخ.[1]

في خضم هذه التناقضات، يمكن القول أن السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية بصفة عامة والمنطقة المغاربية بصفة خاصة ، تمثل اتجاه الحفاظ على الوضع القائم، لأنها تمثل المركز(قائد الدول المتقدمة) و تضمين أجندتها بالتنميط الثقافي من خلال تبني قيم الثقافة الليبرالية في شتى المجالات ومحاولة إسقاطها في العالم العربي، على أنه أحد الأطراف التابعة للغرب، وذلك بتعميم نمط الثقافة الواحد عليه- على حد تعبير النيوليبراليين- و هذا راجع إلى ما تملكه الولايات المتحدة الأمريكية من مقومات القوة بما فيها المعنوية (الثقافية) والمادية (التكنولوجيا والوسائل العسكرية)ما مكنها من السيطرة على هيكل النظام العالمي.وفي هذا السياق، يؤكد النيوواقعيين أن منطق القوة و المصلحة الوطنية هما اللذان يحددان وسائل سياسة خارجية معينة ، لذا يرى هانتنغتون بأن الحضارة الغربية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية ترى في تحقيق مصلحتها ــ بحكم موقعها الذي تحتل به الصدارة العالميةــ طرح مشاريع ثقافية في المنطقة العربية تقضي على القيم الإسلامية وتحمي الكيان الصهيوني حامي مصالح الغرب في المنطقة برمتها لأنها تمثل تهديدا للحضارة الغربية لاسيما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 أين تأكد العداء الإسلامي لهم حسب رأيه.

[1] محمد محمود الإمام، المرجع السابق، ص ص.646،647.

المطلب الثاني: إسرائيل ــ جسر الهوة الثقافية بين الطرفين "شمال-جنوب"

انطلاقا من الجغرافيا السياسية،نجد أن لكل دولة أعراف ومعتقدات وجذور حضارية تميزها عن غيرها[1].و لدول المغرب العربي خصوصيـــة مميـــزة كونه ينتمي لمنطقة البحر المتوسط، والعالم العربي الإسلامي،ولقد كان محطـــة صراع قديمة لا تزال جذوره متأصلة في اللاوعي الحضاري من طرف القوى الاستعمارية سابقا،وحتى فـــي عالم ما بعد الحرب الباردة.

وترى القوى الدولية بما فيها الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية فيه منطقة إستراتيجية من جميع الجوانب بما فيها الثقافيـــة و الحضاريـــة،لاسيما فـــي تحقيـــق مصالحها الجيو اقتصادية والجيو ثقافية، ولتحقيق ذلك لا بد من فاعل في المنطقة المتوسطية يمثل جسرا رابطا بين الغرب والعالم العربي يحمل أفكار ثقافية بطابع غربي لتغليب مصلحة القوة السائـــدة كما تزعم بذلك الواقعية الكلاسيكية، وهذا يشير إلى أن الممثل الوحيد لذلك هو الكيان الصهيوني"إسرائيل" وغرسه في قلب العالم العربي لتحقيق المصالح الغربية.

فإذا كانت إسرائيل من منطلق هذه التصورات قوة دولية بدعم من القوى الغربية، فهي كذلك قوة إقليمية باعتبارها أحد الجيران المتوسطيين في الضفة الجنوبية لدول المغرب العربي، إضافة إلى ما تملكه من مقومات مادية وترسانة عسكريـــة مقارنة بـــدول المنطقـــة العربيـــة.وبالتالي، المشـــاريع التي تم عرضها مع المنطـــقة المغاربية بصفة خاصة، ودول جنوب المتوســـط بصفة عامـــة؛ من شراكة أوروـــ متوسطيـــة، مشروع الشرق الأوســـط الكبير للولايات المتحـــدة الأمريكيـــة لا لشيء وإنما لتحقيـــق المصالح الغربيـــة بالـــدرجة الأولى والاستيلاء على المنطقة العربية لأنها تمثل قلـــب العالـــم،ثم إقحام إسرائـــيل ــ ذات خصائص ثقافية صهيونية مختلفة عن الثقافة العربية–الإسلاميةـــفي العالم العربي عن طريق التطبيع الثقافي لتكريس الهوة الثقافيـــة بين الشمال و الجنوب.أو بعبارة أخرى هذه المشاريع لن

> **"تتصف بوحدة الإطار القيمي، أي الثقافة العربية والعروبة، وإنما يحدد العرض والطلب الثقافيان "أي هيمنة ثقافة الأقوى"، وهي الصهيونية، الطفل المدلل، لما يسمى بالنظام الدولي الجديد".[2]**

إن هذه البوادر تحول العيون الإستراتيجيـــة الغـــربية صوب العالم الإسلامي، فبمجرد نهاية الحـــرب الباردة اكتشف العديد من الإستراتيجيين الغربيين العـــدو الجديد للغـــرب ألا و هو الإسلام، وفي هذا الشأن يقول **بول بالطا:**

---

[1] عبد الحق زغدار، "الشراكة الأورو- متوسطية بين التعاون والتبعية"، المرجع السابق، ص.88.
[2] موسى الزعبي، **دراسات في الفكر الإستراتيجي والسياسي**، المرجع السابق، ص.254.

"ونحن نوشك أن ندخل الألفية الثالثة لدينا شعور بأن المناخ يؤشـــر على المواجهة أكثر من التعايش بين العالم الإسلامـــي والحضارات التي تحيط به".[1]

وقد ارتبط هذا بموضوع إسرائيل، فهناك إجماع واتفاق كلي على ضرورة تقديـــم الدعم المطلق والعلني لها، خاصة وأن قضية إسرائيل هي قضية الولايات المتحدة الأمريكية، ويؤمنون بأن إسرائيل هي جزء أساسي من خطة الله للكون، وأن الولايات المتحدة الأمريكية موكلة بمهمة مقدسة لدعمـــها، فكان من البديهي أن يستثير قادة الولايات المتحدة الأمريكيـــة كراهية العامة من الأمريكيين للإسلام بدعايتهم المتواصلة وعبر كل وسيلة ممكنة.[2]

وقد تأكد دور هيمنة دولة إسرائيل على غرار باقي دول العالم العربي في منطقة جنوب المتوسط، و قايضت لاستمرارية سطوتهـــا بدعم من الولايـــات المتحـــدة الأمريكية، وحتى في توجهات الإتحاد الأوروبي؛ فأثناء الشراكة الأورو ــ متوسطية وفي إطـــار ميـــدا Méda Démocratie الديمقراطي يعتبر الإجراء الأوروبـــي من ربـــط حقوق الإنســـان والديمقراطية بمساومات مالية واقتصادية تدخل صارخ في الشؤون الداخلية للدول المغاربية، عكس ما يطبق على إسرائيـــل من ناحية، و من ناحية أخـــرى، الحصة المستفادة من هـــذا البرنامج لسنة 1998م هي10.7 مليون أورو، هذا مقابل10.4 لدولة إسرائيل وحدها وهو ما يعد بالسخرية من الدول المغاربية.[3]

والخطر الحقيقي على المنطقة المغاربية تواجد إسرائيل في الضفة الجنوبية للمتوسط ــ المنطقة العربيةــ لأنها تعيق السير الحسن للتكامل العـــربي،وتزيد مـــن التوتر الداخلـــي للمنطقة بسبب الأعمال الإجرامية، والأضرار البليغة التي تلحقها بالشعب الفلسطيني، وجنوب لبنان على أساس أنها تمثل قوى الظلام، كما وصفها **بنيامين نتانياهو**

"...على إسرائيل أن تشارك في هذا الجهد من خلال تصفية قوى الشر المرابطة على أبوابنا".[4]

وفي هذا السياق، نجد أفكار إسرائيلية تدافع عن ذلك في إحدى جرائـــدها **هآرتز** و تقول بأن ردود أفعال هؤلاء تمثل

---

[1] محمد سعدي، **مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام**، المرجع السابق، ص ص.98،99.

[2] إبراهيم بن دايخة، "أهمية العوامل الثقافية في السياسة الخارجية الأمريكية لفترة ما بعد الحرب الباردة"، المرجع السابق، ص.127.

[3] Baghzouz Aomar, « Le Partenariat Euro-méditerranéen et les Enjeux de Sécurité : Globalisation et Specifités Maghrébines », Op. Cit., p.63.

[4] محمد سعدي، المرجع السابق، ص.326.

"هجوم مخطط له من طرف أشخاص يريدون تدمير نظام قيم بأكمله وكل الحضارة التي يمثلها الغرب:الحرية، الديمقراطية، القوة الاقتصادية والعسكرية".[1]

وازدادت حدة ذلك، بعد أحداث 11 سبتمبر2001 في إطار التحالف الإستراتيجي والثقافي بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل والذي تقوى بشكل كبير عندما ارتفع العديد من الأصوات الصهيونية لتروج لفكرة أن الإسلام هو

"العدو الأكبر بعد 11 سبتمبر وأن هناك صراعا حضاريا بين الإسلام و"الإرث اليهودي-المسيحي"، وبالتالي ضرورة مواجهة المسلمين، الذين يكنون حقدا تاريخيا متأصلا ضد قيم هذا الإرث".[2]

ولهذا يردد العديد من المسئولين الإسرائيليين باستمرار بأن

"أمن إسرائيل هو جزء لا يتجزأ من الغرب.فإسرائيل هي الجبهة الأمامية للدفاع عن الحضارة الغربية ضد لاعقلانية المسلمين، فهي تشكل قلعة العالم الحر والمتحضر ضد عنف البرابرة و"الإرهابيين"".[3]

وبعد هذه الأحداث، جاء المشروع الجديد "الإتحاد من أجل المتوسط"**(MPM)** على أنقاض ما بقي من مشروع (مسار برشلونة) الأورو ــ متوسطي وإعادة بعثه من جديد في سنة2008.وفي إعلان باريس يعتبر أن الإتحاد

"يمكن أن يساعد على مواجهة التحديات التي تطرح نفسها على المنطقة المتوسطية- الأوروبية وأهمها التنمية الاقتصادية و الاجتماعية والأمن الغذائي وتدهور البيئة والتغيرات المناخية و التصحر والتنمية المستديمة والطاقة والهجرة والإرهاب والتطرف وتعزيز الحوار بين الثقافات".[4]

إلا أن رئيس إتحاد رجال الأعمال العرب الدكتور **محمد الطباع** في حديث صحفي له مع صحيفة الخبر الجزائرية دعا إلى أن

"الإتحاد من أجل المتوسط يعد خطوة نحو التطبيع من أجل إسرائيل وأنه على الدول العربية أن تنسحب فورا من هذا الإتحاد خاصة بعد

---

[1] المرجع نفسه، ص.322.
[2] المرجع نفسه، ص.325.
[3] المرجع نفسه.
[4] عبد القادر رزيق المخادمي، **الإتحاد من أجل المتوسط: الأبعاد والآفاق** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009)،ص ص.48،49.

المحرقة الأخيرة التي حدثت في غزة، وأن ذلك أقل ما يمكن لهـذه الدول فعله خاصة بعد هذه المحرقة".[1]

وأضاف قائلا:

"...أن التعاون مع إسرائيل تحت أي غطاء سواء كان الإتحاد من أجل المتوسط أو أي شكل آخر يعد خطا أحمر لا يجب تجاوزه"،[2]

لأن إسرائيل تحاول أن تدخل في شبكة علائقية مع الدول العربية بصفة عامة،والدول المغاربية بصفة خاصة عن طريق الاعتماد المتبادل وعقد اتفاقيات معها، إلا أن ذلك قوبل بالرفض من تلك الدول،لأن قيام مثل هذه العلاقات يأخذ طابع تصدير مجموعة من القيم الصهيونية–الغربية لا تتلاقى مع الثقافة العربية– الإسلامية وهذا ما يهدد الهوية الثقافية للمغرب العربي على وجه الخصوص، والعالم العربي على وجه العموم.إلا أن إسرائيل لم تصمد أمام ذلك بل جندت – إضافة إلى المشاريع السابقة بمساعدة من الولايات المتحدة الأمريكية وهيئات غربية كثيرة–

"جامعات و مراكز الأبحاث ودراسات علمية مرجعية للمنطقة، لتدمير الثقافة و الهوية الحضارية للمنطقة العربية بأكملها، لإحداث التفكيك والفوضى داخل كل قطر عربي...عبر إذكاء روح التناحر بين المنتمين للأديان والطوائف والمذاهب والجماعات المختلفة من جهة، وعبر محاولة تحقيق السيطرة الثقافية والعلمية والتقنية من جهة أخرى".[3]

وهذا ما عبر عنه"**شيمون بيرز**" في كتابه "الشرق الأوسط" على أن هذه الإستراتيجية تقوم على

"تجريد الأمة العربية من ثقافتها لكي تصبح شبيهة بثقافة الكيان القائم في قلبها، أي من دون ثقافة موحدة".[4]

وهكذا، يكون التطبيع الثقافي الصهيوني، يستهدف تدمير المقومات الذاتية للثقافة والحضارة العربية، عبر التركيز الشديد على

"تقويض حقائق ظلت لعقود متتالية قاعدة للثقافة القومية العربية".[5]

---

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، المرجع السابق، ص.65.
[2] المرجع نفسه.
[3] خلف محمد الجراد، **الأبعاد الفكرية والعلمية-التقنية:الصراع العربي- الصهيوني** (دمشق: منشورات إتحاد الكتاب العرب،2000)، ص.54. متحصل عليه: www.awu-dam.com
[4] خلف محمد الجراد، المرجع السابق، ص.54.
[5] المرجع نفسه، ص.55.

و هذا ما يسمى بـــ "ثقافة الفتنة" لأن التطبيع حسب أكثر من كاتـــب عربـــي يكون بتعميـــق التضاد والتناحر والاختلاف و التقاتل بين الجماعـــات المختلفة داخل الأمة العربية والتشكيك في هويتها الحضارية، لذا نجد الدول المغاربية قد أصدرت بيانا باسم الرئاسة الليبية بصفـــة ليبيا الرئيس الدوري لإتحاد المغرب العربي**(UMA)** جاء فيه:

> **"إن الدول الأعضاء في إتحاد دول المغرب العربي شرعت في مراجعـــة مشاركتها في الإتحاد من أجل المتوسط بسبب العدوان الإسرائيلي الذي تعرض له قطاع غزة".**[1]

وإضافة إلى ذلك، فالدول المغاربية تشترط على أوروبـــا أن تغير نظـــرتها لسكوتها عن ممارسات إسرائيل إذا ما أرادت إنجاح شراكتها مع بلدان الضفة الجنوبية.[2]

مما تقدم، يمكن التوصل إلى أنه وفي إطار الإستراتجية الصهيونية- الإسرائيلية-الأمريكية-الغربية، في حقيقة الأمر هادفة إلى بؤرة تابعة ثقافيا و سياسيا في العالـــم العربي، تستند على قيم الثقافة والحضارة الغربية،لاهثة وراء إغراءات المال والشهرة و توهم العالـــم بالانفتاح الحضاري على الآخر لاسيما الإسلام المهدد بحسبهم لمصالحهم و ثقافة الأقوى لأنه قائم على ثقافة العدل والتوازن.

---

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، **الإتحاد من أجل المتوسط: الأبعاد والآفاق**، المرجع السابق، ص ص.73،74.
[2] المرجع نفسه، ص.74.

المطلب الثالث: مصر بين المشاركة المتوسطية و محاولة الانضمام إلى الدائرة المغاربية

مع ازدياد أهمية منطقة العالم العربي، وضرورة تحقيق الشراكة بين طرفي البحر المتوسط، نشطت مصر في إطار مسعى جهودها لإنجاح هذه العملية، بهدف تقريب وجهات النظر والعمل على تعزيز التعاون الدولي في شتى المجالات، إذ تعتبر مصر من بين الـــدول المتوسطية التي رحبت بإعلان برشلونة 1995 و ضمن البلدان المشاركة في انعقـــاد القمـــة الأورو– متوسطية، و من وجهة نظرها أيضا علها تساهم في التخفيف من حدة التوتر السائد في المنطقة.[1]

الفرع الأول: الإدراك القيادي للعلاقات المصرية مع الدائرة المتوسطية

تعتبر المتوسطية من وجهة نظر القيادة المصرية مجالا جغرافيا وسياسيا لمجموعة من الدول؛ أي منطقة تفاعل حضاري بين الدول المشاطئة للبحر المتوسط، فهي تمثل

> **"تجسيدا للحوار المستمر بين الثقافات و الحضارات التي تزخر بها منطقتنا، والذي يكتسب أهمية كبيرة في مرحلة السلام، والذي لا بد أن يكون مبنيـــا على أسس من التفاهم، والثقة، والتسامح؛ وهـــي أهـــداف تسعـــى مصـــر لتحقيقها انطلاقا من موقعها الجغرافي، وحضارتها العريقة بأبعادها العربية والإسلامية والمتوسطية، ومن مسؤوليتها وإدراكها لدورها التاريخي".**[2]

لذا ترى القيادة المصرية أنه يتوجب عليها أن تتنافس مع خصائص البلاد المتميزة وتتأقلم مع موقعها الجغرافي السياسي، وتلعب دور فعال في مثل هذه القضايا، و أن يكون لمصـــر دور نشيط في الشراكة الأورو– متوسطية.[3]

---

[1] علي الحاج، **سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، المرجع السابق، ص.306.

[2] نادية بدر الدين أبو غازي، "مستقبل المشاركة المتوسطية المصريـة: دراسة في إدراكات الرأي العام"، في، وفاء سعد الشربيني، محررا، **الإتحـــاد الأوروبي والوضع السياسي في الوطن العربي** (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2005)، ص.394.

[3] دانييل بايمن، "مضامين تغيير القيادة في العالم العربي: العربية السعودية، سوريا، مصر"، ترجمة: علي حسين باكير، متحصل عليه: <http://www.geocities.com/adelzeggagh/IR>

الفرع الثاني: الرؤية الرسمية المصرية للقضايا الثقافية الأساسية في المشاركة المتوسطية

إن الاهتمام الأوروبي بالدول المتوسطية بما فيها مصر، جاء على خلفية رفض مقولة صدام الحضارات كموجه للعلاقات الدولية، و لقد ركزت الشراكة الثقافية بينهما على قضيتين أساسيتين:[1]

1ـ حوار الحضارات وصدامها:

انطلاقا من الدفاع عن مكونات هوية الطرفين الذي يركز عليه إعلان برشلونة 1995 بالدفاع عن نظام متوازن في البحر الأبيض المتوسط والتشجيع على التفاهم بين الثقافات فإنه لا ينبغي استخدام

> **"حوار الحضارات والثقافات كمدخل أو محاولة لإذابة الفوارق والخصوصيات الذاتية لأي من أطرافه، ولا لعولمة تلك الثقافة أو تعديل أنساقها القيمية بما يتفق مع أنساق ومعايير الآخرين".**[2]

2ـ الإرهاب:

باعتبار مصر من الدول النامية وتنتمي للضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط فهي تعاني من مشاكل وتهديدات أمنية جديدة كالهجرة، الإرهاب...الخ،وباعتبار الإتحاد الأوروبي يحاول مواجهة هذه التهديدات مواجهة شاملة و يسعى إلى نشر الأمن في المنطقة المتوسطية فلا بد له من التعاون مع الطرف الآخر بما فيه التعاون مع مصر لصالح إرساء ثقافة السلم و الأمن الذي يسعى إليهما أي فاعل في العلاقات الدولية سواء الفرد أو المجتمع أو الدولة أو المنظمة ... الخ، ومحاربة الإرهاب بجميع أنواعه وبتكثيف من الجهود وتجنيد كل الوسائل لتحقيق ذلك.

لكن وبقراءة تفكيكية للواقع، نجد أن توجهات الإتحاد الأوروبي سواء للدول المتوسطية بما فيها مصر، أو للدول المغاربية يبين لنا أنه يريد تقديم بديل آخر للدولة والسلطة والمجتمع...الخ، وقد شكلت أفكار الثقافة الغربية الليبرالية التي يتبناها الإتحاد الأوروبي من ديمقراطية ، حقوق الإنسان، حرية السوق، التعليم، حرية التعبير...و غيرها نافذة للتواصل مع الدول المتوسطية على أساس تبدل التوجهات الفكرية للنخب السياسية في هاته البلدان بما فيه مصر ضمن سياق تشكيل

"القوى الرائدة للتحولات اللاحقة"[1]

---

[1] نادية بدر الدين أبو غازي، "مستقبل المشاركة المتوسطية المصرية: دراسة في إدراكات الرأي العام"، المرجع السابق، ص.399،400.
[2] المرجع نفسه، ص.399.

وبالفعل فالنخب المصرية محصورة بين جوانب عدة أثناء مشاركتها المتوسطية منها ما يلي:

1ـ الإصلاح والتحرر السياسي:

بتبني المعايير والمبادئ الثقافية الأوروبية على خطى النهج العلماني والنمط الغربي كتبني الديمقراطية، مبدأ حقوق الإنسان، إصلاح التعليم، الانفتاح أمام الأسواق الأجنبيـــة... الخ، التي تمت بمشروطية من طرف الإتحاد الأوروبي لإنجاح عمليـــة الشراكـــة من جهة، ومن جهة أخرى يمكن أن يكون لهذا الإصلاح دعم لمصر تصاعديا في وتيـــرة العلاقـــات الدولية بالبروز لاسيما كفاعل إقليمي في العالم العربي وبالتالي، استرداد سيادتـــها و دورها التاريخي وقوتها ضمن الدائرة العربية.

2ـ ضمان البقاء على رأس السلطة:

ترى النخبة السياسية لاسيما الرئيس الحالي حسني مبارك– الذي يمثل قيادة الجيش والأمن في مصر–[2] أنه يتمتع بموقع اقتصادي مميز يجعله يتحكم في زمام أمـــور السلطـــة والبقاء فيها لأن النفوذ المالي وتراكم رؤوس أمواله يسمح له بتمرير مصالحه علـــى الصعيد الخارجي–على حد تعبير الماركسيين – لـــذا يمكن تفسير مشاركة مصر المتوسطيـــة تعكس مصالح شخصية أكثر مما هي مصلحة مصر الوطنيـــة،الأمر الذي يقودنا إلى أبعد من ذلك، بقراءة أخرى هي إدراك النخبة السياسية المصرية بالعلاقات مع الإتحاد الأوروبـــي أو مـــع غيره من الأطراف الأجنبية كإسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية على أنها تمثل بالنسبة لها مكسبا هاما ستكسبها النجاح والازدهار.

3ـ التسوية السلمية في المنطقة المتوسطية:

يكمن الموقف المصري هنا في المناداة باحترام الحقوق المتساوية للشعوب على أساس أن السلام كل متكامل، وهنا ترى مصر أن عملية التسوية السياسية يأتي من الـــــدور الأوروبي، وفقا لمرجعية مدريد.[3]

---

[1] صالح ياسر حسن، "الليبرالية- الخوصصة: برامج التكييف الهيكلي بين أوهام الخطاب الأيديولوجي وحقائق إعادة إنتاج التبعية"، المرجع السابق، ص.68.

[2] دانييل بايمن، "مضامين تغيير القيادة في العالم العربي: العربية السعودية، سوريا، مصر"، المرجع السابق.

[3] نادية بدر الدين أبو غازي، "مستقبل المشاركة المتوسطية المصرية: دراسة في إدراكات الرأي العام"، المرجع السابق، ص ص.398،399.

4ـ محاولة الانضمام للدائرة المغاربية:

تعتبر مصر المشاركة المتوسطية فرصة متاحة لها للتقرب من الدائرة المغاربيـــة، بحكم تقاسمها مع الدول المغاربية مقومات التكامل من هوية عربية– إسلامية، تاريخ الويلات والمعاناة من الاستعمار...وغيرها كثير.بالإضافة إلى ذلك، التقارب ضمن الدائرة المتوسطية كقناة حوار تتيح لهما فرصة التحاور والتعايش والتشاور حول

"الخطورة غير العادلة في النواحي الاقتصادية والاجتماعية على الأمن القومي العربي، والهوية المتوسطية"[1]

علاوة على ذلك، فمصر تتحرك للانضمام مع الدول المغاربية انطلاقا من وجهة نظر المحللين الغربيين الذين يؤكدون بأن نجاح الإتحاد المغاربي وتحقيق التكامل يكون بانضمام مصر، كما أنها تلقى الدعم من طرف الإتحاد الأوروبي والولايـــات المتحـــدة الأمريكيـــة وإسرائيل لأن القيادة المصرية بطبيعة الحال هي السبيل الوحيد لتجسيد علاقات بينية بين تلك الأطراف والـــدول المغاربية، كما يمكن أن نتصور الاستفادة والمزايا الاقتصاديـــة التي ستحظاها مصر من دول المغرب العربي إن تحقق ذلك.

[1] نادية بدر الدين أبو غازي، المرجع السابق، ص.413.

الخـــــــاتـــــمة

خلاصة القول هي أن، تناولت الدراسة أحد أبعاد السياسة الخارجية "البعد الثقافي"، واستكمالا لرصد هذا الاهتمام اخترنا نموذج الإتحاد الأوروبي في إحدى توجهاته لمنطقة المغرب العربي، باعتبار التجربة الأوروبية ممثلة الإتحاد الأوروبي بعد اتفاقية ماستريخت 1992 م، نموذجا ناجحا في التكتل الاقتصادي والتكوين المتبادل بين الدول الأعضاء، و ذلك بالاعتماد على ما رصدناه من تتبع لهذه السلوكية الخارجية أثناء التقارب الثقافي، وتبين لنا أن أوروبا كانت موحدة من خلال مسؤولياتها الثقافية التاريخية، وإعادة أولوياتها وبتوحيد معياري ثقافي بين سائر دوله الأعضاء والوصول إلى صياغة كيان إقليمي اقتصادي موحد ***"الإتحاد الأوروبي"***، نموذج العصر.

ونتيجة توصله إلى وحدة المبادئ والمعايير الثقافية كان لا بد من توطينها خارج إقليمه والمشاركة في بناء بيئة نسقية (دولية) معيارية، فكانت منطقة المغرب العربي ضمن توجهاته الخارجية، نظرا للموقع الجيو إستراتيجي الذي تتمتع به هذه المنطقة و العلاقات التاريخية التي تحكمه بها، لاسيما وأن الإتحاد الأوروبي يسعى من جهة للاحتفاظ بمجاله الحيوي ضمن نفوذه السياسي والاقتصادي التقليدي في المنطقة.ومن جهة أخرى، سيكون تركيز الإتحاد الأوروبي في عالم ما بعد الحرب الباردة على بلورة سياسة خارجية موحدة بجميع الأبعاد بما فيها البعد الثقافي ولن يكون ذلك إلا بتعزيز أفكار جديدة لبسط نفوذه الكامل على منطقة المغرب العربي من خلال عرض اتفاقات الشراكة التي وقعها مع الدول المتوسطية بصفة عامة والدول المغاربية بصفة خاصة منذ 28 نوفمبر1995م.

وبناء على ذلك يمكن التوصل إلى **النتائج التالية:**

1ــ إن المفاهيم التي تم عرضها ضمن مقاربة مفاهيمية للسياسة الخارجية والثقافة لها علاقة مع بعضها البعض، بحيث أن كل مفهوم له صلة مع الآخر؛ فالعلاقات الدولية هي مجال لتطبيق السياسة الخارجية في حي هذه الأخيرة تعبر عن مجموعة سلوكيات وتوجهات خارجية معينة في جميع المجالات(سياسية، اقتصادية،أمنية،عسكرية، ثقافية...).

2ــ نتيجة استعراض مستويات تحليل السياسة الخارجية(الدولي، الوطني، الفردي) وفق نمط تحليلي ثنائي"**أنطولوجي- ابستمولوجي**" كان لإيجاد توافق بين هذه المستويات التحليلية وطبقا لموضوع الدراسة المطروح، وبتكييف نظريات أو بالأحرى فرضيات المقتربات النظرية معها، فتوصلنا إلى:

أ ــ مستوى التحليل الدولي يركز على الدولة كفاعل أساسي والدافع وراء سلوكها في عالم ما بعد الحرب الباردة هو الثقافة حسب هانتنغتون.

ب ــ مستوى التحليل الوطني يركز على فواعل عدة باعتبار الدولة ليست فاعلا وحدويا

وإنما هي مجموعة من النخب والمؤسسات والأحزاب...الخ، و تجاهل ذلك حسب الليبراليين يعني تجاهل للأفكار والقيم المجتمعية أي تجاهل الثقافة ككل.

ج ــ مستوى التحليل الفردي يركز على الشخص أو الفرد كفاعل على أساس أن السلوكيات والتصرفات الخارجية للدولة هي تعبير عن دوافع شخصية أو منفعية حسب الواقعيين والليبراليين، أو أخلاقية وقيمية حسب البنائيين.

3ــ وفقا للخلفية النظرية التي تم الإنطلاق منها نستنتج أن الدراسة تبين لنا أن التوجهات الثقافية للإتحاد الأوروبي نحو منطقة المغرب العربي هي علاقة بين نظامين إقليميين مختلفين أو تكتلين دوليين مما يعني أننا أمام مستوى التحليل الدولي، بحيث يمثلان هذين التكتلين فاعلين أساسيين في العلاقات الدولية وهذا ما أضفى على الحياة الدولية نشاط أكثر حيوية، بالرغم من قوة الفاعل "***الإتحاد الأوروبي***" وضعف الفاعل "***المغرب العربي***" الأمر الذي يقودنا إلى نتيجة مفادها أن:

"هذه العلاقة يحكمها منطق التبعية واللاتكافؤ في الفرص، فدول المغرب العربي متخلفة عكس دول الإتحاد الأوروبي متقدمة".

4ــ أن أي المقتربات النظرية الأقدر في تفسير وتحليل مثل هذه المواضيع "البعد الثقافي في السياسة الخارجية"، هو المقترب البنائي لأنه الأكثر اقتناعا واهتماما بالجوانب القيمية والثقافية لسلوكيات دول، أشخاص، أفراد، نخب...وغيرها،وكونه يغوص في النفس والشعور والاعتقاد والفهوم الضمنية كالخطابات على أنها تعكس مصالح وطنية وتترجمها سلوكات وتصرفات أصحابها؛ و هذا ما أكسبه قوة وقدرة على التحليل دون سواه من المقتربات، لذا فأثناء تتبعنا لخطوات وأجزاء الدراسة نجد بين الفينة والأخرى حضور المقترب البنائي،وهذا راجع بدوره إلى ما لاقه من اهتمام في أجندة الباحثين والأكاديميين بقوة بعد الحرب الباردة، و راجع أيضا إلى قصور المقتربات العقلانية (النيوواقعية، النيوليبرالية، النيوماركسية) بالرغم من قوتهما التفسيرية في تبرير سلوكيات خارجية معينة، إلا أنها تنصرف بقوة إلى الجوانب الأخرى(سياسية، اقتصادية، عسكرية) وإهمال الجانب الثقافي، ربما الميزة التي أكسبت التحليل البنائي التقدم والبروز أكثر مؤخرا في ميدان العلاقات الدولية بصفة عامة، والسياسة الخارجية بصفة خاصة.

5 ــ نخلص إلى أن طبيعة الدراسة تركز على البعد الثقافي ذو طابع سياسي ــ التوجهات الثقافية للإتحاد الأوروبي نحو منطقة المغرب العربي ــ بداية من الفصل الثاني بتناول مؤشرات توفي بالغرض مثل الديمقراطية، حقوق الإنسان، حرية السوق،

التعليم...الخ، و بالتالي الأمر الذي جعلنا أثناء إنجازنا لهذه الدراسة نكتشف إحدى لبنات تعثر تكامل دول المغرب العربي في إنشاء "**إتحاد مغاربي**" بسبب علاقات التبعية للغرب على وجه العموم،والإتحاد الأوروبي على وجه الخصوص. وإهمال فرص التكافؤ والبحث عن مخارج بصيغ العمل والممارسة الميدانية باستغلال أهميته الجغرافية و إمكانياته الطبيعية من ثروات اقتصادية هائلة وموارد بشرية ضخمة يتمتع بها.

6 ــ نستنتج أن المبادئ والمعايير الثقافية المجتمعية لأوروبا تعتبر بمثابة مبادئ توجيهية في بناء الإتحاد الأوروبي، فهي تحتوي على مكونات مشتركة عرفت خبرتها عبر الزمن بدءا من القرون الوسطى إلى غاية الثورة الفرنسية 1789 إلى أن تم بناء نموذج ليبرالي عصري"**الإتحاد الأوروبي**"الموحد عبر ثقافة كانت وراءها نخبة مثقفة من مفكرين وفلاسفة التنوير العقلي بغية الوصول إلى أهداف سياسية، ترجمتها النخبة السياسية"القيادات السياسية وصناع القرار"بالكفاح ميدانيا والعمل على إنجاح عملية التكامل وصياغة هوية أوروبا نية ترافع لصالح سياسة خارجية موحدة.

7 ــ نستنتج أن المبادئ الثقافية الأوروبية لها أثر إنشائي فهي تعمل بمثابة حوافز تحدد الأهداف على أساسها تعمل النخب السياسية فيما بينها، وتسعى إلى الترويج لقيمها الثقافية عبر العالم، والمساهمة في بناء بيئة نسقية معيارية، بالالتزام بمعايير و مبادئ القانون الدولي ومحاولة إثرائه بخلق قوانين جديدة تدعمه مثلما نصت عليه المادة 151 من اتفاقية ماستريخت على احترام التنوع الثقافي والعمل على تجسيد الحوار الثقافي بأسلوب التحضر بإنشاء علاقات ثقافية بينية ترتقي عن مستوى العنف والقوة.

8 ــ إذا العوامل الثقافية سواء"**المجتمعية**" أو"**الدولية**" تلعب معا دور أساسي في صياغة سياسة خارجية للإتحاد الأوروبي، محددة هويته"**الأوروبا نية**"،وفي الوقت ذاته فهي بمثابة حوافز جعلته يتوجه لمنطقة المغرب العربي لتوطينها فيها، مع القيام بوظيفة تنظيم مسيرة العولمة وتكريس التبعية بصفته أحد قوى المركز "الغرب".

في حين بينت لنا الدلالات الثقافية لتوجهات الإتحاد الأوروبي نحو منطقة المغرب العربي ما يلي:

1ــ ما يمكن أن نستخلصه أن الإتحاد الأوروبي استخدم العوامل الثقافية ضمن توجهاته نحو منطقة المغرب العربي، حيث برزت مقاصده من خلال تحليلنا لمضمون إعلان برشلونة في نوفمبر1995م فيما يلي:

أ ــ الدفاع عن التعددية و القانون الدولي على أنه مؤشر التطور المتحضر نحو التعاون الدولي وإنشاء علاقات ثقافية بين الشمال والجنوب.

ب ــ الاعتبارات الإنسانية من خلال إنشـــاء مؤسســـة متوسطيـــة لحـــوار الحضـــارات والثقافات هدفها تعزيز الحريات الأساسية كواجب أخلاقي.
ج ــ الدفاع عن مكونات هوية الطرفين بالدفاع عن نظام متوازن فـــي البحـــر الأبيـــض المتوسط.
د ــ دفاع الإتحاد الأوروبي عن الأمن بثقافة الديمقراطية ونشر السلام والأمن في العالـــم لاسيما في المنطقة المتوسطية.
2 ــ نتيجة لذلك والقفزات الحضارية المفاجئة سمح الإتحاد الأوروبي لنفسه منح فرصـــة التفكير في مستقبله و توجيهـــه بالاتجاه الذي يحقق مصلحته الوطنية ككيان قائم بحد ذاته، فبفضل مشروع الشراكة مع دول المغرب العربـــي استطاع أن يفرض نفسه في العالـــم كأحـــد أقطاب النظام الدولي من ناحية.و من ناحية أخرى، فهذه الشراكة حسب الطـــرف الأوروبـــي لن تنجح إلا إذا اقتدت دول المغرب العربي به كنموذج في تبني قيـــم ومعايير الثقافـــة الليبرالية الغربية من ديمقراطيـــة، حقوق الإنسان، التعليم الغربي...وغيره.

3ــ نتيجة لما سبق، يمكن التوصل إلى أن توجهات السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي بصفة عامة، ونحو منطقة المغرب العربي على وجه التحديد لا يمكن أن تدرس ببعد واحد وبمعزل عن الأبعاد الأخرى فالبعد الثقافي يتطلب إدخـــال البعـــد الاقتصـــادي والسياسي والأمني والعسكري...الخ، وهكذا دواليك بالنسبة للأبعاد الأخرى.كما أنه لا يمكن تفسيـــر سياسة خارجية معينة بما فيها سياسة الإتحاد الأوروبي بمقاربة أو مدخل نظـــــري واحد حتى وإن تم التركيز على بعد واحد أثناء دراستـــها، وإنما يكون بالتركيـــز على توليـــفة المقتربات كل في زاويته حتى يتسنى للباحـــــث والقارئ معا وضعها في صورة الفهـــم وإزالة الإلتباس والغموض الذي يكتنفها.

مع ذلك، يمكن إضافة **الاقتراحات التالية:**

1ــ ضرورة اهتمام دارسي العلاقات الدولية بالبعد الثقافي وعدم إغفاله وعزله عن بقيـــة الأبعـــاد الأخرى.

2ــ على الدول المغاربية إنشاء مركز للدراسات الثقافية يتولى دراسة المعايير والمبـــادئ الثقافية وما لها من دور في إحداث التكامل البيني، واكتشاف الأخطار الثقافية الخارجيـــة.

3 ــ على الفواعل بجميع أنواعها في بقاع العالم أن تعمل بما يأتي في خطاباتها في جميع المجالات التي تعنى بحوار الحضارات ونبذ صدامها في الواقع المعاش لا أن يكون مجرد حبر على الورق.

الملخص

لقد فرضت مرحلة ما بعد الحرب الباردة إعادة التفكير في أبعاد العلاقات الدولية فجاءت هذه الفترة مؤسسة لكل التفاعلات العسكرية، السياسية، الاقتصادية، الثقافيـــة...الخ، ويـــبدو واضحا تأثير البعد الثقافي في العلاقات الدولية بعد هذه الفتـــرة لاسيما بعد ظهـــور أطروحة "**نهايـــــة التاريخ**" لفرانسيس فوكوياما، وأطروحة "**صدام الحضـــارات**" لصامويل هانتنغتون.

وقـــد تم التعمق في هذا البعد من خلال دراسته في السياسة الخـــارجية للنمـــوذج المختار"الإتحاد الأوروبي" وتوجهاته في منطقـــة المغـــرب العربـــي، وفقا للأطر النظريـــة المعروفة لمستويات تحليل السياسة الخارجية:المستوى النظمي؛ حيث يشكل هيكل النظـــــام الفوضوي، وطبيعة توزيع القوة الثقافية فيه دورا مهما ومحددا للسياســـة الخارجية للإتحـــاد الأوروبي نحو منطقة المغرب العربي.والمستـــوى الوطني أو الداخلي؛والذي يشمل صنـــاع القرار على المستوى الأوروبي كالنخبة الثقافية التي ساهمت في عملية التكامـــل الأوروبـــي بالعمل على نشر المعايير والمبادئ الديمقراطية الليبراليـــة بين سائر أعضاء الإتحاد، و ذلك ضمن سياق تاريخي،ثقافـــي انعكس على النخب السياسية أين عملت هاته الأخيرة بـــدورها أيضا إلى بناء نموذج العصر"الإتحاد الأوروبي". وهناك مستوى مؤسساتي يتعلق بهذا الأخير كمؤسسة أو منظمة دولية فوق– قومية ارتقت إلى نموذج الحوكمة بفضل تدخيل البعد الثقافي في سلوكها الخارجي والمشاركة في بناء بيئة نسقيـــة (دولية) معيارية.

فكانت بذلك منطقة المغرب العربي ضمن توجهات سلوكه الخارجـــي ذلك، نظرا للموقع الجيو إستراتيجـــي الذي تتمتع به هذه المنطقة والعلاقـــات التاريخية التي تحكمه بها، لاسيما و أن الإتحـــاد الأوروبي يسعى في عالم ما بعد الحرب الباردة إلى بلـــورة سياســـة خارجية موحدة بجميع الأبعاد بما فيها البعد الثقافي، و لن يكون ذلك إلا بتعزيز أفكار جديدة لبسط نفوذه الكامل على هذه المنطقة من خلال عرض اتفاقات الشراكة التي وقعها مع الدول المتوسطيـــة بصفة عامة و الـــدول المغاربيـــة بصفة خاصة منذ إعـــلان برشلونة في 28 نوفمبر1995م.

Abstract :

We have imposed a post-Cold War re-think the dimensions of international relations came this period institution for each interactions of military, political, economic, cultural ... etc, it seems clear the impact of the cultural dimension in international relations after this period, especially after the appearance of the treatise "The End of History" Francis Fukuyama, and thesis "clash of civilizations" of Samuel Huntington.

Have been deeper in this dimension through his studies at the foreign policy of the model chosen, "European Union" and orientations in the Maghreb region, according to the parameters theory known to the levels of Foreign Policy Analysis: Level systemic; where the structure of the system chaotic, and the nature of the distribution of cultural power in which an important role and specific Foreign Policy of the European Union towards the Maghreb region. and at the national level or domestic ; which includes decision-makers at the European level as elite cultural contributed to the process of European integration work on the dissemination of norms and principles of liberal democracy among the other members of the Union, and within the context of historical, cultural reflected on the Where political elites worked following the recent turn also to build a model age "of the European Union." There is the level of institutional regard to the latter as an institution or an international organization on - rose to national governance model thanks to the internalization of the cultural dimension in the external behavior and participation in building the environment of systemic (international) norm.

Was that the Maghreb region in the orientation behavior of the outside, given the site's geo-strategic enjoyed by this region and the historical relations that govern them, in particular, and that the EU is seeking in the world after the Cold War to develop a unified foreign policy in all its dimensions, including the cultural dimension, and it is not only to promote new ideas to extend its full influence on this region through the presentation of the partnership agreements signed with the Mediterranean countries in general and the Maghreb countries, in particular since the Barcelona Declaration of November 28, 1995.

Résumé :

Nous avons imposé un après-guerre froide repenser les dimensions des relations internationales est venu cette institution période pour chaque interactions des militaires, politiques, économiques, culturelles ... etc, il semble clair de l'impact de la dimension culturelle dans les relations internationales après cette période, surtout après l'apparition de l'ouvrage "The End of History" Francis Fukuyama, et la thèse du «choc des civilisations» de Samuel Huntington.

Ont été plus profondément dans cette dimension par le biais de ses études à la politique étrangère du modèle choisi, "Union européenne" et les orientations dans la région du Maghreb, selon la théorie des paramètres connus aux niveaux de la politique étrangère d'analyse: niveau systémique, où la structure du système chaotique, et la nature de la répartition du pouvoir culturel dans lequel un rôle important et spécifique la politique étrangère de l'Union européenne vers la région du Maghreb et au niveau national ou de la procédure; qui comprend les décideurs au niveau culturel européen par example qui a l'elite contribué au processus de travail de l'intégration européenne sur la diffusion de normes et principes de la démocratie libérale parmi les autres membres de l'Union, et dans le contexte historique, culturel réfléchi sur où les élites politiques ont travaillé après la récente tournure aussi de construire un modèle d'âge "de l'Union européenne." Il est le niveau de matière institutionnelle à celle-ci comme une institution ou une organisation internationale - a augmenté de grâce où national modèle de gouvernance à l'intériorisation de la dimension culturelle dans le comportement extérieur et la participation dans la construction de l'environnement de la systémique (international) standard.

Est-ce que la région du Maghreb dans le comportement d'orientation de l'extérieur, compte tenu du site géostratégique dont jouit cette région et les relations historiques qui les régissent, en particulier, et que l'UE est à la recherche dans le monde après la guerre froide à développer une politique étrangère unifiée dans toutes ses dimensions, y compris la dimension culturelle, et ce n'est pas seulement de promouvoir de nouvelles idées pour étendre son influence complet sur cette région à travers la présentation des accords de partenariat signés avec les pays méditerranéens en général et les pays du Maghreb, en particulier depuis la déclaration de Barcelone du 28 Novembre 1995.

قائمة المراجع

أـ باللغة العربية:

أولا: الكتب

1ــ أمين، سمير.**المغرب الحديث**.ط.2(ترجمة: كميل ق. داغــر).الجزائــر: دار الحــداثة بالتعاون مع ديوان المطبوعات الجامعية، 1981.

2ــ براهيمي، عبد الحميد.**المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالميـــة**. ط.1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر1996.

3- بلقزيز، عبد الإله وآخرون.**الحركة الوطنية المغربية والمسألة الوطنية**. ط.1.بيــروت: مركز دراسات الوحدة العربية، جوان 1992.

4- بريجنسكي، زبغنيو.**رقعــة الشطرنــج الكبــرى: السيطرة الأمريكية وما يترتب عليها جيو إستراتيجيا**.ط.2.القاهرة: مركز الدراسات العسكرية، 1999.

5- بن خليف، عبد الوهاب.**الإتحاد الأوروبي في الميزان الفرنسي الألماني**.الجزائر: قرطبة للنشر والتوزيع، 2009.

6- جنسن، لويد.**تفسير السياسة الخارجية**(ترجمة: محمد بن أحمد مفتي ومحمد السيد سليم). الرياض: منشورات جامعة الملك سعود، 1989.

7- جندلي، عبد الناصر.**التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهــات التفسيرية والنظريات التكوينية**.ط.1.الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع،2007.

8- جودت زيادة، رضوان.**صدى الحداثــة: ما بعد الحداثة في زمنهــا القــادم**.ط.1.لبنان: المركز الثقافي العربي، 2003.

9- دورتي، جيمس، روبرت بالستغراف.**النظريــات المتضاربة في العلاقات الدوليــة**.ط.1 (ترجمة: وليد عبد الحي).الكويت: كاظمة للنشر والتوزيع، 1985.

10- هلال، علي الدين، بهجت قرني، محررين.**السياســات الخارجية لدول العربيــة**.ط.2 (ترجمة: سعيد عوض).القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2002.

11- وندت،ألكسندر.**النظرية الاجتماعيــة للسياســة الدوليــة**(ترجمة: عبد الله جبر صالح العتيبي).الرياض: النشر العلمي والمطابع-جامعة الملك سعود، 2006.

12- زرنوقة، صالح سالم، محررا.**العولمة والوطن العربي**.القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2002.

13- زاهي بشير المغيربي، محمد.**قراءات في السياسة المقارنة: قضايا مناهجية ومداخــل نظرية**. بنغازي: منشورات قار يونس.

14- حليم، سعد، مترجما.**دور الثقافــة و الإدراك في العلاقــات الدوليــة**.القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 2004.

15- يوسف حتى، ناصيف.**النظرية في العلاقات الدولية**.ط.1. لبنان: دار الكتاب العربـــي، 1985.
16- كينج، أنطوني، محررا.**الثقافـــة والعولمـــة والنظـــام العالمـــي**(ترجمة: شهرت العالم وآخرون).القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2001.
17- الحاج، علي.**سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحـــرب الباردة**. ط.1 بيروت: مركز دراسات الوحدة الأوروبية، فيفيري2005.
18- الكواري، علي خليفة، محررا.**الديمقراطية داخل الأحزاب في البلـــدان العربيـــة**.ط.1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.
19ـ الكثيري، مصطفى.**الخصوصية التاريخية والحضارية لبلدان المغرب العربي و مـــدى انعكاساتها على التنمية الإدارية**.الأردن: منشورات المنظمة للعلوم الإدارية، 1986.
20- الفيلالي، مصطفى وآخرون.**تطور الوعي القومي العربي**.ط.1.بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أفريل1986.
21- السيد سليم، محمد.**تحليـــل السياســـة الخارجيـــة**.ط.2.القاهرة: مكتبة النهضة، 1998.
22- الصادق، العلالي.**العلاقات الثقافية الدولية (دراسة سياسية- قانونية)**.الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006.
23- مالكي، محمد.**الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربـــي**.ط.1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، جانفي 1993.
24- محفوظ، محمد.**الإسلام، الغرب وحوار المستقبل**.ط.1.بيروت: المركز الثقافي العربي، 1998.
25- محمد عارف، نصر.**ابستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفـــي-النظريـــة-المنهج**.ط.1 .لبنان: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002.
26- محمود منصور، ممدوح.**العولمة: دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد**.الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2007.
27- مصطفى كمال، محمد وفؤاد نهرا.**صنع القرار في الإتحاد الأوروبي والعلاقات العربية -الأوروبية**.ط.1.بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أوت2001.
28- محمود الإمام، محمد.**تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربـــي**.ط.1.بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر2004.
29- محمود غانم، أماني.**البعد الثقافي في العلاقات الدولية: دراسة في الخطاب حول صدام الحضارات**.القاهرة: برنامج الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، 2007.
30- منيسي، أحمد.**التحول الديمقراطي في دول المغـــرب العربـــي**.مصر: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004.

31- مؤنس، حسن.**الحضارة: دراسة في أصول وعوامل قيامهـا وتطـورها**.ط.2.الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، سبتمبر1998.
32- نافعة، حسن.**الإتحـاد الأوروبـي والـدروس المستفـادة عربيا**.ط.1.بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، جوان 2004.
33- نوري النعيمي، أحمد.**السياسة الخارجيـة**.عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2008.
34- نصر مهنا، محمد.**النظرية السياسية والسياسة المقارنة: دراسة لمجموعة مختارة من الدول**.الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ب.د.ت.
35- سرحان، محمد.**قانون العلاقات الدولية**.الجزائر: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشـر والتوزيع، 1990.
36- سعدي، محمد.**مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضـارة وثقافة السلام**.ط.1.لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.
37- سعد الشربيني، وفاء، محررا.**الإتحاد الأوروبي والوضع السياسي في الوطن العربي**. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2005.
38- عماد، عبد الغني.**سوسيولوجيا الثقافة: المفاهيـم والإشكاليـات... من الحداثـة إلى العولمة**.ط .1.بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، فيفري2006.
39- عبد الحي، وليد.**تحول المسلمات في نظرية العلاقات الدوليـة**.ط.1.الجزائر: مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، 1994.
40- عبد الحي، وليد وآخرون، **آفاق التحولات الدوليـة الراهنـة**.عمان:دار الشروق للنشر ومؤسسة شومان، 2002.
41- عبد الحميد، حسن والحارث غسان حسين سالم داييني، مؤلفين.**علم النفس الأمني**.ط.1. لبنان: الدار العربية للعلوم، 2006.
42- عبد الناصر مانع، جمال.**إتحاد المغرب العربي: دراسة قانونيـة سياسيـة**.عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2004.
43- رزيق المخادمي، عبد القادر.**النظام الدولي الجديد الثابـت...والمتغيـر**.ط.3.الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006.
44- رزيق المخادمي، عبد القادر.**الإتحاد من أجل المتوسط: الأبعاد والآفاق**.الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009.
45- شلبي، محمد.**المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات،والأدوات**. ط.5 .الجزائر: دار هومة، 2007.
46- غضبان، مبروك.**المدخل العلاقات الدولية**.ط.1. شركة باتنيت للمعلوماتية والخدمـات المكتبية.

ثانيا ـ المذكرات والرسائل والأطروحات:

1- بن دايخة، إبراهيم."**أهمية العوامل الثقافية في السياسة الخارجية الأمريكية لفترة ما بعد الحرب الباردة**".مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية و الدراسات الإستراتيجية، قسم العلـــوم السياسية، جامعة باتنة، 2009، ص ص.119-122.

2- زغدار،عبد الحق."**الشراكة الأورو- متوسطية بين التعاون والتبعية**".رسالة ماجستيـــر في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2002/2001.

3- راقدي، عبد الله."**مفاوضات الشراكة الأوروبية- الجزائرية: تغير المستوى التفاوضي**". رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 20004/2003.

4- حجار، عمار."**السياسة الأمنية الأوروبية تجاه جنوبها المتوســـط**".مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2002.

5- عبوله، بوزيد."**سياسة الجزائر الخارجية تجاه حوض البحر المتوسط**".مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 1990.

ثالثا. المجلات العلمية والدوريات:

1- أحمد، عبد الحكم دياب، ميلود عبد الله المهذبي."إتحـــاد المغرب العربـــي والمجمـــوعة الأوروبية في إستراتيجية العلاقات الدولية: آفاق عام 2000"، **المستقبـــل العربـــي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ع.184 (1994).

2- المصالحة، محمد."التطورات في البنية الدولية وتأثيرها في ظاهرة الإرهاب"، **المجلـــــة العربية للعلوم السياسية**، ع.21(شتاء 2009).

3- فاهم العامري، عصام."الثقافة والديمقراطية في مواجهة العولمة".**شـــــؤون الأوســـــط**، بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية، ع.88(أكتوبر 1999).

4- بوجمعة، رضوان."التكنولوجيات الجديدة للاتصال وعولمـــة الثقافـــة، الهويـــة شرط في الاتصال"، **فكر ومجتمـــع**، الجزائر: طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، ع.01(جانفي 2008).

5- بلقزيز، عبد الإله."نحن والنظام الديمقراطي"، **المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ع.236 (أكتوبر 1998).

6- ثابت، أحمد."نزعات السيطرة وأثرها على حوار الثقافات"، **شـــــؤون عربيـــة**، ع.110 (صيف 2002).

7- ياسر حسن، صالح."الليبرالية- الخوصصة: برامج التكييف الهيكلي بين أوهام الخطـــاب الأيديولوجي و حقائق إعادة إنتاج التبعية"، **مجلـــة العلـــوم الإنسانيـــة**، قسنطينة: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، ع.12(1999).

8- عمر ولد الحاج، شعيب."التحول الديمقراطي في المغرب: الأسباب الداخلية و الخارجية"، **شؤون الأوسط**، بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية، ع. 71(أفريل 1998).
9- شريط، عابد."واقع الشراكة الاقتصادية الأورو- متوسطية مع دول المغرب العربي"، **مجلة العلوم الإنسانية**، قسنطينة: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، ع.21(جوان 2004).

رابعا: التقارير والمؤتمرات:

1- السيد سعيد، محمد، محررا.**التقرير الإستراتيجي العربي 1996**.القاهرة: مركز الدراسات الإستراتيجية، 1997.

2- الصالحي، صالح." الإتحاد المغاربي: الإمكانيات المتاحة والإستراتيجية البديلة لتحقيق التنمية المستدامة والشراكة المتوازنة" (ورقة بحثية قدمت في ***المؤتمر الدولي*** حول "**التجارة البينية والتكامل الاقتصادي**"، عمان ، الأردن،20-22 سبتمبر 2004.

خامسا: روابط الأنترنيت:

1 ــ الكتب الإلكترونية:

1- الزعبي، موسى.**دراسات في الفكر الإستراتيجي والسياسي**.دمشق: منشورات إتحاد الكتاب العرب،2001.متحصل عليه:
www.awu.org.eg
2- المديني، توفيق.**إتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل: دراسة تاريخية سياسية**.دمشق: منشورات إتحاد الكتاب العرب، 2006.متحصل عليه:
<www.awu-dam.org>

3- محمد الجراد، خلف.**الأبعاد الفكرية والعلمية-التقنية: الصراع العربي- الصهيوني**. دمشق: منشورات إتحاد الكتاب العرب،2000.
متحصل عليه: www.awu-dam.com

4- سلطان قدوري، زبير.**الإسلام وأحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001**.دمشق: منشورات إتحاد الكتاب العرب،2003.متحصل عليه:
www.awuu-dam.org.

2- إعلانات:

1- إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي، متحصل عليه:
<http://www.pncecs.org/ar/Unesco/cultural %20 diversity.rtf>

2- الإعلان الإسلامي حول التنوع الثقافي 2004، متحصل عليه:
http://www.isesco.org.ma/.../culture/cultural Diversity/tanawutakafi.pdf

3 ــ مقالات:

1- أجقو، علي."العولمة والتحديات الثقافية: الثقافة العربية الإسلامية"، متحصل عليه:
<http://wwww1.univ-batna.dz/droit/mondialisation.pdf

2- أبو غزله، محمد."مقارنة بين السياسة الخارجية الألمانية والأمريكية: تباين في المحددات والأهداف"، متحصل عليه:
<http://www.dw-world.de/dw/article/0,,1675783,00.html>

3- بايمن، دانييل."مضامين تغيير القيادة في العالم العربي: العربية السعودية، سوريا، مصر"، ترجمة: علي حسين باكير، متحصل عليه:
http://www.geocities.com/adelzeggagh/IR

4- وولت، ستيفن."العلاقات الدولية عالم واحد، نظريات متعددة"، ترجمة: عادل زقاغ و زياني زيدان، متحصل عليه:
<http://www.geocities.com/adelzeggagh/IR>

5- زكار، نبيل."القيادة..ودورها في ضبط السلوك الجمعي"، متحصل عليه:
< http://www.annaba.org/index.htm>

6- زمام، نور الدين."عولمة الثقافة: الممكن والمستحيل"، متحصل عليه:
<http://www.google.com/accounts/service login? Continue=http%3A%2F%>

7- حسن، نصر."السلوك الإنساني وتحديات التكنولوجيا...والحاجة إلى الهندسة الثقافية!"، متحصل عليه:
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=134866>

8- حسني أبو الحسن، محمد."قراءات إستراتيجية: رؤى كونية جديدة عند منعطف القرن"، متحصل عليه:
< http : /^/accueil/ documents قراءات إستراتيجية.htm>

9- لعروسي، عصام."البعد الاقتصادي للسياسة الخارجية المغربية إزاء العالم الإسلامي"، متحصل عليه:
< http://Documents and Settingsالبعد الاقتصادي للسياسة الخارجية . htm> /nl/Bureau/

10- الحاج علي أحمد، حسن."دراسة في البناء الاجتماعي للسياسة العالمية"، متحصل عليه:
<http://hawariboumadian 1520.maktooblog.com>

11- المليجي علي، علي."مستقبل الإتحاد الأوروبي في النظام الدولي وتأثيره على القضايا العربية"، متحصل عليه:
<http://www.KKmaq.gov.sa/Detial?In News Item ID=136056>

12- العزماني، عز الدين."المغرب الإسلامي... التحييد التوسطي ورهانات الهوية الفاعلة"، متحصل عليه:

<http://www.almultaka.net>

13- عمر الشوبكي،"أوروبا من السوق إلى الإتحاد: صناعة وحدة"، في كراسات استراتيجية، متحصل عليه:
<http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/sboko.htm>

14- الذهبي، أمنة."الثقافة بين التغيير والتجديد"، متحصل عليه:
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=54260>

15- محمد عبد الحليم، أميرة."الهوية الأوروبية" في، قراءات إستراتيجية، متحصل عليه:
<http://www.acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/ReadO.htm>

16- ميمون، سفيان."رؤية مالك بن نبي للثقافة"، متحصل عليه:
<http://taker78-blogpost.com/2009/11/blog-post.html>

17- ميلاد، عبد المجيد."التنوع الثقافي في عصر المعلومات"، متحصل عليه:
<http://www.abdelmajid-miled.com/articles_ar1.php?id=15>

18- ناصيف، عبد الكريم."سيكولوجيا السياسة(علم النفس السياسي)"، متحصل عليه:
<http://www.ibtesama.com/vb/forumdisplay-F_164.htm>

19- عباس، أشواق."السياسية الخارجية"، متحصل عليه:
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=43455>

20- عقلة عرسان، علي."مكانة الحوار الثقافي في بناء الحضارة ودوره في نحت صورة إنسانية: دور الثقافة ومسؤولية المثقف"، متحصل عليه:
<http://www.awu-dam.org/politic/ind-FKr16.htm>

21- مقال بدون مؤلف، "الإتحاد الأوروبي"، متحصل عليه:
<http ://www.esteri.it /MAE/AR/Politica_Europea/Unione_Europea>

22- مقال بدون مؤلف،" الإتحاد الأوروبي والمتوسط...مبادرات جديدة" في، التقرير الإستراتيجي العربي، متحصل عليه:
<http://www.acpss.org.eg/ahram/2001/1/1/RArbO.htm>

23- مقال بدون مؤلف، "التنمية والثقافة: جدلية العلاقة في ظل..الانسجام/التزاخم/والتخاصم"، المركز العراقي للبحوث والدراسات، متحصل عليه:
<http://www.icrs-iraq.org/ar/r+s/1-1-4-htm>

24- مقال بدون مؤلف، "صنع السياسة الخارجية"، متحصل عليه:
<http://ocw.kfupm.edu.sa/user%5CGS4230405/BBduc22.htm>
25- مقال بدون مؤلف، "نظرية الواقعية في العلاقات الدولية"، متحصل عليه:
<http://www.K-css.org/.../Nazaryat %20 Al-Waq3ya-fy-Al-3ylaqat_Al_Dawlya_Bab_1.pdf >

26- مقال بدون مؤلف،"الإتحاد الأوروبي...دور عالمي"، متحصل عليه:
<http://www.debwbg.cec.eu.int/ar/eu_global_plaer/eu_global_player.doc>

ب ـ باللغة الإنجليزية:

Books :

1- Baylis, John and Steve Smith (eds).**The Globalization of World Politics**. 3ed. Edition.New Yourk : Oxford University Press, 2004.
2- Holsti, K.J.**International politics :A Framework for analysis**. 2nd .Ed.New Jersey : Prentice Hall. Inc. Englewood chiffs, 1972.

Doctoral Dissertations and Theses :

1- Johansson-Nogués, Elisabeth.« **The Construction of EU Foreing Policy identity : Identitarian resonance and dissonance in the European Union's relations with the Mediterranean, Northern European and Western Balkan Borderlands »**.Doctoral Thesis in International Relation and European Integration, Departement de dret Públic i de Ciències Historicojuridques, Universitat Autònoma de Barcelona, 2008.

Internet Links :

1- Aggestam, Lisbeth.**« Role Conception and politics of identity in Foreing Policy »**, Arena Working Papers Series, Nº 08/1999, In : < http://www.arena.uio.no/publications/wp99_8.htm>

2- Fisher, Rod.**« A Cultural Dimension to the EU'S External Policies from policy »** , in site internet : <http://www.ec.europa.eu/culture/Key-documents/.../culture_gov_EU_extern_Relations.pdf>

3- Grieb, Juliane.**« The Cultural Political Dimension of the Globalization on the Example of European Film** », in site internet : <http://www.euroculture master.org/pdf/Juliane. Grieb.. pdf>

4- Wenzlaff, Krasten.**« Culture, Negotiation and Politics : A youth Perspective »**, in site internet : <http://www.Krasten-Wenzlaff.de/wp-content/.../10/culture negotiation politics.pdf>

5- W.Stewart, Andrew.**« US. Foreing Policy : Cultural Difficulties with the World »,** in site internet : <http://www.Strategic Studies Institute.army.mil>

Periodicals &Working Papers :

1- Agnantopoulos, Apostolos.« The Europeanization of Greek Foreing Policy Toword the Arab Israeli Conflict ».Paper Presented at **the British International Studies Association BISA Annual Conference**, Cork, 18-20 December, 2006.

2- BoeKle, Henning (and others).« Norms and Foreing Policy : Constructivist Foreing Policy Theory ».Tübinger Arbeits Paper Zur **Internationalen PolitiK und Friedensforschung**, Tübingen , Germany, Working Paper :Nº.34 a.

3- Gallis, Paul.« French : Factors SHaping Foreing Policy, and Issues in US-French Relation ».**Congressional Research Service**, the Library of congress, Washington, DC, May 2006.

4- Keukeleire, Stephan& Simon Schunz.« Forieng Policy, Globalization and Global Gouvernance-The European Union's Structural Foreing

Policy », paper prepared for **the ECPR Standing Group en the European Union Fourth Pan-European Conference on EU Politics**, Riga, 25-27 September2008.
5- Macleod, Alex.« Just Defending National Intrests ? Understanding French Policy Towards Iraq since The End of the GuLF War », **Journal of International Relations and Development**, Vol 7, Nº4, 2004.
6- M. Cotter, John.«Cultural Security Dilemmas and Ethnic Conflict in Georgia » in, **THE Journal of Conflict Studies** at the University of New Brunswick.Vol.XIXND.1, spring 1999 (1-27).
7- Miskimmon, Aliser.« The Europeanization of National Strategic Planning : National and European Union Level Policy Adaptation and Maladaptation within the Framework of the European Security and Defence Policy ».Paper Presented at **the 47 the Annual International Studies Association convention**, San Diego USA. 22-25 March2006.
8- « French Negotiating Style », **United States Institute of Peace (USIP), Washngton,** DC, Special Report, April 26, 2001.

ج ــ باللغة الفرنسية:

Revues Scientifiques :

1- Bassma, Darwich.« L'Euro -Méditerranée comme enjeu de Société », in **Politique Etrangère**. Nº 11. 1998.

2- Balta, Paul.«La Culture : le parent pauvre », in **Cahier de Confluence Méditerranée**. Nº35.Automne, 2000.

3- David, Charles et Affef Bensseih, « La paix par l'intégration ? Théorie sur l'interdépendance et les nouveaux problèmes de sécurité », in **Revue études Internationales**.VOL XX VIH, Nº=2.Juin, 1997.
4- François Coustillere, Jean.« Une Autorité de Coordination en Méditerranée », in **Défense National**, Octobre, 1997.

Memoires:

1- Baumet, CHrisel**.« Les Relations Entre L'Union Européenne et les Pays du Maghreb Central »**.Mémoire de fin d'étude en Science

Politique, Section Service Publics, d'aix en Provence, Université de Droit et D'Economie et des Sciences D'Aix Marseille, 1995/1996.

Conférences :

1- Aomar, Baghzouz.« Le Partenariat Euro-méditerranéen et les Enjeux de Sécurité : Globalisation et Specifités Maghrébines ».**Colloque Internationale de la Méditerranée Occidental : Enjeux et Perspectives**, Béjaia, 25-26 Juin 2000.

قائمة الجداول والأشكال:

الجدول رقم(1): مساحة المغرب العربي.....ص.24.

الجدول رقم(2): سكان المغرب العربي(2001).....ص.25.

الجدول رقم(3): الأراضي الزراعية في منطقة المغرب العربي.....ص.27.

الجدول رق(4): إنتاج الثروة المعدنية والطاقوية2001.....ص.28.

الجدول رقم(5): المؤشرات المالية والتجارية في البلدان المغاربية.....ص.29.

الشكل رقم (1): وظائف النسق العقدي.....ص.57.

الشكل رقم (2): العلاقة بين الحافز والاستجابة وبين السلوك والإدراك.....ص.59.

الشكل رقم (3): نظام المدخلات/المخرجات في نمو ذج السياسة الخارجية الأوروبية.....ص.103.

الملاحـــــــق

إعلان اليونسكو العالمي بشان التنوع الثقافي[1]

الهوية والتنوع والتعددية

المادة (1): التنوع الثقافي بوصفه تراثا مشتركا للإنسانية

تتخذ الثقافة أشكالا متنوعة عبر المكان والزمان. ويتجلى هذا التنوع في أصالة وتعدد الهويات المميزة للمجموعات والمجتمعات التي تتألف منها الإنسانية. والتنوع الثقافي، بوصفه مصدرا للتبادل والتجديد والإبداع، هو ضروري للجنس البشري ضرورة التنوع البيولوجي بالنسبة للكائنات الحية. وبهذا المعنى، فإن التنوع الثقافي هو التراث المشترك للإنسانية، وينبغي الاعتراف به والتأكيد عليه لصالح أجيال الحاضر والمستقبل.

المادة (2): من التنوع الثقافي إلى التعددية الثقافية

لا بد في مجتمعاتنا التي تتزايد تنوعا يوما بعد يوم، من ضمان التفاعل المنسجم والرغبة في العيش معا فيما بين أفراد ومجموعات ذوي هويات ثقافية متعددة ومتنوعة وديناميةفالسياسات التي تشجع على دمج ومشاركة كل المواطنين تضمن التلاحم الاجتماعي وحيوية المجتمع المدني والسلام. وبهذا المعنى فإن التعددية الثقافية هي الرد السياسي على واقع التنوع الثقافي. وحيث انها لا يمكن فصلها عن وجود إطار ديمقراطي، فإنها تيسر المبادلات الثقافية وازدهار القدرات الإبداعية التي تغذي الحياة العامة.

[1] http://www.pncecs.org/ar/Unesco/cultural %20 diversity.rtf

المادة (3): التنوع الثقافي بوصفه عاملا من عوامل التنمية

إن التنوع الثقافي يوسع نطاق الخيارات المتاحة لكل فرد، فهو أحد مصادر التنمية، لا بمعنى النمو الاقتصادي فحسب، وإنما من حيث هي أيضا وسيلة لبلوغ حياة فكرية وعاطفية وأخلاقية وروحية مرضية.

التنوع الثقافي وحقوق الإنسان

المادة (4): حقوق الإنسان بوصفها ضمانا للتنوع الثقافي

إن الدفاع عن التنوع الثقافي واجب أخلاقي لا ينفصل عن احترام كرامة الإنسان. فهو يفترض الالتزام باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وخاصة حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات وحقوق الشعوب الأصلية. ولا يجوز لأحد أن يستند إلى التنوع الثقافي لكي ينتهك أو يحدّ من نطاق حقوق الإنسان التي يضمنها القانون الدولي.

المادة (5): الحقوق الثقافية بوصفها إطارا ملائما للتنوع الثقافي

الحقوق الثقافية جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان التي هي حقوق عالمية ومتلازمة ومتكافلة. ويقتضي ازدهار التنوع المبدع الإعمال الكامل للحقوق الثقافية كما حُدّدت في المادة (27) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي المادتين (13) و(15) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وبناء على ذلك ينبغي أن يتمتع كل شخص بالقدرة على التعبير عن نفسه وإبداع أعماله ونشرها باللغة التي يختارها، وخاصة بلغته الأصلية. ولكل شخص الحق في تعليم وتدريب جيدين يحترمان هويته الثقافية احتراما كاملا. وينبغي ان يتمتع كل شخص بالقدرة على المشاركة في الحياة الثقافية التي يختارها وان يمارس تقاليده الثقافية الخاصة، في الحدود التي يفرضها احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

المادة (6): نحو تنوع ثقافي متاح للجميع

إلى جانب كفالة التداول الحر للأفكار عن طريق الكلمة والصورة، ينبغي الحرص على تمكين كل الثقافات من التعبير عن نفسها والتعريف بنفسها. ذلك ان حرية التعبير، وتعددية وسائل الإعلام، والتعددية اللغوية، والمساواة في فرص الوصول إلى أشكال التعبير الفني والمعارف العلمية والتكنولوجية، بما في ذلك المعارف في صورتها الرقمية، وإتاحة الفرصة لجميع الثقافات في ان تكون حاضرة في وسائل التعبير والنشر، هي كلها ضمانات للتنوع الثقافي.

<u>التنوع الثقافي والإبداع</u>

المادة (7): التراث الثقافي بوصفه مصدرا للإبداع

إن كل إبداع ينهل من منابع التقاليد الثقافية، ولكنه يزدهر بالاتصال مع الثقافات الأخرى. ولذلك لا بد من صون التراث بمختلف أشكاله وإحيائه ونقله إلى الأجيال القادمة كشاهد على تجارب الإنسان وطموحاته، وذلك لتغذية الإبداع بكل تنوعه والحفز على قيام حوار حقيقي بين الثقافات.

المادة (8): السلع والخدمات الثقافية بوصفها متميزة عن غيرها من السلع والخدمات

في مواجهة التحولات الاقتصادية والتكنولوجية الحالية، التي تفتح آفاقا فسيحة للإبداع والتجديد، ينبغي إيلاء عناية خاصة لتنوع المنتجات الإبداعية والمراعاة العادلة لحقوق المؤلفين والفنانين وكذلك لخصوصية السلع والخدمات الثقافية التي لا ينبغي اعتبارها، وهي الحاملة للهوية والقيم والدلالة، سلعا أو منتجات استهلاكية كغيرها من السلع أو المنتجات.

المادة (9): السياسات الثقافية بوصفها حافزا على الإبداع

إلى جانب ضمان التداول الحر للأفكار والمصنفات، ينبغي أن تكفل السياسات الثقافية تهيئة الظروف المؤاتية لإنتاج ونشر سلع وخدمات ثقافية متنوعة، وذلك عن طريق صناعات ثقافية تملك الوسائل اللازمة لإثبات ذاتها على الصعيدين المحلي والعالمي. ويرجع لكل دولة، مع احترام التزاماتها الدولية، أن تحدد سياساتها الثقافية وتنفذها بأفضل الوسائل التي تراها، سواء بالدعم التنفيذي أو بالأطر التنظيمية الملائمة.

التنوع الثقافي والتضامن الدولي

المادة (10): تعزيز القدرات على الإبداع والنشر على المستوى الدولي

إزاء أوجه الاختلال التي يتسم بها في الوقت الحاضر تدفق وتبادل السلع الثقافية على الصعيد العالمي ينبغي تعزيز التعاون والتضامن الدوليين لكي يتاح لجميع البلدان، وخاصة البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، إقامة صناعات ثقافية قادرة على البقاء والمنافسة على المستوى الوطني والدولي.

المادة (11): إقامة شراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني

لا يمكن لقوى السوق وحدها أن تكفل صون وتعزيز التنوع الثقافي الضامن للتنمية البشرية المستديمة. ويجدر في هذا الإطار التأكيد من جديد على الدور الأساسي الذي تؤديه السياسات العامة، بالتشارك مع القطاع الخاص والمجتمع المدني.

المادة (12): دور اليونسكو

تقع على عاتق اليونسكو بحكم رسالتها ومهامها، مسؤولية ما يلي:

أ. التشجيع على مراعاة المبادئ المنصوص عليها في هذا الإعلان عند إعداد استراتيجيات التنمية في مختلف الهيئات الدولية الحكومية.

ب. الاضطلاع بدور الهيئة المرجعية والتنسيقية فيما بين الدول والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، من اجل الاضطلاع بصورة مشتركة بصياغة مفاهيم وأهداف وسياسات تراعي التنوع الثقافي.

ج. مواصلة نشاطها التقنيني وعملها في مجال التوعية وبناء القدرات، في المجالات ذات الصلة بهذا الإعلان والداخلة في نطاق اختصاصها.

د. المساعدة على تنفيذ خطة العمل التي ترد خطوطها الأساسية مرفقة بهذا الإعلان.

"ثروة العالم الثقافية هي تنوعه في الحوار"

لقد اعتمد "إعلان اليونسكو العالمي بِشأن التنوع الثقافي" بالإجماع في ظرف خاص للغاية. فقد جاء هذا الاعتماد غداة أحداث 11 سبتمبر/ أيلول 2001، وكان المؤتمر العام المنعقد آنذاك في دورته الحادية والثلاثين، هو أول اجتماع يعقد على المستوى الوزاري بعد تلك الأحداث الرهيبة، فكان فرصة سانحة للدول الأعضاء كي تؤكد فيها مجددا قناعتها بأن الحوار بين الثقافات هو أفضل ضمان للسلام، وكي تعرب عن رفضها القاطع لمقولة حتمية النزاعات بين الثقافات والحضارات.

فإصدار وثيقة تقنينية بهذه الأهمية يشكل سابقة بالنسبة للمجتمع الدولي. فهي تضع التنوع الثقافي في مصاف "التراث المشترك للإنسانية" الذي "هو ضروري للجنس البشري ضرورة التنوع البيولوجي بالنسبة للكائنات الحية"، وتجعل من الدفاع عنه واجبا أخلاقيا ملزما، لا ينفصل عن احترام كرامة الإنسان.

وإذ يرمي الإعلان إلى صون التنوع الثقافي باعتباره كنزا حيا وبالتالي كنزا متجددا، إذ لا يجوز أن ينظر إليه كتراث راكد بل كعملية تمثل ضمانة لبقاء البشرية، فإنه يرمي أيضا وفي الوقت ذاته إلى تفادي أوجه التفرقة وظواهر الأصولية، التي ترسخ وتقدس هذه الفوارق باسم الاختلافات الثقافية، مناقضة بذلك الرسالة التي ينادي بها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

كما يشدد إعلان اليونسكو العالمي على ضرورة أن يعترف كل فرد لا بالغيرية بمختلف أشكالها فحسب، بل وأيضا بتعدد ذاتيات الغير في كنف مجتمعات تتسم ذاتها بالتعددية. فبهذا الاعتراف فقد يمكن صون التنوع الثقافي بوصفه عملية تطورية ومنهلاً للقدرة على التعبير والإبداع والتجديد. وقد تم تجاوز النقاش بين البلدان التي تميل إلى الدفاع عن السلع والخدمات الثقافية "التي لا ينبغي اعتبارها، وهي الحاملة للهوية والقيم والدلالة، سلعاً أو منتجات استهلاكية كغيرها من السلع أو المنتجات"، وبين البلدان التي تصبو إلى إعلاء شأن الحقوق الثقافية، إذ أن الإعلان ألّف بين الموقفين، وابرز العلاقة السببية التي تجمع بين هذين النهجين المتكاملين. فالواقع هو أنه لا وجود لأحدهما دون الأخر.

إن هذا الإعلان، المقترن بخطوط أساسية لخطة عمل ، يمكن أن يشكل أداة رائعة للتنمية تتضمن القدرة على إضفاء الطابع الإنساني على ظاهرة العولمة. وهو بطبيعة الحال، لا يملي أي تعليمات محددة على أحد، وإنما توجهات عامة من شأنها أن تترجم إلى سياسات تجديدية من قبل الدول الأعضاء ضمن إطار السياقات الخاصة بها ، وبالتشارك مع القطاع الخاص والمجتمع المدني.

لقد أصبح هذا الإعلان الذي يحارب مظاهر التقوقع والانغلاق المبنية على الأصولية، بتعميم منظور للعالم أكثر انفتاحاً وإبداعا وديمقراطية، يعد من الآن فصاعداً من بين النصوص المؤسسة لفلسفة أخلاقية جديدة تعمل اليونسكو على نشرها في بداية القرن الحادي والعشرين، وهو نص آمل أن يكتسب ذات يوم نفس القوة التي اكتسبها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

كويشيرو ماتسورا

المدير العام

الملحق رقم (2): إعلان برشلونة الذي تمت المصادقة عليه في المؤتمر الأورو –متوسطي 27 ــ 28 نوفمبر 1995[1]

الوزراء.. المشاركون في المؤتمر الأوروبي–المتوسطي في برشلونة

• مشددون على الأهمية الإستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط و مدفوعون بالإرادة لإعطاء علاقتهم المستقبلية بعدا جديا، يرتكز على تعاون شامل ومتضامن على مستوى الطبيعة الممتازة لعلاقات سبكها الجوار والتاريخ؛

• مدركون بأن الرهانات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجديدة تشكل، على جانبي البحر الأبيض المتوسط تحديات مشتركة تتطلب حلا شاملا ومنسقا؛

• مصممون من أجل هذا على خلق إطار متعدد الأطراف و دائم لعلاقاتهم، يرتكز على روح المشاركة مع احترام مميزات وخواص وقيم المشاركين؛

• معتبرون هذا الإطار المتعدد الأطراف كمكمل لتوطيد العلاقات الثنائية وذي ذاتية سيتم التركيز عليها بإتمام اتفاقات تجمع أوروبية– متوسطية وعلى ضوء خلاصات المجلس الأوروبي، بإنجاز بدء التنفيذ الكامل للإتحاد الجمركي مع تركيا والتوسيع المتوقع للإتحاد الأوروبي نحو الجنوب بما يخص قبرص ومالطا، الذي من شأنه توطيد البعد المتوسطي لهذا الإتحاد؛

• مشددون على أن هذه المبادرة الأوروبية– المتوسطية لا تهدف إلى الحل محل المبادرات الأخرى المباشر من أجل السلام والاستقرار والنمو في المنطقة، ولكن ستساهم في دفع هذه إلى الأمام.يدعم المشاركون تحقيق تسوية سلام عادلة وشاملة ومستديمة في الشرق الأوسط ترتكز على القرارات الملائمة لمجلس أمن الأمم المتحدة و على المبادئ المذكورة في الدعوة إلى مؤتمر مدريد حول السلام في الشرق الأوسط؛

• مقتنعون بأن الهدف العام الذي يقضي بجعل البحر الأبيض المتوسط منطقة حوار وتبادل وتعاون من شأنهما تأمين السلام والاستقرار والازدهار، يفرض توطيد الديمقراطية و احترام حقوق الإنسان، ونموا اقتصاديا واجتماعيا مستديما ومتوازنا ومكافحة الفقر وتنمية أفضل للتفاهم بين الثقافات، كلها عناصر رئيسية للمشاركة.

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، **الإتحاد من أجل المتوسط: الأبعاد والآفاق**،**المرجع السابق**، ص ص.127-160. نقلا عن موقع: <http://www.dellbn.ec.europa.eu/ar/eu_and_med/barcelona.htm>

• يوافقون على إقامة مشاركة عامة أورو– متوسطية، بين المشاركين عبر حوار سياسي معزز وتنمية التعاون الاقتصادي والمالي وإضفاء أكبر على قيمة الأبعاد الاجتماعية والثقافية والإنسانية.وتشكل هذه المحاور الجوانب الثلاثة للمشاركة الأوروبية المتوسطية.

• **مشاركة سياسية وأمنية:** تعريف مجال مشترك من السلام والاستقرار يعبر المشاركون عن قناعتهم بأن السلام والاستقرار والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط يشكلون مكسبا مشتركا يتعهدون على تشجيعه وتوطيده بكل الوسائل التي بحوزتهم.من أجل هذا يوافق المشاركون على قيادة حوار سياسي مكثف ومنتظم يرتكز على الاحترام للمبادئ الجوهرية للقانون الدولي و يعيدون التأكيد على عدد من الأهداف المشتركة في مجال الاستقرار الداخلي والخارجي.

عملا بهذا يتعهد المشاركون عبر البيان المبدئي التالي على:

• العمل وفقا لميثاق الأمم المتحدة والبيان الدولي لحقوق الإنسان و كذلك للواجبات الأخرى الناتجة عن القانون الدولي وبالتحديد تلك التي تنجم عن الأدوات الإقليمية والدولية المشاركين فيها؛

• تنمية دولة القانون والديمقراطية في جهازهم السياسي مع الاعتراف ضمن هذا الإطار بحق كل مهم بحرية اختيار وتنمية جهازه السياسي والاجتماعي والاقتصادي والعدلي؛

• احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، إضافة إلى الممارسة الفعلية والمشروعة لهذه الحقوق والحريات، بما فيه حريات الرأي وحرية التجمع لأهداف سلمية، و حرية التفكير والضمير و الدين فرديا وجماعيا مع أعضاء آخرين في نفس المجموعة، بدون أي تمييز بسبب العنصر والجنسية واللغة والدين والجنس؛

• التقدير برضا عبر الحوار بين كل الفر قاء، إلى تبادلات المعلومات حول المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان، والحريات الجوهرية، والعنصرية وكره الأجانب؛

• احترام وفرض احترام التنوع والتعددية في مجتمعاتهم و تشجيع التسامح بين مختلف مجموعاتها والمكافحة ضد مظاهر التعصب وبالأخص العنصرية وكره الأجانب. يشدد المشاركون على أهمية التأهيل المناسب في مجال حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛

• احترام مساواتهم المستقلة وكذلك كل الحقوق المتعلقة باستقلاليتهم وتنفيذ واجباتهم المضطلع بها وفقا للقانون الدولي بحسن نية؛

• احترام مساواة حقوق الشعوب وحقهم في تدبير شؤونهم بأنفسهم مع العمل في كل لحظة طبقا لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة و النماذج الملائمة في القانون الدولي، بما فيه تلك التي تتعلق بوحدة الأراضي للدول، (نص مأخوذ عن مرسوم هيلسنكي النهائي)؛

• متابعة إعادة التأكيد على حق الشعوب في تدبير شؤونها بنفسها مع الأخذ بعين الاعتبار للحالة الخاصة للشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية أو لأشكال أخرى من السيطرة والاحتلال الخارجيين، و الاعتراف بحق الشعوب باتخاذ التدابير المشروعة وفقا لميثاق الأمم المتحدة من أجل إنجاز حقوقهم المطلقة في تقرير المصير،(نص مأخوذ عن بيان الجمعية العامة للأمم المتحدة بمناسبة الذكرى الخمسينية لتأسيسها)؛

• الامتناع طباق لنماذج القانون الدولي عن كل تدخل مباشر أو غير مباشر في شؤون شريك آخر الداخلية؛

• احترام حدود ووحدة كل من الشركاء؛

• التخلي عن التهديد أو استخدام القوة ضد وحد الأراضي أو الاستقلال السياسي لشريك آخر وعن كل أسلوب لا يتوافق مع أهداف الأمم المتحدة، (بما فيه كسب الأراضي بالقوة) وحل خلافاتهم بأساليب سلمية؛

• توطيد التعاون من أجل الوقاية ضد الإرهاب و مكافحة تحديدا بالتصديق على الأدوات الدولية التي يشاركون فيها وتطبيقها، وبالانضمام إلى تلك الأدوات، وكذلك بكل التدابير الملائمة؛

• المكافحة ضد انتشار وتنوع الجرائم المنظم ومحاربة آفة المخدرات بكل أشكالها؛

• العمل على عدم انتشار الأسلحة الكيمائية والبيولوجية و النووية بتعهد كل المشاركين على الانضمام إلى معاهدة الحد من الأسلحة النووية واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية واتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية وعلى التنفيذ بحسن نية للتعهدات في إطار الاتفاقيات التي تربطهم بما يخص السيطرة على التسلح وتجريد السلام وعدم انتشار الأسلحة؛

• عدم التجهز بقدرات عسكرية تتعدى الحاجات المشروعة للدفاع مؤكدين في نفس الوقت إرادتهم للوصول إلى نفس الدرجة من الأمان والثقة المتبادلة على أدنى المستويات الممكنة من القوة والسلاح؛

• تشجيع الظروف التي من شأنها تنمية علاقات حسن الجوار فيما بينهم ودعم العمليات التي تهدف الاستقرار والأمن والازدهار والتعاون على المستوى الإقليمي والتحت إقليمي؛

• دراسة وسائل واستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط (بما في ذلك إمكانية وضع عقد أوروبي–متوسطي).

• **مشاركة اقتصادية ومالية:** بناء منطقة ازدهار متقاسمة

يشدد المشاركون على الأهمية التي يعلقونها على النمو الاقتصادي والاجتماعي المستديم والمتزن في أفق تحقيق هدفهم ببناء منطقة ازدهار متقاسمة. يعترف الشركاء بأهمية مسألة الدين في النمو الاقتصادي لبلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط.ونظرا لأهمية علاقاتهم، يوافقون على متابعة الحوار حول هذه المسألة في (المنتديات الملائمة) [إطار المشاركة الأوروبية –المتوسطية].

• ملاحظون بأن على الشركاء مجابهة تحديات مشتركة، بالرغم من تظاهر هذه على درجات مختلفة، يحدد المشاركون الأهداف الأصلية على المدى البعيد:

• تسريع عجلة النمو الاجتماعي والاقتصادي المستديم؛

• تحسين ظروف الحياة للسكان، ورفع مستوى الاستخدام وتخفيف فوارق النمو في المنطقة الأوروبية– المتوسطية؛

• تشجيع التعاون والتكامل الإقليميين.

من أجل تحقيق هذه الأهداف، يوافق المشاركون على إقامة مشاركة اقتصادية و مالية ترتكز مع الأخذ بعين الاعتبار لمختلف درجات النمو على:

* التأسيس التدريجي لمنطقة تبادل حر؛

* تنفيذ تعاون وتداول اقتصادي ملائمين في المجالات المعنية؛

* زيادة ضخمة للمعونة المالية من الإتحاد الأوروبي إلى شركائه.

أ) منطقة تبادل حر:

ستحقق منطقة التبادل الحر عبر اتفاقية أوروبية –متوسطية جديدة واتفاقيات تبادل حر بين شركاء الإتحاد الأوروبي.حدد المشاركون سنة2010 كتاريخ علمي للتأسيس التدريجي لهذه المنطقة التي ستشمل مجمل التبادلات مع احترام الواجبات الناجمة عن (التنظيم الدولي للتجارة) OMC [تتجول المنتجات المصنعة في هذه المنطقة بحرية و بدون أي حاجز تعريفي انطلاقا من التدفقات التقليدية، وضمن الحدود المسموح بها في مختلف السياسات الزراعية، سيتم تحرير تجارة المنتجات الزراعية تدريجيا عبر المنفذ التفضيلي والمتبادل.سيتم تحرير تجارة حق الإنشاء وتقدمه الخدمات تدريجيا مع الأخذ بعين الاعتبار

لاتفاقية الغات] [سيتم إزالة العوائق التعريفية وغير التعريفية تدريجيا في وجـــه تبـــادلات المنتوجات المصنعة والزراعية وفقا لمنهج يناقش ويوافق عليه بين الشركاء.ستحرر تبادلات الخدمات، بما فيها الحضور التجاري وحركة الأشخاص الضرورية لتأمين هذه الخدمـــات، تدريجيا مع الأخذ الوافي بعين الاعتبار لاتفاقية الغات].

يقرر المشاركون تسهيل التأسيس التدريجي لهذه المنطقة ذات التبادل الحر بـــ:

* تبني التدابير الملائمة فيما يخص قواعد الأصل، والتصـــديق ألإثباتي، وحمايـــة الملكيـــة الفكرية والصناعية، والمضاربة؛

* متابعة وتنمية السياسات المرتكزة على مبادئ الاقتصاد الحر و تكامل اقتصادياتهم مع أخذ حاجاتهم ومستويات نموهم بعين الاعتبار؛

* الإقدام على استواء وتحديث البنيات الاقتصادية والاجتماعية مع إعطاء الأولوية لتشجيـــع وتنمية القطاع الخاص، ورفع القطاع الإنتاجي إلى المستـــوى المطلـــوب، ووضـــع إطـــار دستوري وقانوني ملائم لسياسة الاقتصاد الحر.إضافة إلى ذلك، سيجدون لتخفيف العواقـــب السلبية التي قد تنجم عن هذا الاستواء على المستوى الاجتماعي وذلك بتشجيع برامج لصالح السكان الأكثر فقرا؛

* تشجيع الأولويات الهادفة إلى تنمية تبادلات التكنولوجيا.

ب) <u>تعاون وتداول اقتصاديين:</u>

سيتم تنمية التعاون وبالأخص في المجالات اللاحقة الذكر وفي هذا الصدد:

* يعترف المشاركون بواجب دعم النمو الاقتصادي بالتوفير الداخلي، قاعدة كل استثمـــار، وبالاستثمارات الخارجية المباشرة معا.يشددون على أنه من المهم تأسيس جو مناسب لهمـــا وبالتحديد عبر إزالة العوائق في وجه هذه الاستثمارات تدريجيا، التي قد تؤدي إلى تبـــادلات للتكنولوجيا وزيادة الإنتاج والتصدير.

* يؤكد المشاركون بأن التعاون الإقليمي، المحقق على أساس اختياري وبالأخص من أجـــل تنمية التبادل بين الشركاء أنفسهم، يشكل عاملا رئيسيا في سبيل التشجيع على تأسيس منطقة تبادل حر؛

* يشجع المشاركون الشركات على عدة اتفاقات فيما بينها ويتعهدون بدعـــم هـــذا التعـــاون والتحديث الصناعي وذلك بمنح جو وإطار قانوني مواتيين.يعتبرون القيام ببرنامج دعم تقني للشركات ذات الحجم الصغير والمتوسط أمرا ضروريا؛

* يشدد المشاركون على ترابطهم في مجال البيئة الذي يفرض تحليلا إقليميا و تعاونا مكثفا وكذلك تنسيقا أفضل لبرامج المتعددة الأطراف الموجودة بالتأكيد على تعلقهم باتفاقية برشلونة و بـ "بام".يعترفون بضرورة التوفيق بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة، و إدراج المسائل البيئية في الأوجه المناسبة للسياسة الاقتصادية، وتخفيف العواقب السلبية التي قد تنتج عن النمو في مجال البيئة يتعدون بإنشاء برنامج أعمال ذات أولوية على المديين القصير والمتوسط، بما في ذلك المكافحة ضد التصحر، وتكثيف الدعم الفني والمالي الملائم لهذه الأعمال؛

* يعترف المشاركون بالدور الرئيسي للنساء في التنمية وينهضون بتشجيع مشاركة النساء الفعالة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وفي خلق فرص للعمل؛

* يشدد المشاركون على أهمية الحفاظ على الموارد السمكية وإدارتها إدارة منطقية، والتحسين للتعاون في مجال البحث عن الموارد بما فيها تربية المائيات، ويتعهدون بتسهيل التأهيل والبحث العلمي والنظر في خلق الأدوات المشتركة؛

* يعترف المشاركون بالدور البناء لقطاع الطاقة في المشاركة الأوروبية – المتوسطية الاقتصادية ويقررون توطيد التعاون و تعميق الحوار في مجال سياسات الطاقة.يقررون خلق الشروط الشاملة والملائمة لاستثمارات وأعمال الشركات العاملة في ميدان الطاقة وذلك بالتعاون من أجل خلق الظروف التي من شأنها السماح لهذه الشركات بتوسيع شبكات الطاقة وتشجيع الربط فيما بينها؛

* يعترف الشركاء بأن التزويد بالماء وكذلك الإدارة المناسبة وتنمية الموارد سيشكلون مسألة أولوية لكل الشركاء المتوسطيين وأنه من الضروري تنمية التعاون في هذه المجالات؛

* يوافق المشاركون على التعاون من أجل تحديث وإعادة بنيان الزراعة وتشجيع النمو الريفي المتكامل.سيتوجه هذا التعاون بالتحديد نحو محاور المعونة الفنية والتأهيل، و الدعم للسياسات المعمول بها من قبل الشركاء من أجل تنويع الإنتاج وتخفيف التبعية الغذائية، و تشجيع زراعة تحترم البيئة.يوافقون أيضا على التعاون في هدف استئصال الزراعات غير الشرعية.

* يوافق المشاركون أيضا على التعاون في مجالات أخرى وفي هذا الصدد:

– يشددون على أهمية تنمية وتحسين البنية التحتية بما في ذلك خلق جهاز مواصلات فعال، وتنمية تكنولوجيات المعلوماتية وحديث الاتصالات.في سبيل هذا يوافقون على إعداد برنامج للأولويات؛

– يتعهدون باحترام مبادئ القانون البحري الدولي وبالأخص الأداء الحر للخدمات في مجال الموصلات الدولية والمنفذ الحر إلى الحمولات الدولية؛

– يتعهدون بتشجيع التعاون بين الوحدات المحلية(ولايات، محافظات..) ومن أجل تنظيم الأراضي؛

– يوافقون على توطيد القدرات الذاتية في البحث العلمي والتطوير، والمساهمة في تأهيل العاملين في القطاعين العلمي والتقني، والحث على المشاركة في مشاريع البحث المشتركة انطلاقا من خلق الشبكات العلمية؛

– يوافقون على تشجيع التعاون في مجال الإحصائيات من أجمل التوفيق بين الطرق و تبادل المعطيات.

ج) معونة مالية:

يعتبر المشاركون أن تحقيق منطقة تبادل حر ونجاح المشاركة الأوروبية– المتوسطية يرتكزان على زيادة ضخمة في المعونة المالية، التي يجب أن تشجع قبل كل شيء تحريك الفعاليات الاقتصادية المحلية ضمن آفاق نمو داخلي مستديم.

يلاحظون في هذا الصدد:

* إن الجلسة الأوروبية في كان وافقت على احتياطي بمبلغ 4685 مليون إيكي لهذه المعونة خلال الفترة التي تتراوح ما بين 1995و1999، وذلك بشكل اعتمادات مالية متوفرة لدى المجموعة الأوروبية.يضاف على هذا تدخل BEI، بشكل ديون بمبلغ أضخم و كذلك المساهمات المالية الثنائية للدول الأعضاء؛

* إن تعاونا ماليا فعالا تتم إدارته في إطار برمجة متعددة السنوات، تأخذ ذاتيات كل من الشركاء بعين الاعتبار، أمرا ضروريا؛

* إن إدارة صالحة على مستوى الاقتصاد الجمعي تعتبر ذات أهمية جوهرية من أجل تأمين النجاح لمشاركتهم.يوافقون في سبيل هذا على تشجيع الحوار حول سياساتهم الاقتصادية وحول أسلوب تحسين التعاون المالي إلى أقصى الحدود.

1- مشاركة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية: تشجيع التبادلات بين المجتمعات المدنية: يعترف المشاركون بأن تقاليد الثقافة والحضارة على جانبي البحر الأبيض المتوسط، والحوار بين الثقافات والتبادلات الإنسانية والعلمية والتكنولوجية تشكل عنصرا رئيسيا في التقارب والتفاهم بين الشعوب وتحسين الإدراك المتبادل. في هذا السياق يوافق المشاركون على خلق مشاركة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية.في سبيل هذا:

* يؤكدون من جديد بأن الحوار والاحترام بين الثقافات والأديان هما شرطان ضروريان لتقارب الشعوب.يشددون في هذا الصدد على أهمية الدور الذي تستطيع أجهزة الإعلام القيام به بشأن المعرفة والتفاهم للثقافات كمنبع للإثراء المتبادل بين الأطراف؛

* يلحون على الميزة الرئيسية لنمو الموارد السنينة سواء بما يخص التعليم والتأهيل تحديدا للشبيبة أو في مجال الثقافة. يعبرون عن إرادتهم في تشجيع التبادلات الثقافية ومعرفة لغات أخرى مع احترام الهوية الثقافية لكل شريك، و تنفيذ سياسة مستديمة للبرامج التربوية والثقافية.في هذا المجال، يتعهد الشركاء بأخذ التدابير التي من شأنها تيسير التبادلات الإنسانية وبالتحديد عبر تحسين العمليات الإدراية؛

* يشددون على أهمية قطاع الصحة في النمو المستديم و يعبرون عن إرادتهم في تشجيع المشاركة الفعالة للتجمعات السكنية في التدابير الصحية والمعيشية للسكان؛

* يعترفون بأهمية النمو الاجتماعي الذي حسب رأيهم، يجب أن يواكب كل نمو اقتصادي يعلقون أهمية خاصة على احترام الحقوق الاجتماعية الجوهرية بما فيها الحق في النمو؛

* يعترفون بالدور الرئيسي الذي بإمكان المجتمع المدني القيام به في عملية تنمية كل جوانب المشاركة الأوروبية-المتوسطية كعامل لتفاهم أفضل وتقارب بين الشعوب؛

* نتيجة لذلك، يوافقون على توطيد و/أو ترتيب الأدوات اللازمة لتعاون غير مركزي في سبيل تشجيع التبادلات بين فعاليات النمو في إطار القوانين الوطنية: المسئولون عن المجتمع السياسي والمدني، العالم الثقافي والديني، الجامعات، البحث، أجهزة الإعلام، الجمعيات، النقابات والشركات الخاصة والعامة؛

* يعترفون بأهمية تشجيع الاتصالات والمتبادلات بين الشباب في إطار برامج تعاون غير مركزية؛

* يشجعون أعمال الدعم الصالح المؤسسات الديمقراطية وتوطيد دولة القانون والمجتمع المدني؛

* يعترفون بأن التطور السكاني الحالي يشكل تحديا رئيسيا تتم مواجهته بواسطة السياسات الإسكانية المناسبة من أجل تسريع الإقلاع الاقتصادي؛

* يعترفون بالدور المهم الذي تلعبه الهجرة في علاقاتهم.يوافقون على تكثيف التعاون فيما بينهم من أجل تخفيف وطأة الهجرة بواسطة برامج تأهيل مهني ومساعدة على خلق فرص العمل وغيرها.يتعهدون بتأمين الحماية لمجمل الحقوق المعترف بها في القانون الموجود حل المهاجرين المستقرين شرعيا على أراضيهم.[يعترف الشركاء بواجباتهم من أجل إعادة قبول مواطنيهم الذين تركوا بلادهم.من أجل هذا سيعتبر الإتحاد الأوروبي مواطني الدول الأعضاء كمقيمين طبقا لتعريف المجموعة الأوروبية؛]

* يقررون إقامة تعاون وثيق في كل مجالات الهجرة الخفية؛

* يوافقون على دعم التعاون عبر تدابير مختلفة تهدف إلى الوقاية من الإرهاب و مكافحته بشكل فعال؛

* يعتبرون أيضا من الضروري المكافحة معا وبشكل فعال ضد تهريب المخدرات و الإجرام الدولي والرشوة؛

* يشددون على أهمية المكافحة بدون تردد ضد المظاهر العنصرية وكره الأجانب وضد التعصب، ويوافقون على التعاون في هذا السبيل.

متابعة المؤتمر:

المشاركون:

* باعتبارهم أن مؤتمر برشلونة وضع أسس عملية مفتوح ومدعوة للتطور؛

* باعتبار تأكيدهم على إرادتهم بتأسيس مشاركة ترتكز على مبادئ وأهداف معرفة بالإعلان الحاضر؛

* بعزمهم على إعطاء هذه المشاركة الأوروبية–المتوسطية صيغة واقعية؛

*بقناعتهم بأنه من الضروري متابعة الحوار الشامل المفتوح وتحقيق مجموعة من الأعمال الفعلية في سبيل الوصول إلى هذا الهدف؛

يتبنون برنامج العمل المرفق.

سيجتمع وزراء الشؤون الخارجية دوريا من أجل تأمين متابعة تطبيق البيان الحاضر وتحديد الأعمال الذاتية للمساهمة في تحقيق أهداف المشاركة. ستخضع الأعمال المختلفة لمتابعة على شكل اجتماعات موضوعية مناسبة للوزراء والموظفين الكبار والخبراء وتبادل الخبرات والمعلومات والاتصالات بين المشاركين من المجتمع المدني أو حسب أي وسائل أخرى مناسبة.ستشجع الاتصالات على مستوى النوادي و الوحدات المحلية وسوف يتم العمل على تشجيع الاتصالات بين الهيئات البرلمانية والسلطات الإقليمية والمحلية.وسوف تجتمع بانتظام لجنة مشكلة من مسئولين كبار، تدعى "اللجنة الأورو–متوسطية لعملية برشلونة"، وتتكون من ممثلي الرئاسة الثلاثية لمجلس الإتحاد الأوروبي وممثل كل شريك من الشركاء المتوسطين، ومهمتها هي تقدير وتقييم عملية متابعة أنشطة الشراكة علاوة على تحديث برنامج العمل وفقا لمقتضى الحال.وسوف تتولى الإدارات التابعة للجنة الأوروبية، القيام بالأعمال التحضيرية وأعمال المتابعة الخاصة بالاجتماعات النابعة من برنامج برشلونة للعمل، وأيضا الاجتماعات النابعة من النتائج التي تنتهي إليها اللجنة الأورو–متوسطية لعملية برشلونة.

و سوف ينعقد الاجتماع القادم لوزراء خارجية دول الشراكة في النصف الأول من عام 1997، في إحدى الدول المتوسطية الضالعة في الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، من أجل الشروع في المزيد من المشاورات المتبادلة.

<u>مؤتمر برشلونة: برنامج عمل</u>

مقدمة:

يهدف البرنامج الحاضر إلى ترجمة أهداف مؤتمر برشلونة ترجمة عملية واحترام مبادئه عن طريق تدابير إقليمية و متعددة الأطراف.يعتبر أيضا تكميلا للتعاون الثنائي المعمول به نتيجة الاتفاقيات المعقودة بين الإتحاد الأوروبي وشركائه المتوسطيين والتعاون الموجود حسب التجمعات المتعددة الأطراف الأخرى.

سيتم التحضير والمتابعة لمختلف التدابير وفقا للمبادئ والكيفيات المشار إليها في بيـــان برشلونة.في ما يلي، يتبع تعديد للتدابير الأولوية التي يجب اتخاذها لتنمية التعاون.لا تمنـــع هذه توسيع التعاون الأوروبي–المتوسطي ليشمل تدابير أخرى إذ نتج القرار عن الشركاء.

تتوجه هذه التدابير إلى الدول ووحداتها المحلية أو الإقليمية وإلى فعاليات المجتمـــع المدني.تستطيع دول أخرى الانضمام إلى التدابير المتوقعة في برنامج العمل وذلك بعد موافقة المشاركين.

يجب أن يتم تنفيذ بأسلوب مرن وشفاف.

في المستقبل وبعد موافقة المشاركين، سيأخذ التعاون الأوروبي– المتوسطـــي بعيـــن الاعتبار، وكما يليق، الآراء والتوصيات الناجمة عـــن الحـــوارات المناسبـــة على مختلـــف المستويات في المنطقة.

يجب البدء بتنفيذ البرنامج حالما أمكن بعد مؤتمر برشلونة.سيتم تحضيـــر تقييم خـــلال المؤتمر الأوروبي– المتوسطي المقبل على شكل تقرير ناجم عن دوائر المفوضية الأوروبية وبالتحديد انطلاقا من التقارير الناتجة عن مختلف الاجتماعات ومختلف الفرق المذكورة فيما يلي، وبالتنسيق مع [المجموعة الناسبة] المعنية وفقا لبيان برشلونة.

2 ــ مشاركة سياسية وأمنية: تعريف مجـــال مشتـــرك من السلام والاستقـــرار من لأجل المساهمة في الهدف الذي يقضي بتشييد تدريجي لمنطقة سلام واستقرار في حوض البحـــر الأبيض المتوسط سيجتمع موظفون كبار دوريا وذلك اعتبارا من الفصل الأول لعام 1996:

* سيجرون حوارا سياسيا من أجل تحديد الأساليب الأكثر تناسبا لترجمة مبادئ بيان برشلونة ترجمة فعلية على ساحة الواقع.

* سيقدمون اقتراحات واقعية في الوقت المناسب في سبيـــل المؤتمـــر الأوروبـــي– المتوسطي لوزراء الشؤون الخارجية في المنطقة الأوروبية– المتوسطية لتكوين شبكة تعاون أكثر نشاطا بإمكانها دخول حيز العمل ابتداء من 1996.

3 ــ مشاركة اقتصادية ومالية: بناء منطقة ازدهار متقاسمة:

ستعقد اجتماعات دورية على مستوى الوزراء أو الموظفين أو الخبراء حسب الحاجة من أجل تشجيع التعاون في المجالات التالية.من الممكن أن تكمل هذه الاجتماعات عند الضرورة بمؤتمرات أو منتديات باستطاعة القطاع الخاص المشاركة فيها.

تأسيس منطقة تبادل حر أوروبية –متوسطية:

وفقا للمبادئ المنصوص عليها في بيان برشلونة، يعتبر تأسيس منطقة تبادل حر عنصرا رئيسيا في المشاركة الأوروبية–المتوسطية.سيتناول التعاون بالأخص، التدابير الفعلية التي تهدف إلى تشجيع التبادل الحر وكل ما نتج عنه، يعني ما هو آت:

* التوفيق بين القواعد والطرق في مجال الجمارك وبالأخص احتمال الإدخال التدريجي للأصل التراكمي.سيتم عند الاقتضاء فحص الحلول الملائمة لحالات معينة وبروح إيجابية؛

* التوفيق بين النماذج وبالتحديد بواسطة اجتماعات يتم تنظيمها من قبل التنظيمات الأوروبية لنماذج؛

* الإزالة لكل العوائق التقنية التي لا مبرر لها من وجه تبادل المنتوجات الزراعية وتبني التدابير المناسبة بما يتعلق بقواعد الصحة النباتية والحيوانية وغيرها من أساليب التقنين حول المواد الغذائية؛

* التعاون بين دوائر الإحصائيات للحصول على معطيات عملية ناتجة عن استخدام طرق متوافقة–إمكانيات التعاون الإقليمي والتحت إقليمي(بدون المس بالمبادرات المعمول بها ضمن أطر أخرى).

استثمار:

يهدف التعاون إلى المساهمة في خلق الجو الإيجابي لإزالة الحواجز و الأساليب لتشجيع هذه الاستثمارات بما فيه القطاع المصرفي.صناعة: التحديث الصناعي وتحسين التنافسية يشكلان عنصرين رئيسيين في نجاح المشاركة الأوروبية– المتوسطية.في هذا الصدد، باستطاعة القطاع الخاص أن يلعب دورا أكبر في النمو الاقتصادي للمنطقة وخلق فرص العمل.سيتوجه التعاون بالتحديد نحو:

* توافق البنية الصناعية مع متغيرات البيئة الدولية و بالخصوص مع انبثاق مجتمع المعلوماتية؛

* الإطار والتحضير لتحديث وإعادة تركيب بنية الشركات الموجودة وبالتحديد في القطاع العام بما فيه التخصيص؛

* استخدام النماذج الأوروبية أو الدولية وتحديث تجارب المطابقة وعمليات التصديق ألإثباتي والاعتماد وكذالك نماذج الجودة.

ستعطي أساليب تشجيع التعاون بين الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم وخلق الظروف المواتية لنموها، اهتماما خاصا بما في ذلك تنظيم المنتديات عندما تقتضي الحاجة مع الاعتماد على الخبرة المكتسبة في إطار البرنامج MED INVEST وضمن الإتحاد.

زراعة:

مع التذكير بأن هذه المسائل تدخل في مجملها ضمن العلاقات الثنائية، سيتناول التعاون في هذا المجال المحاور التالية:

* الدعم للسياسات المعمول بها من قبل الشركاء من أجل توزيع الإنتاج؛

* تخفيف التبعية الغذائية؛

* تشجيع زراعة تحترم البيئة؛

* التقارب بين الشركات والتجمعات والتنظيمات المهنية للشركاء على قاعدة اختيارية؛

* الدعم للخوصصة؛

* المعونة الفنية والتأهيل؛

* التقارب بين نماذج الصحة النباتية والحيوانية–النمو الريفي المتكامل بما في ذلك تحسين الخدمات الأساسية وتنمية الأعمال الاقتصادية الملحقة؛

* التعاون بين المناطق العربية وتبادل الخبرة والمهارة في مجال التنمية الريفية؛

* تنمية المناطق المتأثرة باستئصال الزراعات غير الشرعية؛

مواصلات:

الوجود للروابط الفعالة والمتداخلة بين الإتحاد الأوروبي وشركائه المتوسطيين وبين الشركاء أنفسهم وكذلك المنفذ الحر إلى سوق الخدمات في قطاع المواصلات البحرية الدولية يشكلان عاملين رئيسيين لتنمية التدفقات التجارية ولحسن سير المشاركة الأوروبية-المتوسطية.

لقد تم خلال العام 1995 عقد اجتماعين لوزراء المواصلات لدول غرب حوض البحر الأبيض المتوسط، وعلى أثر المؤتمر الإقليمي لتنمية المواصلات في حوض البحر الأبيض المتوسط، تبنت المجموعة المتوسطية للمواصلات عبر المجاري المائية برنامجا متعدد السنوات.

<u>سيتناول التعاون بالتحديد:</u>

*وضع جهاز فعال ومتعدد الجهات عقد المواصلات الجوية والبحرية عبر- المتوسطية وذلك بتحسين وتحديث المرافئ والمطارات، وحذف القيود التي لا مبرر لها، و تسهيل الإجراءات وتحسين الأمان البري والجوي، وتوفيق القواعد البيئية على مستوى رفيع بما فيه تدقيق أكثر فعالية في التلوث الناجم عن النقل البحري ووضع أجهزة متوافقة لإدارة حركة المرور؛

* خلق روابط برية شرق-غرب على السواحل الجنوبية والشرقية للبحر الأبيض المتوسط؛

* ربط شبكات المواصلات المتوسطية بالشبكة الأوروبية بطريقة تِمن عملها المتداخل.

طاقة:

على أثر المؤتمر ذي المستوى الرفيع الذي عقد عام 1995 في تونس واجتماع المتابعة في أثينا، لقد تم خلق **"ندوة للطاقة"**أوروبية-متوسطية تضم وزراء وموظفين كبارا.من أجل خلق الجو الملائم لاستثمار وعمل الشركات المنتجة للطاقة يتركز التعاون المستقبلي بالتحديد على:

* الأساليب لتشجيع انضمام دول البحر الأبيض المتوسط إلى المعاهدة حول الميثاق الأوروبي للطاقة؛

* التخطيط في مجال الطاقة؛

* تشجيع الحوار بين المنتجين والمستهلكين؛

* الكشف والتكرير والنقل والتوزيع والتجارة الإقليمية وعبر الإقليمية للنفط والغاز؛

* الإنتاج والتفريغ للفحم الحجري؛

* إنتاج ونقل الكهرباء ووصل الشبكات وتشييدها.

* فعالية الطاقة؛

* موارد الطاقة الجديدة و المتجددة؛

* المسائل البيئية المتعلقة بالطاقة؛

* تنمية برامج مشتركة للبحث؛

* عمليات التأهيل والإعلام في مجال الطاقة.

اتصالات وتكنولوجيا المعلوماتية:

في هدف تأسيس شبكة اتصالات حديثة وفعالة، سيتناول التعاون بالأخص:

* البنيات التحتية في مجال المعلوماتية والاتصالات (إطار تقنين أدنى، نماذج تجارب المطابقة، تداخل الشبكات،الخ ..)؛

* البنيات التحتية الإقليمية بما فيها الروابط مع الشبكات الأوروبية؛- المنفذ إلى الخدمات.- الخدمات الجديدة في مجالات تطبيق أولوية.

وجود بنيات تحتية أكثر فعالية في مجالي المعلوماتية والاتصالات سيسهل تعزيز التبادلات الأوروبية-المتوسطية والمنفذ إلى مجتمع المعلوماتية الجديد الذي يتكون حاليا.من المتوقع أن يعقد مؤتمر إقليمي خلال 1996 من أجل التحضير لتحقيق المشاريع الرائدة والتي تهدف إلى إظهار الفوائد الفعلية الناجمة عن مجتمع المعلوماتية.

تنظيم الأراضي:

سيتناول التعاون بشكل خاص:

* تعريف إستراتيجية تنظيم للأراضي في المنطقة الأوروبية– المتوسطية من شأنها تلبية حاجات وذاتيات الدول؛

* تشجيع التعاون عبر الحدود في مجالات ذات إفادة متبادلة.

سياحة:

اعتمد وزراء السياحة، خلال اجتماعهم في الـــدار البيضـــاء عام 1995، الميثـــاق المتوسطي للسياحة.سيتناول التعاون بالأخص مجالات الإعلام وتشجيع التأهيل.

بيئة:

يتناول التعاون بشكل خاص:

* تقييم المشاكل البئوية في حوض البحر الأبيض المتوسط وتحديد الإجراءات التي يجب أخذها إذا اضطر الأمر؛

* صياغـــة مقترحـــات من أجل تأسيس ومن ثم تحيين برنامج عمل أولوي على المديين القصير والمتوسط في مجال البيئة، يتم تنسيقه من قبل المفوضيـــــة الأوروبيـــة ويكمل بأعمال على المدى البعيد.من بين مجالات العمل الرئيسية يجب أن يضم هذا البرنامج: الإدارة المتكاملة للمياه والأراضي والمناطق الساحلية، إدارة النفايات، الوقاية ضد تلوث الهواء والبحر الأبيض المتوسط ومكافحة هذا التلوث حفـــظ وإدارة التـــراث الطبيعـــي والمشاهد والمواقع الطبيعية، حماية وحفظ وإعادة بناء الغابات المتوسطية وخصـــوصا بالوقاية والسيطرة على انجراف وتلف الأراضي وحـــرائق الغـــابات والمكافـــحة ضد التصحر، نقل خبرة المجموعة بما يخص تقنيات التمويل والتقنين والتدقيق البئوي، أخذ المشاكل البيئية بعين الاعتبار في كل السياسات؛

* أداء حوار مطرد لمتابعة تطبيق برنامج العمل؛

* دعم التعاون الإقليمي والتحت إقليمي وتمتين التنسيق مع خطة العمل للبحر الأبيض المتوسط؛

* التشجيع لتنسيق أفضل للاستثمارات المختلفة الأصل ولوضع العقود الدولية في هذا المجال؛

* رعاية وتبني وتنفيذ التدابير القانونية والقضائية عند الضرورة وبالتحديد التدابير الوقائية والنماذج المناسبة على مستوى رفيع.

علوم وتكنولوجيا:

سيتناول التعاون بالأخص:

* تشجيع البحث والتنمية بمواجهة مشكلة الاختلال المتصاعد للإنجازات العلمية مع أخذ مبدأ المنفعة المتبادلة بعين الاعتبار؛

* تعزيز تبادلات الخبرات في القطاعات والسياسات العلمية التي من شأنها أن تسمح للشركاء المتوسطيين خفض الهوة بالنسبة لجيرانهم الأوروبيين و تشجيع نقل التكنولوجيا؛

* المساهمة في تأهيل العاملين في القطاع العلمي والتقني بتوطيد المشاركة في مشاريع البحث المشتركة.

على أثر الاجتماع الوزاري الذي عقد في"صوفيا انتيبوليس" في مارس/آذار 1995، لقد تم تأسيس لجنة للرقابة.ستعقد هذه اجتماعها الأول مباشرة بعد مؤتمر برشلونة.ستهتم بتقديم توصيات من أجل تطبيق أعمال أولوية تحدد على مستوى الوزراء.

مياه:

لقد تم تبني الميثاق المتوسطي للماء في روما عام 1992: لقد تم تبنـــي الميثـــاق المتوسطي للماء في روما عام 1992: تعتبر المياه مسألة أولوية لكل الشركاء المتوسطيين وستزداد أهميتها مع تضاؤل الموارد المائية.سيهدف التعاون في هذا القطاع إلى:

* تقييم الوضع مع أخذ الحاجات المستقبلية بعين الاعتبار؛

* تحديد التدابير لدعم التعاون الإقليمي؛

* تقديم اقتراحات من أجل تسويغ التخطيط والإدارة–معا إن اقتضى الحال–للموارد المائية؛

* المساهمة في خلق منابع جديدة للماء.

صيد الأسماك:

نظرا للأهمية التي يكسوها الحفاظ والإدارة الواقعية للمخزون السمكي في البحـــر الأبيض المتوسط، سيعزز التعاون في إطار الهيئة العامة لصيد الأسماك في البحر الأبيـــض المتوسط.

على أثر المؤتمر الوزاري حول صيد الأسماك الذي عقد في هيراكليون عام 1994، سيباشر بعمل متابعة ملائم في المجال العدلي بشكل اجتماعات ستعقد خلال عام 1996.

سيتم تحسين التعاون في مجال البحث عن الموارد السمكية بما في ذلك تربية المائيات وفي مجال التأهيل والبحث العلمي.

<u>مشاركة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية</u>: تشجيع التبـــادل بيـــن المجتمعـــات المدنية.

تنمية الموارد الإنسانية:

يجب أن تساهم المساركة الأوروبية– المتوسطية في تحسين مستوى التربية في كل المنطقة مع اهتمام خاص بالشركاء المتوسطيين.من أجل هذا ستخضع السياسات التعليمية

لحوار مطرد سيتخصص، في المرحلة الأولى في التأهيل المهني و التكنولوجيا المطبقة على التربية، الجامعات وغيرها من معاهد التعليم العالي والبحث.في هذا الصـــدد، وكـــذلك فـــي مجالات أخرى، سيعطي دور المرأة اهتماما خاصا.ستساهم أيضا المدرسة الأوروبية–العربية لإدارة الشركات في غرناطة بالاشتراك مع المؤسسة الأوروبية في "تورين" في هدا التعاون. سيعقد اجتماع للمثلين عن قطاع التدريب المهني(أصحاب القرار "الجامعيون"المـــدربون، الخ ...) في هدف مقارنة مفاهيم الإدارة الحديثة.سيعقد اجتماع لممثلين لقطاع التدريـــب المهني (أصحاب القرار، الجامعيون، المدربون..الخ).بهدف مقارنة مفاهيم الإدارة الحديثة.سيعـــقـــد اجتماع لممثلي العالم الجامعي والتعليم العالي.ستعزز المفوضية الأوروبية برنامجها MED CAMPUS

سيدعى أيضا لاجتماع حول مجال التكنولوجيا في قطاع التربية.

بلديات:

يجب أن تشارك البلديات في سير المشاركة الأوروبية المتوسطية.سيشجع ممثلو المـــدن على اللقاء سنويا لاستعراض التحديات المشتركة التي يجب عليهم مجابهتها ومن أجل مقارنة تجاربهم.سيتم تنظيم هذه اللقاءات من قبل المفوضية الأوروبية في إطار برنامـــج التحضـــر المتوسطي MED URBS اعتماد على الخبرة الماضية.حوار بين الثقافات والحضارات:

نظرا للأهمية التي تكسو تحسين التفاهم المتبادل عبر تشجيع التبادلات الثقافيـــة وتعدد اللغات سيجتمع موظفون وخبراء من أجل طرح اقتراحات عمل فعلية تتعلق بالمجالات التالية دون الحصر: التراث الثقافي والفني، التظاهرات الثقافية والفنيـــة، النتاج المشتـــرك (مسرح وسينما) الترجمات وإمكانيات نشر الثقافات الأخرى، التأهيل.سيشجع التفاهـــم الأفضـــل بين الأديان الرئيسية الموجـــودة في المنطقـــة الأوروبيـــة – المتوسطيـــة على التسامح المتبادل والتعاون.ستدعم عملية عقد اجتماعات دورية بين ممثلي الأديان وكذلك علم الدين والجامعيين والأشخاص الآخرين الذين يهمهم الأمر بهدف التغلب على سوء الفهم والجهـــل والتعصـــب الديني وتشجيع التعاون على القاعدة.يمكن استخدام المؤتمرات التي عقدت في ستوكهولم (من 15إلى 18 جويلية/حزيران 1995)وتوليد(من4نوفمبر/تشرين الثاني 1995) وبـــون(15و16 نوفمبر/تشرين الثاني1995)كأمثلة في هذا الصدد.

أجهزة الإعلام:

سيشجع التفاعل الوثيق بين أجهزة الإعلام على تفاهم ثقافي أفضل.سيدعم الإتحاد الأوروبي بنشاط عبر برنامج MED MEDIA، سيعقد اجتماع سنوي لممثلي عالم الإعلام في هذا الإطار.

شبيبة:

ستساهم عملية تبادل الشباب في تحضير الأجيال القادمة لتعاون أوثق بين الشركاء الأوروبيين والمتوسطيين.ومن ثم يجب وضع برنامج تبادل أوروبي متوسطي للشباب يرتكز على الخبرة المكتسبة في أوروبا ومع أخذ حاجات الشركات بعين الاعتبار.يجب أن تأخذ هذه البرامج بعين الاعتبار أهمية التأهيل المهني وبالأخص للذين لا يملكون لكفاءات و تأهيل المرشدين والمساعدين الاجتماعيين الموجهين للعمل مع الشباب.ستقدم المفوضية الأوروبية الاقتراحات اللازمة قبل الاجتماع الأوروبي–المتوسطي المقبل لوزراء الشؤون الخارجية.

<u>تبادلات بين المجتمعات المدنية:</u>

تنمية اجتماعية:

يجب أن تساهم المشاركة الأوروبية–المتوسطية في تحسين ظروف الحياة والعمل لشعوب الشركاء المتوسطيين.في هذا الصدد، يعلق الشركاء اهتماما خاص على احترام وتشجيع الحقوق الاجتماعية الأساسية. من أجل هذا ستجتمع فعاليات السياسة الاجتماعية دوريا على المستوى الملائم.

هجرة:

نظرا لأهمية مسألة الهجرة في العلاقات الأوروبية–المتوسطية، سيتم تشجيع عقد الاجتماعات من أجل الوصول إلى اقتراحات تخص التدفق والضغط الناتجين عن الهجرة. ستأخذ هذه الاجتماعات بعين الاعتبار، ودون الحصر، الخبرة المكتسبة في إطار برنامج MED MIGRATION و بالخصوص في ما يتعلق بتحسين ظروف الحياة للمهاجرين المستقرين شرعيا في الإتحاد.

إرهاب تهريب المخدرات، إجرام دولي، هجرة غير شرعية، إرهاب:

يجب أن تشكل المكافحة ضد الإرهاب أولوية لكل الفرقاء.في سبيل هذا سيجتمع موظفون دوريا بهدف توطيد بين السلطات البوليسية والعدلية وغيرها.

سيجتمع موظفون دوريا من أجل تحديد التدابير الفعلية التي يجب أخذها لتحسين التعاون بين السلطات البوليسية والعدلية والجمركية والإدارية وغيرها للمكافحة ضد تهريب المخدرات والإجرام الدولي.سيجتمع موظفون دوريا لتفحص التدابير الفعلية التي يجب أخذها لتحسين التعاون وبين السلطات البوليسية والعدلية والجمركية والإدارية وغيرها للمكافحة ضد الهجرة غير الشرعية. سيتم تنظيم كل هذه الاجتماعات مع الأخذ بعين الاعتبار وكما ينبغي بضرورة تمهيد مختلف متفارقة يراعي الحالة الخاصة لكل دولة.يجب أن تشكل المكافحة ضد الإرهاب أولوية لكل الفرقاء.في سبيل هذا سيجتمع موظفون دوريا بهدف توطيد التعاون بين السلطات البوليسية والعدلية وغيرها.

سيجتمع موظفون دوريا من أجل تحديد التدابير الفعلية التي يجب أخذها لتحسين التعاون بين السلطات البوليسية والعدلية والجمركية والإدارية وغيرها للمكافحة ضد تهريب المخدرات والإجرام الدولي.سيجتمع موظفون دوريا لتفحص التدابير الفعلية التي يجب أخذها لتحسين التعاون بين السلطات البوليسية والعدلية والجمركية والإدارية و غيرها للمكافحة ضد الهجرة غير الشرعية.

سيتم تنظيم كل هذه الاجتماعات مع الأخذ بعين الاعتبار وكما ينبغي بضرورة تمهيد مختلف متفارقة يراعي الحالة الخاصة لكل دولة.

5ـ اتصالات دستورية:

<u>حوار برلماني أوروبي-متوسطي:</u>

يدعى البرلمان الأوروبي لأخذ المبادرة قرب مجالس برلمان أخرى، في طرح الحوار الأوروبي- المتوسطي المستقبلي الذي بإمكانه أن يسمح للمنتخبين في مختلف الدول الشركاء بالإقدام على تبادلات أوجه النظر حول سلسلة من الموضوعات.

اتصالات أخرى بين المؤسسات:

ستساهم الاتصالات المترددة بين الأجهزة الأوروبية الأخرى وبالأخص اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للمجموعة الأوروبية ومماثليهم المتوسطيين في تفاهم أفضل للمسائل الكبرى التي تهم المشاركة الأوروبية–المتوسطية.في سبيل هذا،

تدعى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لأخذ المبادرة لتأسيس روابط مع مثيلاتها المتوسطيين.في هذا الصدد، ستعقد قمة أوروبية–متوسطية للجان الاقتصادية والاجتماعية في مدريد في 12و13ديسمبر/كانون الأول.. سيجتمع موظفون دوريا من أجل تحديد التدابير الفعلية التي يجب أخذها لتحسين التعاون بين السلطات البوليسية والعدلية و الجمركية والإدارية وغيرها للمكافحة ضد تهريب المخدرات والإجرام الدولي.سيجتمع موظفون دوريا لتفحص التدابير الفعلية التي يجب أخذها لتحسين التعاون بين السلطات البوليسية والعدلية والجمركية والإدارية وغيرها للمكافحة ضد الهجرة غير الشرعية. سيتم تنظيم كل هذه الاجتماعات مع الأخذ بعين الاعتبار وكما ينبغي بضرورة تمهيد مختلف متفارقة يراعي الحالة الخاصة لكل دولة.

يجب أن تشكل المكافحة ضد الإرهاب أولوية لكل الفرقاء.في سبيل هذا سيجتمع موظفون دوريا بهدف توطيد التعاون بين السلطات البوليسية والعدلية وغيرها.

تشكيل وحدة جديدة للديمقراطية لدعم هؤلاء الشركاء الذين يظهرون التزامهم الواضح بالإصلاح السياسي.

الملحق رقم(3): برنامج تعزيز الشراكة الأورو-متوسطية 2005[1]

بدأت المفوضية الأوروبية برنامج عمل مدته خمس سنوات لتعزيز الشراكة الأورو-متوسطية (عملية برشلونة) والذي يستغرق خمس سنوات.وأوضحت المفوضية، في اتصال مع المجلس الأوروبي والبرلمان الأوروبي، المقترحات الخاصة بتحقيق التقدم الملموس في ثلاثة مجالات هامة لمستقبل المنطقة وهي: التعليم، النمو الاقتصادي المستديم وحقوق الإنسان والديمقراطية.وبالإضافة إلى تلك المجالات ذات الأولوية، فإن برنامج العمل يغطي أيضا الإصلاحات الاجتماعية، البيئة، الهجرة، أسلحة الدمار الشامل و محاربة الإرهاب.إن برنامج العمل الخاص بالمفوضية الأوروبية يقدم جدول أعمال سيتم مناقشته فيما يتعلق بعملية برشلونة في ذكرى الاحتفال بعامها العاشر وذلك في كل من اجتماع وزراء الخارجية من الدول الأورو-متوسطية في لكسمبورغ في مايو، وفي مؤتمر ذكرى الاحتفال الخاص في برشلونة في نوفمبر.

ولقد ذكرت السيدة بنيتا فير يرو والد نر-مفوض العلاقات الخارجية وسياسة الجوار الأوروبي- أن:"برنامج العمل المقترح اليوم تتوافر لديه كافة العناصر اللازمة لتقوية الشراكة الأورو- متوسطية وهي على أعتاب عقدها الثاني.إن التعليم في غاية الأهمية، حيث إن ثلث سكان شركائنا من دول البحر المتوسط تحت سن الخامسة عشر، لذا سيكون التعليم على رأس أولوياتي الشخصية".

التعليم:

إن الهدف الرئيسي لخطة العمل هو زيادة جودة التعليم للجميع وضمان المساواة فيه.وتقترح المفوضية ما يلي:

ـ تعزيز عملية دعم الإتحاد الأوروبي والدول الأعضاء للتعليم والتدريب المهني، وذلك بهدف زيادة نسبة المساعدة المالية المخصصة للتعليم بحوالي 50% على الأقل.

ـ السعي وراء الشركاء للالتزام بهدف جديد بحلول عام 2015 وهو القضاء على الأمية في المنطقة، دخول كل البنات والأولاد المدارس الابتدائية والقضاء على التفرقة في النوع على كافة مستويات التعليم.

ـ بدأ نظام يقدم المنح الدراسية للدراسة الجامعية في أوروبا مع الاحتفاظ بنسبة من المقاعد للنساء.

---

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، **الإتحاد من أجل المتوسط: الأبعاد والآفاق**، المرجع السابق، ص ص.161-163. نقلا عن: <http://www.eu-delegation.org.eg/AR/docs/news42.asp>

النمو والإصلاح الاقتصادي:

وضع إعلان برشلونة الهدف الخاص بابرام اتفاقية التجارة الحرة بحلول عام 2010. ونظرا لأن مدة البرنامج تستغرق خمس سنوات فقط فإن الأمر يتطلب اتخاذ الإجـــراءات اللازمة لتحقيق هذا الطموح.وستكون عملية تعميق التكامل الاقتصادي بين الإتحاد الأوروبي ودول البحر الأبيض المتوسط(La méditerranée) من خلال تحرير التجارة في الزراعة والخدمات، التوافق التنظيمي وتعزيز الاستثمار من أهم الأهداف الرئيسية خلال السنـــوات القادمة.وعلى التوازي، فإن التكامل الإقليمي الجنوبي- الجنوبي في حاجة إلى أن يتم التعجيل به.وتقترح المفوضية كما يلي:

ــ ينبغي على شركاء الاتفاقية على خريطة طريق لتشكيل منطقة التجارة الحرة بحلــول عام 2010.

ــ ينبغي على شركاء الاتفاقية الأورو- متوسطية بدء المفاوضـــات الإقليميـــة على أســـاس تطوعي فيما يتعلق بتحرير الخدمات والتأسيس.وستقوم المفوضية الأوروبية بتقديم الخطــوط الإرشادية التفاوضية للمجلس للشروع في المفاوضات في عام 2005.

ــ ينبغي على شركاء الاتفاقية الأورو- متوسطية الموافقة على خريطـــة طريـــق من أجـــل تحرير التجارة.وستقوم المفوضية بتقديم الخطوط الإرشادية التفاوضية للمجلس للشـــروع في المفاوضات في عام 2005.

حقوق الإنسان والديمقراطية:

إن الإصلاح السياسي هو السبيل لتحقيق الأمن والاستقرار عل أساس مستديم.وتسعى المفوضية الأوروبية إلى تركيز جديد داخل الاتفاقية الأورو- متوسطية على بعض القضايـــا مثل حماية حقوق الإنسان(Droits de l'homme)، تمكين المـــرأة، تقويـــة الديمقراطيـــة، التعددية والقضاء المستقل.وتقترح المفوضية زيادة التعاون في تلك المجالات، متضمنة:

• تشكيل وحدة جديدة للديمقراطية لدعم هؤلاء الشركاء الذين يظهرون التزامهـــم الواضـــح بالإصلاح السياسي.

الملحق رقم(4): أهم الأحداث في العلاقات الأورو-متوسطية[1]

التاريخ	الحدث
نوفمبر 1995	انعقاد المؤتمر الأورو-متوسطي الأول. إطلاق الشراكة الأورو-متوسطية(عملية برشلونة).تبني إعلان برشلونة.
أفريل 1997	انعقاد المؤتمر الأورو-متوسطي الثاني، مالطة.
جويلية 1997	بدء تنفيذ اتفاقية الشراكة المؤقتة مع منظمة التحرير الفلسطينية، نيابة عن السلطة الفلسطينية.
مارس 1998	بدء تنفيذ اتفاقية الشراكة بين الإتحاد الأوروبي وتونس.
أفريل 1999	انعقاد المؤتمر الأور- متوسطي الثالث، شتوتجارت.
مارس 2000	بدء تنفيذ اتفاقية الشراكة بين الإتحـــاد الأوروبي والمغرب.
جوان 2000	بدء تنفيذ اتفاقية الشراكة بين الإتحاد الأوروبي وإسرائيل.
نوفمبر 2000	انعقاد المؤتمر الأورو-متوسطي الرابع، مرسيليا.
مارس 2002	إنشاء آليات بنك الاستثمار الأوروبي للاستثمار والشراكة الأورو-متوسطية.
أفريل 2002	انعقاد المؤتمر الأورو-متوسطي الخامس، فال نسيا.تبني خطة عمل فالنسيا.
ماي 2002	بدء تنفيذ اتفاقية الشراكة بين الإتحاد الأوروبي والأردن.
مارس 2003	إعلان سياسة الجوار الأوروبية.

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، **الإتحاد من أجل المتوسط: الأبعاد والآفاق**، المرجع السابق، ص ص.164-167. نقلا عن: <http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Monzamat3/EuroMed/mo104.doc_cvt.htm>

ديسمبر 2003	انعقاد المؤتمر الأورو–متوسطي السادس، نابلس. الاتفاق على إنشاء الجمعية البرلمانية الأور–متوسطية.
مارس 2004	انعقاد الجلسة الأولى للجمعية البرلمانية الأور–متوسطية، أثينا.
جوان 2004	بدء تنفيذ اتفاقية الشراكة بين الإتحاد الأوروبي ومصر.
أكتوبر 2004	اختتام مفاوضات اتفاقية الشراكة بين الإتحاد الأوروبي وسوريا.التوقيع معلق.
مارس 2005	انعقاد الجمعية البرلمانية الأور–متوسطية، القاهرة.
أفريل 2005	إطلاق برنامج عمل لخمس سنوات لدعم الشراكة الأورو–متوسطية.
أفريل 2005	بدء تنفيذ اتفاقية الشراكة بين الإتحاد الأوروبي والجزائر.
ماي 2005	انعقاد المِتمر الأورو–متوسطي السابع، لوكسمبورغ.
نوفمبر 2005	القمة السنوية العاشرة لعملية برشلونة.
أفريل 2006	بدء تنفيذ اتفاقية الشراكة بين الإتحاد الأوروبي ولبنان.
ماي 2007	البنك الدولي يقدم الدعم لإصلاحات القطاع المائي في المغرب.
ماي 2007	لقاء بين وزراء خارجية كل من الإتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية.
جوان 2007	الجلسة العامة لبرلمان الشباب الأورو–متوسطي.
جوان 2007	أول مِتمر وزاري للدول الأورو–متوسطية لشؤون التعليم العالي والبحث العملي.

جويلية 2007	وزراء خارجية دول البحر الأبيض المتوسط يناقشون قضايا الشرق الأوسط وسياسة الجوار الأوروبية.
أفريل 2008	كبار خبراء لجنة "يورميد" يبحثون مسيرة برشلونة.
جوان 2008	افتتاح الجامعة الأورو–متوسطية في سلوفينيا يوم 9جوان.
جوان 2008	ورشة عمل "يورميد" بحثت مواجهة الإرهاب
جويلية 2008	الإعلان المشترك لقمة باريس من أجل المتوسط.
أكتوبر2008	اجتماع وزراء المال للبلدان الأوروبية والمتوسطية.
نوفمبر 2008	أول لقاء وزاري أوروبي متوسطي من أجل التشغيل ومناقشة البعد البشري للشراكة.
نوفمبر 2008	وزراء الصحة للبلدان الأوروبية والمتوسطية يضعون برنامج التعاون الإقليمي.
نوفمبر 2008	المفوضية الأوروبية وسوريا تتفقان حول تحديث اتفاقية الشراكة
ديسمبر 2008	اجتماع المنتدى الأوروبي المتوسطي حول التعليم والتدريب المهني.
جانفي 2009	"فيميب" الذراع المالية للشراكة المتوسطية في البنك الأوروبي للاستثمار، تمنح سوريا قرضا بقيمة 275 مليون يورو لتمويل مشروع محطة الكهرباء.

فهرس المحتويات

مقدمة.....ص.11

الفصل التمهيدي: منطقة المغرب العربي: دراسة جيو إستراتيجية.....ص.22

المبحث الأول: جغرافية إقليم المغرب العربي.....ص23

المبحث الثاني: الأهمية الجيوبولتيكية والإستراتيجية لمنطقة المغرب العربي.....ص.27

المبحث الثالث: الخصوصية الثقافية للمغرب العربي وأهميته.....ص.33

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة.....ص.38

المبحث الأول: مقاربة مفاهيمية للسياسة الخارجية والبعد الثقافي.....ص.39

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية ومستوياتها التحليلية.....ص.40

الفرع الأول: المستوى النظمي.....ص.43

الفرع الثاني: المستوى الوطني(المجتمعي).....ص.45

الفرع الثالث: المستوى الفردي.....ص.47

المطلب الثاني: المحددات البيئية للسياسة الخارجية.....ص.49

الفرع الأول: محددات البيئة الدولية.....ص.49

الفرع الثاني: محددات البيئة الداخلية.....ص.52

الفرع الثالث: محددات البيئة السيكولوجية.....ص.56

المطلب الثالث: مفهوم البعد الثقافي في العلاقات الدولية.....ص.62

المطلب الرابع: أهمية المتغيرات الثقافية في تحديد سلوك الفواعل الدولية.....ص.66

المبحث الثاني: البعد الثقافي في الأدبيات النظرية لتحليل السياسة الخارجية.....ص.70

المطلب الأول: مقاربة النيوواقعية/اختلاف ثقافة سلوك الفواعل ومنطق سياسته الخارجية ص71

المطلب الثاني: مقاربة النيوليبرالية/نمط الثقافة الواحد كمتغير تفسيري للسياسة الخارجية ص.76

المطلب الثالث: مقاربة النيوماركسية/الموقع النسبي للثقافة كمتغير تفسيري للسياسة الخارجية.....ص.81

المطلب الرابع: مقاربة البنائية/فوقية الأفكار والمعايير في تشكيل القوة والمصلحة للسلوك الخارجي.....ص.85

الفصل الثاني: محددات البعد الثقافي في السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة.....ص.92

المبحث الأول: محددات البيئة الداخلية(المجتمعية) للبعد الثقافي في السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة.......ص.94

المطلب الأول: البعد الثقافي في التطور التاريخي للإتحاد الأوروبي.....ص.96

المطلب الثاني: انعكاس السياق الثقافي، التاريخي على النخب السياسية ــ نحو بروز الطبيعة فوق– القومية للإتحاد الأوروبي.....ص.100

المطلب الثالث: هندسة السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي عبر نزعة ثقافية أوروبا نية.....ص.105

المبحث الثاني: محددات البيئة الدولية للبعد الثقافي في السياسة الحارجية للإتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة ص.108

المطلب الأول: العلاقات الثقافية الدولية في ظل القانون الدولي الجديد.....ص.110

المطلب الثاني: طبيعة التفاعلات الدولية في ظل نسق الشبكية المحوكم عالميا ــ نحو بروز المتغير الثقافي.....ص.114

المطلب الثالث: الإتحاد الأوروبي بين جدلية المكاسب العالمية وتفاعلات المتغير الثقافي.....ص.118

الفرع الأول: الإتحاد الأوروبي والمكاسب العالمية.....ص.119

الفرع الثاني: الإتحاد الأوروبي في ظل تفاعلات المتغير الثقافي.....ص.121

الفصل الثالث: الدلالات الثقافية لتوجهات السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي نحو منطقة المغرب العربي وانعكاساتها.....ص.126

المبحث الأول: الدلالات الثقافية لتوجهات السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي نحو منطقة المغرب العربي ص.127

المطلب الأول: الشراكة الأورو ــ متوسطية كأداة للسياسة الخارجية ــ بدايات جنينية لأفكار جديدة.....ص.128

الفرع الأول: السياق البيئي الذي جاءت في إطاره الشراكة الأورو ــ متوسطية....ص.128

الفرع الثاني: نحو البحث عن صيغة لحوار متكافئ ص.130

المطلب الثاني: قراءة في واقع وأهداف الشراكة الأورو– مغاربية ــ نحو تكريس للمعايير الثقافية الأوروبية ص.134

المطلب الثالث: توجهات السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي نحو منطقة المغرب العربي توليفة بين الأحكام الثقافية والرؤية السياسية– الاقتصادية.....ص.140

المبحث الثاني: انعكاسات التوجهات الثقافية للإتحاد الأوروبي نحو منطقة المغرب العربي على القوى الدولية والإقليمية ص.144

المطلب الأول: نحو بروز الولايات المتحدة الأمريكية كمنافس ثقافي في منطقة المغرب العربي.....ص.145

المطلب الثاني: إسرائيل ــ جسر الهوة الثقافية بين الطرفين"شمال ــ جنوب" ص.150

المطلب الثالث: مصر بين المشاركة الأورو ــ متوسطية ومحاولة الانضمام للدائرة المغاربية.....ص.155

الفرع الأول: الإدراك القيادي للعلاقات المصرية مع الدائرة المتوسطية.....ص.155

الفرع الثاني: الرؤية الرسمية المصرية للقضايا الثقافية الأساسية في المشاركة المتوسطية.....ص.156

الخاتمة.....ص.160

الملخص بالعربية.....ص.164

الملخص بالانجليزية.....ص.165

الملخص بالفرنسية.....ص.166

قائمة المراجع.....ص.168

قائمة الجداول والأشكال.....ص.181

الملاحق.....ص.165

فهرس المحتويات.....ص.215